



جامعة العلوم الإسلامية العالمية

المِثْقَالُ

للعلوم الاقتصادية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ عَالَمِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ

العدد العاشر - الأول: شوال 1445 هـ / نيسان 2024 م

Continues 2311-0988
ISSN 2957-7047
E-ISSN 2957-7055



المِثْقَالُ

المِثْقَالُ

المِثْقَالُ



The World Islamic Sciences and
Education University (W.I.S.E)

Al-Mithqal

for Economic and Administrative Sciences and information technology

An International Research and Refereed Journal

The views and ideas expressed in the articles published in this journal are of their own authors and do not reflect the views of the editorial board or the World Islamic science and Education University or the policies of the Ministry of Higher Education and Scientific Research

Volume (10), Number (1), Shawwal 1445, April 2024

Continues 2311-0988
ISSN 2957-7047
E-ISSN 2957-7055



جامعة غزة الإسلامية العالمية

المثقال

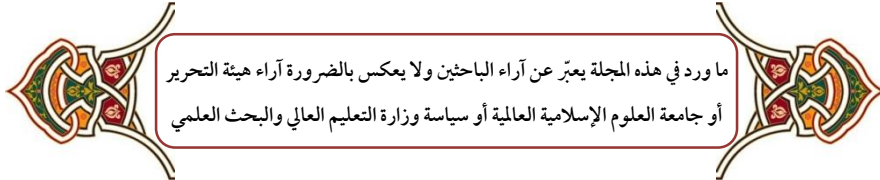
للعلوم الاقتصادية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات

مجلة علمية محكمة

تصدر عن عمادة البحث العلمي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية

المجلد العاشر - العدد الأول: شوال 1445 هـ / نيسان 2024 م



ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء الباحثين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير
أو جامعة العلوم الإسلامية العالمية أو سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Continues 2311-0988

ISSN 2957-7047

E-ISSN 2957-7055

المنشأ للعلوم الاقتصادية والإدارية ونحوها المعلومات

مجلة علمية عالمية محكمة

المجلد العاشر - العدد الأول: شوال 1445 هـ / نيسان 2024 م

رئيس هيئة التحرير

أ.م.د. أحمد غائب الكرشنة

هيئة تحرير المجلات العلمية

أ.د. إبراهيم الأرنبـاؤوط	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. عليـا العويـدي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. عبـد الله العنـبر	الجامعة الأردنية
أ.د. رضا المواضيـة	جامعة الزرقاء
أ.د. شـاكر الخشـالي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. عمر المـومني	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. عدنان عبيـدات	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. محمد النـويهي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. ليلى عابـدين	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
د. ابتهاج أحمـد	جامعة العلوم الإسلامية العالمية

الهيئة الاستشارية

أ.د. أكـرم لالـدين	رئيس الأكاديمية العالمية للبحوث الشريعة في المالية الإسلامية/ ماليزيا
أ.د. حسن عليـ الزعبي	جامعة عمان العربية
أ.د. لمياء الزبيـدي	جامعة المستنصرية
أ.د. محمد شراري الكساسبة	جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا
د. عبد الخالق الـراوي	جامعة الإسراء
أ.د. صالح خليل العقـدة	جامعة العلوم التطبيقية الخاصة
د. عـادل أحمـد شـركس	محافظة البنك المركزي الأردني

المحرر اللغوي / اللغة الإنجليزية
د. سـناء جـرار



المحرر اللغوي / اللغة العربية
د. أحمـد العنـيزات

أمين سر المجلة
إخراج العدد

أسماء زهير قـ الرحمانه

ب



مجلة المنقال للعلوم الاقتصادية والإدارية ونظريات المعلومات

مجلة علمية عالمية محكمة

تعريف بالمجلة:

1. مجلة المنقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلة علمية عالمية محكمة، تصدر عن عمادة البحث العلمي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
2. مقر المجلة: جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
3. تصدر المجلة ثلاثة أعداد سنوياً.

أهداف المجلة:

1. الإسهام في نشر المعرفة العلمية الأصيلة، وتقديمها في مجال الاقتصاد والعلوم الإدارية.
2. الإسهام في المحافظة على هوية الأمة العربية والإسلامية وقيمتها وترسيخها والاعتزاز بها.
3. الإسهام في البناء الحضاري الإنساني، ونشر الدعوة الإسلامية القائمة على الوسطية والاعتدال.
4. المعالجة العلمية لقضايا العصر ومشكلاته.

دائرة اهتمام المجلة:

1. تنشر مجلة المنقال البحوث الأصيلة التي تحتوي إضافة علمية إلى المعرفة في مجال الاقتصاد والعلوم الإدارية من داخل الجامعة وخارجها، باللغتين العربية والإنجليزية.
2. تهتم المجلة بنشر الدراسات النظرية، والمراجعات النقدية التي تغطي بتعمق أحد فروع المعرفة التي تنتهي إلى تخصص المجلة.
3. تنشر المجلة الدراسات التطبيقية و/أو الدراسات المتعلقة بالوضع الراهن في الدول العربية و/أو الإسلامية منفردة أو مجتمعة على أن تكون هذه الأبحاث ملتزمة بالأسلوب والمنهجية المتعارف عليهما في هذه الحالة.
4. نشر مراجعات الكتب الحديثة، المنشورة منذ عامين على الأكثر، الخاصة بأحد فروع المعرفة التي تنتهي إلى تخصص المجلة، على أن تأتي هذه المراجعات حسب الأصول المتعارف عليها.
5. نشر المراجعات النقدية والتعليقات على النشاط العلمي من مؤتمرات وندوات علمية وحلقات بحث.
6. نشر المجلة ما يردها من تعقيب على الأبحاث والدراسات المنشورة فيها.
7. ترحب المجلة بنشر الأبحاث المستقلة من الرسائل الجامعية ذات العلاقة بفروع المعرفة التي تنتهي إلى تخصص المجلة.

شروط النشر:

1. يشترط في البحث المقدم للنشر في المجلة ألا يكون قد نُشر أو قُدم للنشر في مجلة أخرى، وعلى الباحث أن يُقدم إقراراً خطياً بذلك عند تقديم البحث للنشر.
2. إذا كان البحث مدعوماً من جهة ما، فعلى الباحث بيان ذلك وتقديم وثيقة محررة من الجهة الداعمة موجهة إلى رئيس تحرير المجلة تفيد عدم ممانعتها لنشر البحث.

3. تخضع جميع البحوث المُقدّمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي الدقيق حسب الأصول المتبعة مع الحفاظ على سرية التحكيم.
4. تخضع جميع البحوث لفحص نسبة الاستلال قبل إرسالها للتحكيم.
5. تشمل معايير التحكيم كلاً من: الأصالة العلمية للبحث، ومدى إضافته للمعرفة، وإمكانية تطبيقه، ومنهجيته، وأسلوبه، ونتائجه، ومدى مراعاة الأمانة العلمية، وسلامة اللغة، وسلاسة أسلوب العرض.
6. للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن لها الحق في إدخال قدر من "التحرير" على البحوث المُجازة.
7. تحتفظ المجلة بالحق في عدم نشر أي بحث دون إبداء الأسباب، ويُعد قرارها نهائياً.
8. يصبح البحث بعد قبوله حقاً محفوظاً للمجلة، ولا يجوز للباحث نشره في أي مجلة أخرى.
9. يلتزم الباحث بدفع النفقات المالية المترتبة عن إجراءات التحكيم إذا رغب الباحث بإيقافها بعد السير فيها أو ثبت للهيئة أن الباحث قد خالف شروط النشر بارتكابه سرقة أدبية، أو نشر بحثه في مجلة أخرى أثناء السير بإجراءات التحكيم وقبل ورود قرار المحكمين النهائي برّد بحثه.
10. الآراء التي ترد في الأبحاث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء الباحثين أنفسهم، ولا تعكس بالضرورة سياسة جامعة العلوم الإسلامية العالمية أو هيئة التحرير.
11. يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

مواصفات البحث المقدم للنشر:

1. ألا يزيد حجم البحث مع المصادر والهوامش والجداول والملاحق على (40) صفحة بواقع (10000) كلمة، خط (Arial) حجم الحرف (14)، مطبوعة بمسافات مزدوجة بين الأسطر على ورق حجم (A4)، مع الترقيم المتسلسل لجميع صفحات البحث، أما الحواشي فتكون بالخط نفسه وبحجم (12).
2. ترقيم الجداول والأشكال بالترتيب كما وردت في البحث، وتزود الجداول بعناوين في الأعلى والأشكال في الأسفل وهوامشهما في الأسفل، ويطبّع كل منهما على صفحة مستقلة مع تحديد موقع الجدول أو الشكل في المتن على نحو "شكل (1) هنا تقريباً".
3. تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث، والاسم الثلاثي للباحث أو الباحثين (بالعربية والإنجليزية)، ورتبهم العلمية وأماكن عملهم الحالية، وعنوان المراسلة للباحث الرئيس بالتفصيل.
4. تشتمل الصفحة الثانية من البحث على العنوان (دون ذكر اسم المؤلف) ويليهِ ملخص دقيق باللغة العربية على ألا يزيد عن (150) كلمة.
5. تشتمل الصفحة الثالثة من البحث على ملخص (Abstract) باللغة الانجليزية (ترجمة علمية دقيقة للملخص العربي) وبالشروط ذاتها.
6. تبدأ مقدمة البحث من الصفحة الرابعة، وتشتمل على عنوان البحث (دون ذكر اسم المؤلف).
7. يرسل الباحث نسخة إلكترونية بصيغة (word) ونسخة أخرى بصيغة (pdf) على نظام التحكيم الخاص بالمجلة.

المرفقات المطلوبة:

1. السيرة الذاتية للباحث (موجزة).
2. التعهد الخطي المعتمد على موقع المجلة.

خطوات النشر:

1. يقدم البحث للنشر إلى عمادة البحث العلمي إلكترونياً على الموقع المخصص لكل مجلة.
2. يرفق الباحث تعهد النشر المعتمد الموجود على رابط المجلة ويقوم بتعبئته وإرساله مع البحث.
3. يعرض البحث على هيئة التحرير ويخضع للتحكيم الأولي قبل إرساله إلى المحكمين الخارجيين، ويحق للهيئة أن تعتذر عن السير في إجراءات التحكيم الخارجي أو عن قبول البحث للنشر في أي مرحلة دون بيان الأسباب.
4. يرسل البحث إلى محكمين اثنين على أن يقوم كلاهما بالرد في مدة أقصاها شهر، وفي حال عدم الرد ضمن الموعد المحدد يتم إرسال البحث إلى محكم آخر، وبناءً عليه يكون قرار هيئة التحرير كما يأتي:
- يقبل البحث للنشر في حالة ورود تقارير إيجابية من المحكمين الاثنين، وبعد أن يقوم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة إن وجدت.
- يرفض البحث في حالة ورود تقارير سلبية من كلا المحكمين.
- يرفض البحث في حال ثبوت عدم التزام الباحث بالأمانة العلمية أو مخالفته لشروط النشر.
- يرسل البحث إلى محكم ثالث للبت في أمر صلاحيته في حال ورود تقارير المحكمين أحدهم سلباً والآخر إيجابياً.
5. يقوم الباحث بإجراء التعديل وفق ملاحظات المحكمين في مدة أقصاها (60) يوماً من تاريخ إبلاغه، وفي حال عدم استجابة الباحث ضمن المدة المحددة يتم وقف إجراءات السير في نشر البحث.
6. إذا أفاد المحكم بعد التأكد من إجراء التعديلات أن الباحث لم يلتزم بإجراء التعديلات المطلوبة يُعطى الباحث فرصة ثانية وأخيرة مدتها (30) يوماً للقيام بالتعديلات، فإذا أفاد المحكم بأن الباحث لم يلتزم بإجراء التعديلات المطلوبة للمرة الثانية، يُعرض البحث والتعديلات التي لم يلتزم الباحث بإجرائها على هيئة تحرير المجالات العلمية للبت في قرار قبول نشر البحث في المجلة أو رفضه، ويُعلم الباحث بقرار الهيئة النهائي.
7. يُعطى إشعار القبول للباحث أو للباحثين بعد التأكد من إجراء الباحث للتعديلات المطلوبة على البحث.
8. يتم ترتيب البحوث المقبولة للنشر حسب السياسة المتبعة في المجلة.
9. يتم تدقيق البحث لغوياً في صورته الأخيرة، ويُرسل للإخراج وبعدها للنشر.

طريقة التوثيق:

Documentation in the body of the manuscript

تعتمد المجلة نظام جمعية علماء النفس الأمريكية، الذي يعتمد على التوثيق بعد انتهاء النص المقتبس أو الذي رجع إليه الباحث بوضع عائلة المؤلف متبوع بفاصلة ثم السنة متبوعة بفاصلة ثم الصفحة وجميعها بين قوسين، ثم يعاد ترتيب المراجع جميعها هجائياً في قائمة المراجع. وقد طُوّر هذا النظام من قِبَل جمعية علماء النفس الأمريكية عام (1930، 1940)، علماً أن هذا النظام يتم تجديده باستمرار، وكان آخر تجديد له عام (2020).

أولاً: القرآن الكريم

في حال الرجوع إلى الآيات القرآنية الكريمة يكتفى بذكر اسم السورة متبوعاً بنقطتين ثم رقم الآية في النص، وتنسخ الآية الكريمة بخط المصحف العثماني بين قوسين مزهرين ويوضع بعدها التوثيق.
قوله تعالى: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: 5]

ثانياً: السنة النبوية

في حالة الأحاديث الشريفة، يذكر اسم المؤلف (سنة النشر)، وعنوان الكتاب، والطبعة، والكتاب، والباب، ورقم الحديث، والجزء، والصفحة، والناشر، ومكان النشر.

- في حالة توثيق الأحاديث النبوية التي ورد ذكرها في الكتب الصحيحة: يتم ذكر المرجع، ثم الباب، ثم الجزء ثم الصفحة، ثم المعلومات المتعلقة بالطبعة، وفي حالة ما إذا كان هناك تعدد في الألفاظ، أو وجد أكثر من مرجع، يجب الإشارة إلى ذلك، مثل: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح... كتاب: الطهارة، باب: الوضوء، رقم 2531، ج 1، ص 45.

- في حالة توثيق الأحاديث النبوية التي لم يرد ذكرها في الصحاح: هنا ينبغي أن يذكر الباحث درجة الحديث بعد أن يقوم بتخريجه، مثل: صحَّحه الحاكم في المستدرک 33/3 رقم (161)، وابن حجر في الفتح: (211/5)، والألباني في السلسلة: (50/4) رقم (550).

ثالثاً: الكتب Books

تكون طريقة التوثيق في قائمة المراجع عموماً في حالة الرجوع إلى الكتب بالشكل الآتي:
اسم المؤلف أو المؤلفين بدءاً من العائلة متبوعاً بفاصلة، يليه الاسم الأول للمؤلف، متبوعاً بالسنة وتوضع بين قوسين متبوعة بنقطة. عنوان الكتاب ويكتب بالخط المائل، وتوضع مباشرة الطبعة بين قوسين في حالة وجود أكثر من طبعة للكتاب متبوعة بنقطة، أما في حالة الطبعة الأولى للكتاب فلا داعي لذكرها. ثم دار النشر متبوعة بنقطة. ويلاحظ في توثيق الكتب في قائمة المراجع خاصّة باللغة الإنجليزية أن تبدأ الكلمة الأولى من عنوان الكتاب بحرف كبير ثم تكمل العنوان بأحرف صغيرة، أما دار النشر فتبدأ جميع كلماتها بأحرف كبيرة.

أما في حالة التوثيق داخل النص وعموماً فلا بد من التفريق بين حالتين، وهما:

1. التوثيق في نهاية الجملة حيث يكون بالشكل الآتي: (النجار، 2010، 13)، (Alter, 2002, 30)، (Laudon & Dess et al., 2005, 132).

2. التوثيق في بداية الجملة حيث يكون بالشكل الآتي: (2010، 13)، (Laudon and Laudon 2002, 30) Alter (2004)، (Dess et al. (2005, 132).

ويلاحظ في توثيق بداية الجملة في حالة مؤلفين استخدام كلمة and بدل الرمز & وأن الأقواس تكون على السنة والصفحة فقط، كما يلاحظ أن الرقم الذي يلي السنة يدل على رقم الصفحة التي تم الرجوع إليها دون الحاجة إلى وضع حرف ص بالعربية أو P بالإنجليزية.

أ. مؤلف واحد: One Author

النجار، فايز جمعة (2005). نظم المعلومات الإدارية. دار الحامد للنشر والتوزيع.
النجار، فايز جمعة (2010). نظم المعلومات الإدارية (ط3). دار الحامد للنشر والتوزيع.

Alter, Steven (2002). *Information systems: The foundation of e-business* (4th ed.). Prentice-Hall, Inc.

If there is no year of publication on the book: التوثيق إذا لم توضع سنة الإصدار على الكتاب: في هذه الحالة توضع كلمة (بدون) بالعربية وتعني بدون تاريخ، أو (n.d.) بالإنجليزية وتعني (no date) بين قوسين مكان السنة ومثال ذلك:

عليان، ربي مصطفى (بدون). البحث العلمي: أسسه. مناهجه وأساليبه، إجراءاته. بيت الأفكار الدولية.

Two authors of a book: مؤلفان لكتاب:

النجار، نبيل جمعة، والنجار، فايز جمعة (2004). مهارات الحاسوب. عالم الكتب الحديث.
Laudon, Kenneth C., & Laudon, Jane P. (2004). *Management information systems: Managing the digital firm* (8th ed.). Prentice-Hall International, Inc.

Three or more authors of a book: ثلاثة مؤلفين فأكثر لكتاب:

عند التوثيق في قائمة المراجع يوضع أسماء لغاية (20) من المؤلفين الأوائل من مجموع المؤلفين في قائمة المراجع، وإذا زاد العدد عن عشرين مؤلف فإننا نضع في القائمة عائلات أول (19) مؤلف يتبعها فاصلة، ثم ثلاث نقاط متتالية ... ثم عائلة المؤلف العشرين ثم السنة بين قوسين ونتابع التوثيق كالمعتاد.

أما عند التوثيق في النص فإننا نضع عائلة المؤلف الأول وكلمة (آخرون) بالعربية، وبالإنجليزية et al. وتعود الكلمة إلى اللاتينية وأصلها (et alii-alia) وتعني وآخرون.

الحميدي، نجم عبد الله، السامرائي، سلوى أمين، والعبيد، عبد الرحمن (2005). *نظم المعلومات الإدارية: مدخل معاصر*. دار وائل للنشر.

Dess, Gregory G., Lumpkin, G. T., & Taylor, Marilyn L. (2005). *Strategic management: Creating competitive advantage* (2nd ed.). McGraw-Hill Companies, Inc.

Translated book: كتاب مترجم

سيكاران، أوما (1998). طرق البحث في الإدارة - مدخل بناء المهارات البحثية. (ترجمة: إسماعيل علي بسيوني وعبد الله بن سليمان العزاز). النشر العلمي والمطابع. (سنة النشر الأصلية 1992).

ويكون التوثيق داخل النص في نهاية الجملة (سيكاران، 1998/1992، 293).

ويكون التوثيق داخل النص في بداية الجملة سيكاران (1998/1992، 293).

وبلاحظ هنا أننا نثبت سنة التأليف الأصلية وسنة الترجمة في التوثيق داخل النص وبالشكل الآتي:
1989/1983، كما يتم تثبيتها داخل قائمة المراجع بالشكل الآتي: (سنة النشر الأصلية 1983)

Book without author or editor (institution): كتاب دون مؤلف أو مُحرّر (مؤسسة)

Merriam Webster's collegiate dictionary (10th ed.). (1993). Merriam- Webster.

- ويكون التوثيق داخل النص في نهاية الجملة (Merriam Webster's, 1993)

- ويكون التوثيق داخل النص في بداية الجملة (1993 Merriam Webster's)

ح. الرجوع إلى كتاب (إصدار طبعات رقمية).

Schiraldi, G.R. (2001). *The post-traumatic stress disorder sourcebook: A guide to healing, recovery, and growth* [Adobe Digital Editions Version]. doi: 10.1236/0071393722

خ. كتاب مُحرَّر (غير محدد بالفصول والمؤلفين) (Edited book (unspecified with chapters and authors))
نبدأ باسم مُحرَّر الكتاب مكان المؤلف متبوعاً بكلمة (Eds.) بالإنجليزية بين قوسين متبوعة بنقطة. ثم سنة تحرير الكتاب بين قوسين متبوعة بنقطة. عنوان الكتاب ويكتب بالخط المائل، ثم توضع مباشرة الطبعة بين قوسين في حالة وجود أكثر من طبعة للكتاب متبوعة بنقطة. وأخيراً دار النشر متبوعة بنقطة.

Gibbs, T. T., & Huang, L. N. (Eds.). (1991). *Children of color: Psychological intervention with minority youth*. Jossey-Bass.

د. فصل في كتاب مُحرَّر (مؤلف الفصل معروف) (A chapter in an edited book (the author of the chapter is known))

- اسم مؤلف الفصل بدءاً من العائلة متبوعاً بسنة النشر بين قوسين متبوعاً بنقطة. عنوان الفصل متبوعاً بنقطة.

توضع كلمة (في) باللغة العربية، أو (in) باللغة الإنجليزية، ويتبعها اسم المُحرَّر أو المُحرَّرون بالشكل الطبيعي (دون أن تسبق اسم العائلة) متبوعاً بكلمة (Eds.) أي (تحرير) بين قوسين متبوعة بفاصلة. عنوان الكتاب ويكتب بالخط المائل، ثم يوضع بين قوسين الطبعة في حالة وجود أكثر من طبعة للكتاب متبوعة بفاصلة، فالصفحات التي يغطيها الفصل مسبوقة بحرف PP مع إغلاق القوس متبوعة بنقطة. دار النشر.

Hale, Ron (2000). End - user computing control guidelines. In Carol V. Brown & Heikki Topi (Eds.), *IS management handbook* (7th ed., pp. 727-737). Auerbach Publications.

ذ. استخدام المصادر الثانوية في التوثيق (The use of secondary sources in documentation)

- التوثيق في النص يحوي المرجعين لتشير بأنك قرأت Rabbit (1982) كما ورد في Lyon et al. (2014) ويكون التوثيق داخل النص في نهاية الجملة (Rabbit, 1982, as cited in Lyon et al., 2014)
- التوثيق في القائمة يكون فقط لمرجع Lyon et al. (2014) وهو المرجع الذي قرأته ونظرت إليه.

مثال: إذا رجع الباحث إلى كتاب النجار وآخرين (2020)، ولكن النجار وآخرين أخذوها من الأعرجي (1995)، ولم يستطيع الباحث الوصول إلى كتاب الأعرجي لعدم توفره، فكيف يتم توثيق ذلك:

يكون التوثيق داخل النص في نهاية الجملة (الأعرجي، 1995، كما ورد في النجار وآخرين، 2020)
أما التوثيق في قائمة المراجع فيكون للكتاب الذي رأيته وقرأته وكالاتي:

النجار، فايز جمعة، النجار، نبيل جمعة، والزعي، ماجد راضي (2020). أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي (ط5). دار الحامد للنشر والتوزيع.

رابعا: المجلات العلمية (Scientific Journals)

وتكون طريقة التوثيق في قائمة المراجع عموماً بالشكل التالي:

- اسم الباحث، أو أسماء الباحثين بدءاً من اسم العائلة، متبوعاً بفاصلة، يليه الاسم الأول للباحث، متبوعاً بالسنة وتوضع بين قوسين متبوعة بنقطة. إذ نتعامل مع أسماء الباحثين بالطريقة نفسها التي تعاملنا بها في توثيق الكتب.
- إذا زاد عدد الباحثين عن عشرين فإننا نضع في القائمة عائلات أول (19) باحث يتبعها فاصلة، ثم ثلاث نقاط متتالية ... ثم عائلة الباحث العشرين ثم السنة بين قوسين ونتابع التوثيق كالمعتاد.
- عنوان المقالة متبوعاً بنقطة، مع ملاحظة أن تبدأ الكلمة الأولى من العنوان فقط بحرف كبير (Capital) ثم نكمل كلمات العنوان بأحرف صغيرة (Small) عندما يكون المرجع باللغة الإنجليزية.
- اسم المجلة ويكون بخط مائل. مع ملاحظة أن كلمات اسم المجلة تبدأ جميع كلماتها بأحرف كبيرة (Capital) عندما يكون المرجع باللغة الإنجليزية.
- المجلد (Vol.) والعدد (No.) وقد نجد بدل العدد الإصدار (Issue) حيث يوضع أولاً رقم المجلد (Vol.) بخط مائل، يليه مباشرة بين قوسين رقم العدد أو الإصدار متبوعاً بفاصلة، ولا داعي لذكر كلمة مجلد أو عدد أو إصدار، إذ تكتب مباشرة بالشكل الآتي: عند التوثيق بالعربية 3(4) وتعني المجلد 3 والعدد 4 مع التأكيد أن رقم المجلد تكتب بخط مائل.
- الصفحات التي احتلها البحث في المجلة متبوعة بنقطة في حال انتهاء التوثيق.
- معرف الوثيقة الرقمي ويكتب كاملاً دون اختصار، مع ملاحظة عدم وضع نقطة في نهايته حتى لا تتداخل مع معرف الوثيقة الرقمي وبالشكل التالي:

<http://dx.doi.org/10.5539/ijbm.v11n6p70>

أ. بحث منشور في مجلة علمية: A research published in a scientific journal

السالم، مؤيد سعيد، والنجار، فايز جمعة (2002). العلاقة بين وضوح المفهوم العلمي للتخطيط الاستراتيجي ومستوى ممارسته في المنظمات الصناعية الصغيرة: دراسة ميدانية في محافظة إربد. مجلة دراسات - العلوم الإدارية، 29(2)، 371-347.

Ashill, N. J., & Jobber, D. (2001). Defining the information needs of senior marketing executive: An exploratory study. *Quantitative Market Research: An International Journal*, 4(1), 52- 61.

ب. بحث منشور في مجلة إلكترونية ويحمل رقم (DOI) A research published in an electronic journal with DOI number

عندما يكون للبحث رقم (doi) (Digital object identifier) معرف الوثيقة الرقمي، فلا بد -والحالة هذه- من تثبيت معرف الوثيقة الرقمي ويكون المعرف كاملاً وبدءاً من <http://> في التوثيق في قائمة المراجع.

Al-Hayaly, Mohammad, & Alnajjar, Fayez (2016). Knowledge management process and their impact on organization performance, the adoption-balanced scorecard: The moderating role of quality assurance standards: An applied study on private Jordanian universities. *International Journal of Business and Management*, 11(6), 70-86. <http://dx.doi.org/10.5539/ijbm.v11n6p70>

ت. بحث منشور في مجلة علمية ويحمل رقم DOI، وبه مزيج من الأفراد ومجموعة تأليف.

A research published in a scientific journal with DOI number, and has a mixture of individuals and authorship groups

De Vries, R., Nieuwenhuijze, M., Buitendijk, S.E., & the members of Midwifery Science Work Group. (2013). What does it take to have a strong and independent profession of midwifery? Lessons from the Netherland. *Midwifery*, 29(10), 1122-1128. <https://doi.org/10.1016/j.midw.2013.07.007>

ويلاحظ هنا في توثيق القائمة أننا نضع العائلات كالمعتاد وقبل مجموعة التأليف نضع & ثم نضع كلمة أعضاء بالعربية أو the members بالإنجليزية، ونكمل التوثيق كالمعتاد
ج. بحث منشور في مجلة إلكترونية ولا يحمل رقم doi

A research published in an electronic journal without a number doi

عندما يكون البحث منشورًا في مجلة إلكترونية ولا يوجد له رقم (doi) لا بدّ - والحالة هذه- من تثبيت الموقع الإلكتروني في التوثيق في قائمة المراجع بالشكل الآتي:

Vicki, G. T., Thomae, M., Cullen, A., & Fernandez, H. (2007). The effect of sexist humor and type of rape on men's self-reported rape proclivity and victim blame. *Current Research in Social Psychology*, 13(10), 122-132. <http://www.uiowa.edu/~grpproc/crisp/crisp.html>

خامسًا: المؤتمرات العلمية Scientific Conferences

يُلاحظ في توثيق الورقة البحثية المقدمة في مؤتمر علمي أننا نضع السنة متبوعة بفاصلة ثم نثبت اليوم والشهر وجميعها بين قوسين متبوعة بنقطة، ثم نضع اسم المؤتمر مكان اسم المجلة، ثم نضع الجهة الراعية للمؤتمر متبوعة بفاصلة فالبلد متبوعة بفاصلة فالدولة متبوعة بنقطة. مع ملاحظة أن عنوان الورقة البحثية تكون بخط مائل. وفي توثيق المؤتمرات نقدم الملاحظات الآتية:

- في توثيق جلسة المؤتمر يضاف [جلسة المؤتمر] بعد العنوان.
- في عرض الورقة العلمية يضاف [عرض ورقة علمية] بعد العنوان.
- في عرض ورقة في ورشة عمل يتم تثبيت أسماء رؤساء الجلسة ثم كلمة (رؤساء)، فالعنوان متبوعة [ورشة عمل].

أ. جلسة المؤتمر Conference Session

الزغبلاوي، عصام (2004، 27 نيسان). مجتمع المعرفة الركيزة الأساسية للتطوير والتنمية [جلسة المؤتمر]. مؤتمر إدارة المعرفة في العالم العربي. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.

Fistek, A., Jester, E. & Soonenberg, K. (2017, July 12-15). *Everybody's got a little music in them: Using music therapy to connect, engage, and motivate* [Conference session]. Austin Society National Conference, Milwaukee, WI, United State.

<https://asa.confex.com/asa/2017/webprogramarchives/Session9517.html>

ب. عرض ورقة علمية Paper Presentation

النجار، فايز جمعة (2005، 22 أيار). الريادة والتنمية [عرض ورقة علمية]. وقائع مؤتمر اليوم العلمي الثالث. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

Maddox, S., Hurling, J., Stewart, E., & Edwards, A. (2016, March 30- April 2). *If mama ain happy, nobody's happy: The effect of parental depression on mood dysregulation in children* [Paper presentation]. Southeastern Psychological Association 62nd Annual Meeting New Orleans, LA, United States.

ت. ورش العمل **Workshop**

صلاح الدين، حسن (2013، أبريل، 10-12). أساليب تعديل السلوك للأطفال. في إيمان فوزي ومحمد إبراهيم عبد (رؤساء)، تعديل السلوك [ورشة عمل]. المؤتمر السنوي السابع عشر للإرشاد النفسي. مركز الإرشاد النفسي، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

ث. مؤتمر افتراضي **Virtual Conference**

لا يوجد موقع جغرافي محدد للمؤتمر الافتراضي، لذا توضع جملة ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر كذا (عنوان المؤتمر) يتبعها جملة مؤتمر افتراضي باللغة العربية أو (Virtual conference) باللغة الإنجليزية متبوعة بنقطة، مع تثبيت الموقع الذي تم الرجوع إليه.

Tan, G., & Lewandowsky, S. (1996). *A comparison of operator trust in humans versus machines*. [Paper presentation]. CybErg 96 Virtual conference.

<http://www.curtin.edu.au/conference/cyberg/center/outline.cgi/frame?dir=tan>

سادسا: أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير. **Doctoral Dissertations and Master's Theses**.

أ. أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير غير المنشورة.

Unpublished Doctoral Dissertations and Master's Theses

الزعيبي، ماجد راضي (2004). التخطيط الاستراتيجي وبناء منظمات متميزة تكنولوجيا: دراسة تطبيقية على منظمات صناعة الأدوية الأردنية. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
Almeida, D. M. (1990). *Fathers participation in family work: consequences for father's stress and father-child relation* [Unpublished master's thesis]. University of Victoria.

ب. أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير منشورة في قاعدة بيانات.

Doctoral dissertations and master's theses published in a database.

Hollander, M. M. (2017). *Resistance to authority: Methodological innovations and new lessons from the Milgram experiment* (Publication No. 10289373) [Doctoral Dissertations, University of Wisconsin-Madison]. ProQuest Dissertations and Theses Global.

ت. أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير منشورة إلكترونيا وليس في قاعدة بيانات.

Doctoral dissertations and master's theses are published electronically and not in a database.

Hutcheson, V. H. (2012). *Dealing with dual differences: Social coping strategies of gifted and lesbian, gay, bisexual, transgender, and queer adolescents* [Master's thesis, The College of William & Mary]. William & Mary Digital Archive.

<https://digitalarchive.wm.edu/bitstream/handle/10288/16594/HutchesonVirginia2012.pdf>

ترتيب المراجع في قائمة المراجع

يتم ترتيب المراجع في قائمة المراجع بالشكل التالي:

- القرآن الكريم.
- السنة النبوية الشريفة.
- الكتاب المقدس/ الإنجيل.
- بقية المراجع مرتبة حسب الحروف الهجائية، مع ملاحظة أن (أل التعريف، أبو، بن، بو، با، ولد، عيال) لا تدخل في الترتيب الهجائي في اللغة العربية عند ترتيب المراجع بشكلها النهائي.
- لا تعطى المراجع أرقاماً متسلسلة عند ترتيبها في قائمة المراجع، ولكن يتقدم السطر الأول عن بقية الأسطر في كل مرجع بمقدار مسافة.

■ توجه جميع المراسلات إلى المجلة على العنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة الميثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات

عمادة البحث العلمي/ جامعة العلوم الإسلامية العالمية

المملكة الأردنية الهاشمية

ص.ب (1101) الرمز البريدي (11947)

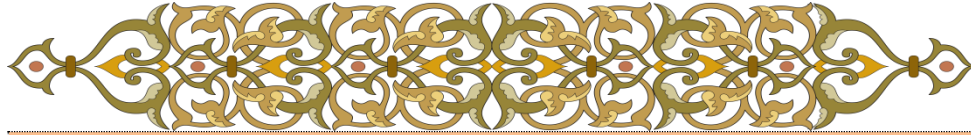
هاتف (+962 6 5600230)

البريد الإلكتروني: al_mithqal.journal@wise.edu.jo

موقع الجامعة الإلكتروني: www.wise.edu.jo

المحتويات

المجلد العاشر - العدد الأول: شوال 1445 هـ / نيسان 2024 م



الباحث/ الباحثون	عنوان البحث	الصفحات
د. محمد عبد الرزاق أبوorman	واقع تطبيق الريادة الإدارية في الجامعات الحكومية الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: حالة دراسية جامعة البلقاء التطبيقية	13-33
مي محمد عبد الفتاح	أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية الإجراءات التحليلية في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم (520) من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين	35-64
د. طلال عبد الكريم القرعان	أثر المخاطر المالية على القيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية: الدور المعدل للاستقرار المالي	65-87
أ.د غسان سالم الطالب جمال الحاج محمد	أثر التقارير المتكاملة في الحصص السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية	89-135
أسامة عبد الله الهاشم	أثر ممارسات التفكير الرشيق في الأداء المستدام للجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال	137-159
أ.د وليد العواودة أ.د مرعي بني خالد	واقع الابتكار المفتوح لدى مديري شركات الأعمال الأردنية المساهمة	161-188



واقع تطبيق الريادة الإدارية في الجامعات الحكومية الأردنية من وجهة نظر
أعضاء هيئة التدريس: حالة دراسية جامعة البلقاء التطبيقية
د. محمد عبد الرزاق أبوorman*

تاريخ وصول البحث: 2022/11/26 م تاريخ قبول البحث: 2023/3/15 م

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف واقع تطبيق الريادة الإدارية في الجامعات الحكومية الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: حالة دراسية جامعة البلقاء التطبيقية، وتكوّنت عيّنة الدراسة من (106) عضو هيئة تدريس، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّن المقياس بصورته النهائية من (20) فقرة، وأظهرت نتائج الدراسة أن واقع تطبيق الريادة الإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاءت بدرجة تقدير متوسطة، ووجود فروق دالة إحصائية في واقع تطبيق الريادة الإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس للمقياس الكلي تُعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث، وتعزى لمتغير التخصص لصالح التخصصات الإنسانية، وعدم وجود فروق تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية.

الكلمات المفتاحية: الريادة الإدارية، الجامعات الحكومية الأردنية.

**The Reality of Applying Administrative Leadership in Jordanian Public Universities from
the Point of View of Faculty Members: A Case Study of Balqa Applied University**

Abstract

The study aimed to identify the reality of the application of administrative leadership in Jordanian public universities from the point of view of faculty members, presenting a case study of Al-Balqa Applied University. The study sample consisted of (106) faculty members, and the analytical descriptive approach was used, and the final scale consisted of (20) items. The results of the study showed that the reality of the application of administrative leadership at Al-Balqa Applied University from the point of view of faculty members came with a moderate degree of appreciation, and there were statistically significant differences in the reality of applying administrative leadership at Al-Balqa Applied University from the point of view of faculty members for the overall scale. It is attributed to the gender variable in favor of females, and it is attributed to the specialization variable in favor of the humanities, and there are no differences due to the academic rank variable.

Keywords: Administrative leadership, Jordanian public universities

*أستاذ مشارك - جامعة البلقاء التطبيقية.

المقدمة:

في ظل التقدم التكنولوجي والمعرفي الذي كان له الأثر الكبير في بيئة الأعمال، وما يشهده العصر الحالي من موجة غير مسبوقة من التغير لتشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، لتشكل ضغوطاً على مؤسسات المجتمع لإعادة التفكير في أدائها لأعمالها، فقد أصبح التوجه الريادي ثقافة للعالم أجمع وليس لعينة بمفردها وأحد أهم عناصر النجاح لأي مؤسسة، وعاملاً مهماً في تطوير وتحسين الأداء والمنتجات، وخلق بيئة تنافسية في العمل؛ لأن الإدارة التقليدية أصبحت عاجزة عن جعل المؤسسات قادرة على المنافسة وتحقيق التطور والتقدم المنشود.

فقد أسهمت التطورات المعاصرة للإدارة الحديثة في إفراز مجموعة من المفاهيم التي كان لها الدور المهم في إرساء قواعد الريادة المعاصرة ومركزاتها، والتي جعلت من الأنشطة الإدارية علماً متسارعاً في التحسين والتطوير المستمر، سيّما أنها ظاهرة مرتبطة بالإبداع والتميز والابتكار والحاجة إلى الإنجاز الذي يقود إلى النمو، وتحمل المخاطرة، واكتشاف الفرص الجديدة وتبنيها، وكذلك الاستعداد لتقبل الفشل وإضافة تحسينات ومزايا وخدمات جديدة (مبارك، 2009).

ويقف العالم على أعتاب عصر جديد تتلاشى فيه القضايا الخاصة وتتحجم فيه الأساليب التقليدية في أداء الأعمال، فالأعمال تتغير ويتبعها تغير في المهارات المطلوبة لأدائها للنجاح والازدهار، من خلال تنمية العقول الراغبة بالتعلم والقادرة على التكيف مع التغيرات البيئية لتحقيق النجاح المنظمي في المستقبل، وهذا يتطلب منها أن لا تكتفي بمجرد البقاء على قيد الحياة، وإنما عليها أن تتعلم كيفية الارتقاء للوصول إلى القمة (Seddon & O'Donovan، 2010). فالعلم يتطور ويزداد فيه حجم المعرفة بمعدلات سريعة ومتلاحقة، انعكست على الإدارة كأداة للنمو والتقدم في جميع الدول، فكل تطور وازدهار أو عمل وإنتاج يعني جهوداً إدارية تبذل، فهذا التطور ينعكس على المؤسسات وأهدافها وهيكلها ونشاطها، وخلق أمامها تحديات يجب التعامل معها، لتحسين مهارات الأفراد وزيادة قدراتهم ورفع مستوى أدائهم بما يطابق معايير الأداء المحددة لهم.

فالعالم يقف على أعتاب عصر جديد تتلاشى فيه القضايا الخاصة وتتحجم فيه الأساليب التقليدية في أداء الأعمال، فالأعمال تتغير ويتبعها تغير في المهارات المطلوبة لأدائها للنجاح والازدهار، من خلال تنمية العقول الراغبة بالتعلم والقادرة على التكيف مع التغيرات البيئية

لتحقيق النجاح المنظمي في المستقبل، وهذا يتطلب منها أن لا تكتفي بمجرد البقاء على قيد الحياة، وإنما عليها أن تتعلم كيفية الارتقاء للوصول إلى القمة (Seddon & O'Donovan, 2010). فالريادة هيكل الإبداع والتميز والابتكار والنتيجة عن التفاعل غير الرسمي بين الأفراد العاملين في المؤسسة والمؤدي إلى الريادة في عملهم، كما ويلعب رواد الإدارة العليا دورًا حاسمًا في تقاسم الأفكار التي تؤدي إلى الإبداع، فالموظفون الذين يتمتعون بالسلطة والحكم الذاتي يتمتعون بدرجة أكبر من التحكم في عملهم، وبالتالي يشعرون بالراحة في دورهم بأن يكونوا مبتكرين في بيئة العمل الخاصة بهم.

أي أن الريادة تمكن الإدارة من مواكبة المستجدات من حولها وتحسن إدارتها وتتعامل معها بإيجابية نتيجة امتلاك الإبداع والقدرة على الابتكار واقتناص الفرص وتحمل المخاطر لرفع مستوى العمل وتحقيق الأهداف المنشودة، لذا تعد الريادة بمثابة الأمل للإدارة لحل المشكلات التي تواجهها، فمستقبلها لا يعتمد على مجرد وجود الإدارة بها وإنما على تفكير إدارة متميزة رائدة (أحمد، 2015).

وتعتبر الريادة عملية توظيف مختلفة الموارد لإنشاء منتج أو خدمة جديدة يمكن أن تخدم حاجات الأفراد، تشمل بناء أنشطة مختلفة، كالتعرف إلى الفرص، ووضع خطة عمل بخصوص هذه الفرص، وتجميع عوامل الإنتاج المختلفة (Manimala & Wasdani, 2015).

فالعديد من الدول أدركت أهمية الريادة الإدارية في التنمية الشاملة من حيث تطوير إنتاج ودعم القدرات التنافسية للجامعات بالإضافة إلى رفع القدرات التقنية للكوادر البشرية، ودعم البنى البحثية وزيادة الموارد التمويلية، بالإضافة إلى توفير التغذية الراجعة من القطاعات الإنتاجية التي تساعد على توفير فرص استثمارية وتشغيلية لمخرجاتها النهائية وعلى رأسها البحث العلمي (محمود وأحمد، 2016: 323).

وتسعى الريادة إلى توفير أفراد مبدعين ومؤهلين ومبتكرين يتحلون بروح المجازفة والثقة والمرونة، وتعمل على رفع مستوى التنظيم على المستوى الداخلي للمؤسسة، لمواجهة التحديات والتغيرات بالبيئة المحيطة.

وتعد الريادة الإدارية منهج عمل مبني على مهارات الإبداع والتجديد والابتكار مستندًا على آليات العمل التنظيمي الموجه بالمخاطرة والشفافية العالية والجهد الاستثنائي والتضحيات الفردية (سالي، 2007)، أي أنها أسلوب لقيادة العمل مبني على تمييز الإمكانيات العالية

واستكشاف الفرص واقتناصها بغض النظر عن نقص المصادر المتاحة واستعمال مهارات اتخاذ القرارات الفورية والتنبؤ بالتغيير (زبدان، 2003).

فقد أصبحت الريادة الإدارية سمة أساسية من سمات الاقتصاديات المعاصرة، حيث ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وازدياد المعرفة وانتقال الاقتصاد إلى اقتصاد رقمي مترابط، في دعم دور الأفكار الإبداعية والريادية وفي تحسين أداء وإنتاجية المؤسسات، فاهتمت دول العالم بمراجعة سياساتها التعليمية، والعمل على إضفاء الطابع الدولي في الأنشطة والفعاليات الجامعية سعياً للريادة، باعتبارها أهم مبادئ السوق العالمية والتي فرضت نفسها على ساحة مؤسسات التعليم العالي في الوقت الراهن (Hammoud, Bizri, 2019: 385, & Hammoud, Stouhi).

ولربط الجامعات بالأعمال الريادية دور كبير في تحقيق التنمية، وتطوير الإنتاج، ودعم القدرات التنافسية للجامعات وقطاعات الإنتاج المختلفة، وما نحققه من تطوير تكنولوجي للمجتمع، برفع كفاءة الأفراد العاملين والطلبة للتعامل مع مستجدات العصر بما يؤهل الجامعات للمنافسة والبقاء والارتقاء على المستوى المحلي والدولي (عبد اللطيف وأمين، 2021: 158).

ولكي تتمكن الجامعات من القيام بدورها الريادي، لا بد لها أن تعزز ثقافة الريادة في البيئة الجامعية بمستواها الإداري باعتبارها من العوامل الجوهرية المؤثرة في تحديد اتجاهات الأفراد نحو مبادرات ريادية، فالثقافة تشجع وتقدر السلوكيات الريادية كالمخاطرة، الاستقلالية، والإنجاز، لإحداث التغييرات والابتكارات الجذرية، فضلاً عن قيامها بنقل التقنية والمعرفة من خلال إقامة المراكز العلمية ومراكز الابتكار، ليمتد دورها من تشجيع الأعمال الحرة داخل الجامعة مروراً بتقديم الخدمات الاستشارية وصولاً إلى استضافة المشاريع ورعايتها (رشيد والزيادي، 2013).

وتعرف الريادة الإدارية بأنها "قدرة القائد على تعزيز سلوكياته في تحويل المرؤوسين إلى قادة والسعي الدائم لتحقيقهم الأهداف الموضوعية لهم والتي تتسم بالابتكار والإبداع" (عباس، 2010: 20).

في حين يرى كل من العاني، جواد، أرشيد وحجازي (2010: 65) بأنها جملة الإجراءات التي يقوم بها الشخص بهدف إيجاد مشروع ريادي جديد يسعى إلى تقديم نتائج ومخرجات وإجراءات مميزة تحقق رغبات واحتياجات الأفراد وقيمة مضافة.

وتشير الريادة بمفهومها العام إلى عملية تمكّن المؤسسة من تحقيق أهدافها بأعلى مستوى من النجاح، من خلال تشجيع الإبداع والابتكار والتفرد بكل جديد، وتحقيق الميزات التنافسية، كما أنها أول من قدّم ذلك المنتج الجديد أو الخدمة المستحدثة (هنادة المومني، 2016: 815).

في حين عرّف خاطر (2019: 149) الريادة الإدارية بأنها "مجموعة من الممارسات والأنشطة التي تؤديها الجامعة بكافة وحداتها التنظيمية ومواردها وتتوافر فيها الإبداعية، وتسهم في تحقيق الأداء المميز والتفوق والسبق على المؤسسات المنافسة محلياً وعالمياً".

وتتطلب الريادة الإدارية أشخاصاً مبدعين، مميزين، مغامرين، ومدركين لأهمية التغيير وقادرين على تحقيقه، وأن يكون لديهم القدرة على رؤية الفرص وتقييمها، وتأتي أهمية الريادة من خلال الآتي (موسى، 2018: 587):

- 1- الإبداع: يعتبر أحد أهم أسباب النجاح وأساسه المتين الذي يكسبه التميز ويميد طريقه للنجاح، ويقوم على خلق الأفكار الجديدة بهدف التحسين والتغيير والتجربة.
- 2- المشروعات الجديدة: والتي تسهم في تنمية وتطوير ورفع الاقتصاد المحلي من خلال المكاسب المباشرة التي تحققها المؤسسة، والمكاسب غير المباشرة التي تتحقق في الاقتصاد المحلي.
- 3- توفير فرص العمل: حيث تعد من المساهمات المباشرة التي تؤدي إلى التقليل من العبء الملقى على الأفراد الباحثين عن عمل.

وللريادة الإدارية مجموعة من الخصائص متمثلة بالقدرات الفائقة والمميزات الشخصية التي يتمتع بها الريادي في إدارة مؤسسته بنجاح وفاعلية، أي أنه يحدد طرق تصرفه في مختلف المواقف والأدوار التي يقوم بها أو يواجهها، تبعاً لنوع المهام المطلوب منه تنفيذها، وتتميز المؤسسات الريادية الناجحة بعدد من الخصائص تتمثل بصفة عامة في مواجهة التحديات والقدرة على رؤية الفرص وتقييمها واغتنامها، والقدرة على تحويل الرؤية والطموح والحوافز والعزيمة في مواجهة المعوقات باستمرار، بحيث تكون نشطة ومثابرة ومنضبطة، وقادرة على العمل تحت الضغط وفي الوقت ذاته تكون متفائلة ومرنة للتجاوب مع أية تحديات، وقادرة على حشد الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها على نحو فعال (توفيق وموسى، 2017).

وتتمثل فلسفة المؤسسات التعليمية لمفهوم الريادة الإدارية في أن هناك العديد من المتغيرات العالمية التي تواجه التعليم وأدائه، وتتطلب تطوير أساليبه وأنشطته وممارساته، حتى تمكنه من استيعاب التغيرات بحيث تصبح مؤسسة تهتم بتنمية ذاتها وتنمية المجتمع، كما أن العمليات الإدارية تحتّم عليها مواصلة التطوير والتحسين وإيجاد مناخ وبيئة تعليمية واعية ومتميزة ومنفتحة على المجتمع، كما أنها تمكن المؤسسات التعليمية من أن تكون لديها الرؤية الإستراتيجية المستقبلية والتفكير الإبداعي؛ لتتمكن من فهم واستيعاب التغيرات السريعة والمعقدة والانتقال من حالة رد الفعل إلى حالة المبادرة والإنجاز والعمل بروح الفريق والمخاطرة والثقة في الجميع (صالح، 2011)، وتتمثل أهم خمسة مبادئ وأسس للريادة الإدارية بالآتي:

1- الاستقلالية: تشير إلى الرغبة في العمل بشكل مستقل من أجل نقل أو توصية الرؤية الريادية، وهي الفعل المستقل من قبل الأفراد أو الفريق التي تهدف إلى تقديم مفهوم المشروع الجديد أو الرؤية ودعمها لحين اكتمالها، فالحاجة إلى الاستقلالية تطبّق للجهود الريادية المركزة أو المنتشرة، وينبغي على المؤسسة أن تجعل العاملين يشعرون بقدرتهم على التفكير بحرية تامة حول فرض المغامرة ولديهم الوقت الكافي للتحقق من نجاحها (متعب وراضي، 2010).

2- الاستباقية: تشير الاستباقية إلى جهود الريادي في التقاط الفرص الجديدة فهو يراقب الاتجاهات على تحديد الحاجات المستقبلية للأفراد الموجودين، ويتوقع التغيرات في طلباتهم، فضلاً عن المشاكل التي يمكن أن تبرز فجأة والتي يمكن أن تصبح فرصاً جديدة، فهي لا تتضمن إدراك التغيرات فقط بل الرغبة في العمل وفق الاستبصارات قبل أن يفعل ذلك المنافسون، والبحث في الإمكانيات الجديدة للنمو والتطور (Lumpkin & Eisner, Dess, 2008).

3- الإبداعية: تشير إلى الجهود التي يتم بذلها من قبل الفرد أو الفرق أو المؤسسة لإيجاد الفرصة الجديدة أو الحلول الاستثنائية، فهي تمثل درجة الابتكار في النمط المعرفي أو الطريقة التي يعالج بها الأفراد المعلومات وعلى ضوءها يتخذون القرارات ويعالجون المشاكل (Wiklund & Shepherd, 2005).

4- التنافسية: يتمثل هذا الجانب في بقاء ونجاح الجامعة ويتوقف على مدى قدرتها على تطوير إستراتيجيات ملائمة لمواجهة القوى التنافسية الخمسة وهي: الجامعات التقليدية والخاصة والأجنبية، والتعليم المفتوح والتعليم عن بعد، وقوة المستفيدين واحتياجاتهم وقوة أصحاب المصالح وضغوطهم (عبد، 2015).

5-تحمل المخاطر: وهي الرغبة في الحصول على الفرص على الرغم من عدم التأكد الذي يحيط بها، أي العمل بجرأة بدون معرفة النتائج، فالمؤسسة ذات التوجه الريادي ينبغي أن تبحث عن البدائل ذات المخاطرة، حتى وإن تطلب ذلك التخلي عن الطرق أو المنتجات الموجودة لأجل الحصول على أداء عالٍ، وتتجسد المخاطر في الالتزام بموارد كثيرة للمشروع الجديد، وتقديم منتجات جديدة في أسواق جديدة، والاستثمار في تكنولوجيا غير مكتشفة (Dess et al, 2008).

وبناء عليه جاءت الدراسة الحالية لتبين أهمية الريادة وتأثيرها الإيجابي في تحقيق التميز والتنافسية وعلى المؤسسات، وكذلك التعرف واقع تطبيق الريادة الإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

الدراسات السابقة:

سعت دراسة سارت (Sart 2014) إلى التعرف على الأنماط (النماذج) القيادية الأكثر شيوعاً في الجامعات والتي تؤدي إلى خلق حالة من الإبداع وريادة الأعمال، وعرض تحليل نقدي للدور الذي تلعبه إدارة الجامعة (القيادة) في خلق بيئة تعليمية للإبداع وريادة الأعمال، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، طبقت على عينة الدراسة من (42) مدرساً و(12) طالباً، وأسفرت النتائج عن اتفاق (80%) من عينة الدراسة على أهمية الدور الهام للقيادة في عملية التحول في الجامعة، وضرورة استشارة الخبراء وأصحاب الاختصاص في عملية التغيير، وأهمية تشجيع الإبداع والأفكار الخلاقة التي يتم طرحها من قبل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وأن أساليب القيادة الجديدة ستكون أمراً حاسماً في تعزيز عملية التغيير داخل الجامعات، ومن أهم التوصيات بأهمية اعتماد الجامعات على أساليب القيادة الجديدة بدلاً من استخدام الأنماط التقليدية التي تنسم بالتحفظ والتقليد لإحداث بيئة ملائمة أكثر.

سعت دراسة مرجا وجنا (Marja & Jaana 2015) إلى جمع البيانات من مقالات كتبها (257) مدرساً وطالباً في جامعة توركو في روما، حول وضوح مفهوم تعليم ريادة الأعمال، وتوصلت إلى أن معظم المعلمين لديهم وضوح لمفهوم تعليم ريادة الأعمال، إلا أنهم لا يريدون بالضرورة دمج تعليم ريادة الأعمال في منهج التعليم الأساسي، كما يشعرون أيضاً بأن تعليم المعلمين ريادة الأعمال بالضرورة يستفيد منه المعلم.

وهدف دراسة أوسو ونوري وحمد (2017) إلى تبين دور التخطيط الإستراتيجي في تحقيق متطلبات الريادة في الجامعات وخصوصاً جامعة بوليتكنيك دهوك، استخدم المنهج الوصفي التحليلي على عينة من (91) قائداً إدارياً، وأظهرت النتائج أن الجامعة تتوفر لديها جميع أبعاد

التخطيط الإستراتيجي وبمستوى متوسط، واهتمام الجامعة بمتطلبات الريادة وبمستوى متوسط.

وهدف دراسة محسن والعزاوي (2017) إلى تعرف علاقة التوجه الريادي بالتميز التنظيمي في (12) كلية، وطبقت الدراسة على (15) فردًا من جامعة بغداد (العميد، ومعاون العميد، ورئيس قسم)، واعتمد المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير بين التوجه الريادي والتميز التنظيمي.

هدفت دراسة موسى (2018) للوصول إلى مقترح لتطبيق منظومة ريادة الأعمال بجامعات المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال إجراء مقارنة حول منظومة ريادة الأعمال بجامعات كل من سنغافورة وتايوان والمملكة العربية السعودية، وتم استخدام المنهج المقارن (مدخل بيردياي)، وذلك للمقارنة بين جامعات الدول الثلاث في ضوء محاور تمثلت في الفلسفة والأهداف والبرامج والأنشطة والفعاليات، والإدارة والتمويل، وتوصلت إلى تصور مقترح لتطبيق منظومة ريادة الأعمال بالجامعات السعودية في ضوء العوامل الثقافية بالمملكة.

أجرت كل من تهماني الخنيزان وفاطمة الخضيري (2019) دراسة للكشف عن متطلبات الريادة العالمية في الجامعات السعودية لتحقيق الميزة التنافسية في ضوء رؤية المملكة (2030)، والاستجابة للرؤية المستقبلية لخطة التنمية العاشرة للتعليم العالي بحيث تعليمًا تنافسيًا على الريادة، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ تهيئة فرص العمل والشراكة الحقيقية مع أصحاب المصلحة من القطاعات العامة والخاصة والخريجين، والحرص على زيادة الوعي بمتطلبات الريادة العالمية لدى منسوبي الجامعة وأهميتها للجامعة، ومنح الحوافز للجامعات التي تسعى لتطبيق الريادة العالمية، وزيادة البحث العلمي والدراسات في هذا المجال.

ملخص الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

بعد استعراض الدراسات السابقة سواء العربية منها والأجنبية والمتعلقة بموضوع الريادة الإدارية في الجامعات، نجد أن تلك الدراسات أظهرت نتائج متعددة ومختلفة أبرزت الدور المهم لتطبيق مبادئ الريادة الإدارية في ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة لزيادة إنتاجيتها وتحسين الأداء الإداري لأعضائها، وهذا ما يميز الدراسة الحالية في أنها جمعت بين عناصر الريادة الإدارية، والتي أصبحت مطلبًا رئيسيًا يتوجب على الجامعات الأخذ بها.

وتمثلت أوجه اتفاق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في كونها قامت باستعراض مفاهيم وعمليات تطبيق مبادئ الريادة الإدارية وأهميتها للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وتختلف في حدوثها ومجتمعها، وتتميز في أنها ستقوم بقياس واقع تطبيق الريادة الإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية باعتبارها واحدة من الجامعات الحكومية الأردنية؛ لمواكبة التطورات والتحديات المعاصرة التكنولوجية والمعرفية، والتي من شأنها أن تدعم وتحسن من الأداء الإداري في الجامعات للارتقاء بالعملية التعليمية وتجويد مخرجاتها العملية إلى المستوى المطلوب ومواكبة المستجدات العصرية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تنوعت مداخل وأساليب تطوير المؤسسات، فقد ساد لفترة طويلة الأسلوب التقليدي القائم على التغيير الذي تدفعه الحاجة، ثم ظهر حديثاً مجموعة من النماذج ومداخل التطوير في العمل الإداري كالإدارة بالأهداف، وإدارة الجودة الشاملة، وغير ذلك، مما دفعها نحو ضرورة إيقاظ الروح الريادية المرتكزة على مبادئ الابتكار والإبداع والتميز كوحدة للتطوير وليس على الأفراد، وتبني خططاً وآليات إستراتيجية للتغيير تنقلها من وضع الركود إلى مصاف المؤسسات الرائدة في إدارة أعمالها، وتطبيق مناهج إدارية تقوم على الابتكار والإبداع لضمان ودعم الموقف التنافسي محلياً وخارجياً، والتكيف مع التغيرات البيئية الداخلية والخارجية المختلفة لضمان البقاء والاستمرارية، لتحقيق متطلبات السوق واستقرار ونجاح المؤسسات التعليمية وزيادة إنتاجيتها.

وباعتبار أن الريادة الإدارية موضوع حديث قائم على الإبداع والابتكار وتلبية احتياجات العاملين ودعمهم، واستثمار الموارد المتاحة لتحقيق تميز المؤسسة وتفوقها، لما لهذا الدور في تطوير المؤسسات وتحقيق أهدافها وريادتها في العمل وتميزها، ومواكبة الجهود الداعية إلى تطوير الإدارة التعليمية خاصة مع تراكم المشكلات التي تعاني منها، وبالنظر إلى كون موقف بعض الجامعات الأردنية من الريادة متمثلاً في الابتعاد عن نموذج الإدارة العامة التقليدية الذي لا يستوعب مسألة النشاط الريادي، نلاحظ أنها تنظر إليها من جانب السلوك الإداري، ومن الجانب التنفيذي الذي يمثل هذه السلوكيات الإدارية، وهذا يتطلب توفير إدارة منتظمة ومنظمة وهادفة مختلفة عن الإدارة القائمة، تبني مدخل الجامعة الريادية بهدف التحسين والتطوير المستمر.

ولهذا تختلف وتتميز هذه الدراسة في أنها تسعى إلى تعرف واقع تطبيق الريادة الإدارية في الجامعات الحكومية الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: حالة دراسية جامعة البلقاء التطبيقية؛ لمواكبة التطورات والتحديات المعاصرة التكنولوجية والمعرفية وتجويد مخرجاتها العملية التربوية إلى المستوى المطلوب، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما واقع تطبيق الريادة الإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) واقع تطبيق الريادة الإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص، الرتبة الأكاديمية)؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تبيان واقع تطبيق الريادة الإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية في واقع تطبيق الريادة الإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص، الرتبة الأكاديمية).

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من جانبين هما:

- 1- أهمية تحقيق الجامعات الحكومية لمتطلبات تطبيق الريادة الإدارية، في ظل التطورات التكنولوجية والتقنية الحديثة من أجل تحقيق التميز والإبداع والابتكار.
- 2- لفت انتباه المسؤولين وصناع السياسة التربوية والإدارية في الجامعات الحكومية نحو الريادة الإدارية وأهمية الأخذ بالمبادرات الاستباقية والمتميزة وتحقيق الإبداعات في العملية الإدارية والتعليمية.
- 3- فتح المجال للدارسين والباحثين لإجراء دراسات مستقبلية معتمدة على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج وما تقدمه من توصيات.
- 4- من المؤمل رفد المكتبة العربية بحصيلة معرفية متعلقة بموضوع الريادة الإدارية؛ ليتسنى للباحثين وأصحاب الاختصاص الرجوع إليها وتوظيفها في إعداد برامج التدريب والتأهيل، وتوجيه ممارساتهم الإدارية وفق منهج الإبداع والابتكار والتميز.

مصطلحات الدراسة:

أولاً: الريادة الإدارية: هي منهج عمل يعتمد على قدرات ومهارات وإمكانات تمتاز بالإبداع والابتكار والتطوير والتجديد، ويستند إلى آلية عمل راغبة بتقديم جهد استثنائي مبني على المخاطرة والمبادرة (سالي، 2006: 16).

• إجرائيًا: تقاس بالدرجة التي تحصل عليها عينة الدراسة من خلال استجابتهم على المقياس الذي قام الباحث بتطويره ليتناسب مع أغراض الدراسة.

ثانيًا: الجامعات الحكومية: وتعرف بأنها مؤسسات تعليمية تربوية، تقوم بعدة وظائف هي التدريس والبحث العلمي والإعداد والتأهيل وخدمة المجتمع وفق عناصر العملية التربوية الجامعية: الطالب، وعضو هيئة التدريس، والمناهج (المساقات)، والإدارة، وتشمل الجامعات الرائدة والمنتجة والفاعلة والإلكترونية والتعليم عن بعد، والتعليم الافتراضي، بهدف الوصول إلى بناء مجتمع المعرفة المنشود (الدويري والسردى والعبيدات، 2014).

حدود الدراسة:

تتح حدود الدراسة بالآتي:

- 1- الحدود البشرية: أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الحكومية الأردنية.
- 2- الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2022/2023.
- 3- الحدود المكانية: الجامعات الحكومية الأردنية / جامعة البلقاء التطبيقية - المركز / الأردن.

محددات الدراسة:

تحدد النتائج بمدى صدق الأدلة وثباتها، إلى جانب صدق استجابة العينة على فقرات مقياس الدراسة.

منهج الدراسة:

انتهج الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لملائمته لطبيعتها وتحقيق أهدافها.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في كليات مركز جامعة البلقاء التطبيقية والبالغ عها (11) كلية، منها (7) كليات علمية و (4) كليات إنسانية، وبلغ العدد الإجمالي في جميع كليات الجامعة (1483) عضو هيئة تدريس وفقًا لإحصائيات الجامعة لعام (2021).

وتم حصر عدد المدرسين في الكليات المختارة، وبناء عليه اختيرت عينة عشوائية بلغت (106) عضو هيئة تدريس ليمثلوا أفراد عينة الدراسة والجدول (1) يبين ذلك.

جدول (1): توزيع عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس حسب (الجنس، التخصص،

الرتبة الأكاديمية)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	72	.68
	أنثى	31	.32
التخصص	تخصصات إنسانية	59	.56
	تخصصات علمية	47	.44
الرتبة الأكاديمية	محاضر	7	.07
	أستاذ مساعد	21	.20
	أستاذ مشارك	51	.48
	أستاذ	27	.25
المجموع الكلي		106	%100

أداة الدراسة:

تم تطوير أداة الدراسة من خلال مراجعة الأدب النظري والبحوث والدراسات السابقة المتعلقة بموضوعها، والاستفادة من مقاييس وأدوات الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الريادة الإدارية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، كدراسة أحمد (2015)؛ المومني (2016)؛ محسن والعزاوي (2017)، وعليه تكونت أداة الدراسة من مجموعة من الفقرات المتعلقة بالريادة الإدارية وبهذا تكونت الاستبانة بصورتها الأولية من (20) فقرة، كما وتم اعتماد مدى الاستجابة من (1- 5) وفق مقياس ليكرت Five Likert Scale، وبناءً عليه فإن ميزان مدى الاستجابة على الفقرة على النحو الآتي: (موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، لا أوافق (2)، لا أوافق بشدة (1)).

كما وعمد الباحث إلى تقسيم مستويات المقياس إلى ثلاثة مستويات (منخفض 1-2.33، متوسط 2.34-3.67، ومرتفع 3.68-5).

صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من دلالات الصدق بعرض الأداة على مجموعة من الأساتذة والخبراء في مجال الإدارة والإدارة التربوية في بعض الجامعات الأردنية، وأخذ آرائهم حول انتماء الفقرات للمجالات الرئيسية، وسلامة لغتها، وترك المجال لأي إضافات أو تعديلات، كما وتم اعتماد معيار (80%) لبيان صلاحية الفقرات، وبناءً عليه تم إجراء بعض التعديلات على بعض الفقرات من ناحية الصياغة اللغوية، وبالنتيجة أصبحت أداة الدراسة تتألف من (20) فقرة.

كما وتم استخراج معاملات الارتباط للفقرات مع الأداة (الاتساق الداخلي)، على عينة من مجتمع الدراسة تكوّنت من (20) عضو هيئة تدريس، حيث تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع الأداة ككل ما بين (0.616) للفقرة رقم (8) و(0.872) للفقرة رقم (10)، وهذه المعاملات دالة إحصائياً عند مستويات الدلالة (0.05) و(0.01)، وأن المقياس يتمتع بصدق عالٍ وملئم لأغراض الدراسة الحالية، والجدول (2) يبين ذلك:

جدول (2): معاملات الارتباط بين الفقرات والمجال المنتمية إليه والدرجة الكلية على مقياس الدراسة

رقم الفقرة	الارتباط بالأداة	رقم الفقرة	الارتباط بالأداة	رقم الفقرة	الارتباط بالأداة
1.	.653**	7.	.812**	13.	.651*
2.	.691**	8.	.616**	14.	.616**
3.	.708*	9.	.8**86.	15.	.857**
4.	.658**	10.	2**7.8	16.	.864**
5.	.661*	11.	.828**	17.	.837*
6.	.93**6.	12.	.827*	18.	.642**
7.	.651*	13.	*93.6	19.	.758*

**دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01). *دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

ثبات أداة الدراسة:

قام الباحث بحساب معامل الثبات للأداة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) والتي بلغت (0.92) للمقياس الكلي، وأظهرت النتائج أن جميعها مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1- حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير والرتبة لواقع تطبيق الريادة الإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص، الرتبة الأكاديمية).

2- اختبار تحليل التباين المتعدد (MANOVA)، لمعرفة الفروق التي تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص، الرتبة الأكاديمية).

عرض النتائج ومناقشتها:

نتائج السؤال الأول: ما واقع تطبيق الريادة الإدارية في الجامعات الحكومية الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: حالة دراسية جامعة البلقاء التطبيقية تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص، الرتبة الأكاديمية)؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وفقاً لمتغيرات (الجنس، التخصص،

الرتبة الأكاديمية) على فقرات مقياس الدراسة والمقياس ككل وذلك على النحو الآتي:

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمقياس الكلي

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
1.	تسعى إدارة الجامعة إلى توفير الإمكانيات (البشرية والمادية) بهدف تنفيذ المبادرات الإبداعية	3.54	.38	4	متوسط
2.	تسعى الإدارة على إحداث أو تبني التغيير المطلوب لصالح الجامعة	3.53	.39	2	متوسط
3.	ليس من السهل تثبيط عزيمة الإدارة فهي تصر على مواجهة العقبات	3.51	.42	6	متوسط
4.	تؤمن الإدارة بضرورة المخاطرة أثناء إنجاز الأعمال في بعض الظروف	3.46	.55	8	متوسط
5.	تشجع الإدارة العاملين على المبادرات الإبداعية للارتقاء بالعملية الإدارية والتعليمية وبما يميزها عن الآخرين	3.45	.57	5	متوسط
6.	تمتلك الإدارة رؤية دقيقة لاكتشاف المشكلات التي يعاني منها الآخرون في العمل	3.43	.58	9	متوسط
7.	تتسم الإدارة بالاستجابة السريعة للتطورات في مجال	3.43	.57	11	متوسط

العمل				
8.	تمتلك الإدارة القدرة على اغتنام الفرص مبكراً حال تشخيصها قبل أن يتمكن منها الآخرون	3.41	.57	7 متوسط
9.	تسعى الإدارة لإيجاد طرق جديدة لاستخدام موارد الجامعة بكفاءة وفاعلية	3.61	.35	1 متوسط
10.	توجه إدارة الجامعة العاملين للعمل من أجل الحصول على جوائز الريادة	3.58	.55	14 متوسط
11.	تبحث إدارة الجامعة عن أساليب جديدة غير مسبقة لتقديم خدمات المجتمع	3.57	.59	12 متوسط
12.	تمتلك الإدارة القدرة على الإبداع لتحقيق التميز والتنافسية	3.50	.58	3 متوسط
13.	تبتعد الإدارة عن تقليد الآخرين في إنجاز الأعمال	3.47	.56	15 متوسط
14.	تحرص الإدارة على إنجاز العمل بأسلوب متجدد ومتطور	3.43	.55	17 متوسط
15.	تعمل الإدارة على توليد الأفكار والبدايل والحلول الفعالة لمواجهة المشكلات والازمات	3.40	.63	20 متوسط
16.	تتمكن الإدارة من رؤية الأشياء من زوايا مختلفة	3.41	.63	19 متوسط
17.	تسعى الجامعة إلى الانفراد والاستباقية الحصول على شهادة الاعتماد	3.49	.55	13 متوسط
18.	تستجيب إدارة الجامعة للتطورات والتغيرات الجديدة في مجال العمل	3.42	.60	18 متوسط
19.	تتحمل إدارة الجامعة التبعات الناتجة عن قراراتها لتحقيق أهداف الجامعة على المدى البعيد	3.56	.53	16 متوسط
20.	تتحمل إدارة الجامعة المخاطر الناتجة عن أعمالها	3.49	.58	10 متوسط
	المقياس الكلي	3.51	.39	متوسط

يتبين من الجدول (3) أن واقع تطبيق الريادة الإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاءت بتقدير متوسطة، حيث حصلت الفقرة التاسعة (9) والتي تنص: تسعى الإدارة لإيجاد طرق جديدة لاستخدام موارد الجامعة بكفاءة وفاعلية على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.61) ومتوسط حسابي (0.55)، في حين حصلت الفقرة الخامسة عشر (15) والتي تنص: تعمل الإدارة على توليد الأفكار والبدايل والحلول الفعالة لمواجهة المشكلات والازمات على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.40) وبانحراف معياري (0.63)، كما وبلغ المتوسط الحسابي الكلي للمقياس (3.51) وبانحراف معياري (0.39).

وتأتي هذه النتيجة لتبين أن أعضاء الهيئة التدريسية وإدارة الجامعة لديهم معرفة قد لا تكون بالقدر الكافي لمفاهيم الريادة الإدارية ولكنها تسعى إلى تطبيق مبادئها وعناصرها في عملياتها الإدارية والتعليمية سعياً منها لتحقيق أعلى مستويات من الإبداع والابتكار والاستباقية والاستقلالية وتحمل المخاطر، وكذلك وضع إستراتيجية واضحة تهدف إلى تدريب مواردها البشرية جنباً إلى جنب مع عمليات البحث والتطوير للوصول إلى طرق وأساليب التعليم الحديثة لتحسين الإنتاج، وتتبنى تعزيز الخصائص الريادية لدى أفرادها، وتدريبهم على ابتكار التقنيات والمنتجات الجديدة؛ للوصول إلى توطين التقنية وتطبيقات تكنولوجية، ونقل وتوطين المعرفة التكنولوجية وتفعيلها وتنميتها، ووضع آلية وهيكل تنظيمي يواكب التطورات المعاصرة، وهيئة المناخ المناسب في العملية التعليمية والإدارية، والاستفادة من الكوادر الإدارية والأكاديمية ذات الكفاءة العالية من أكاديميين وأفراد عاملين وفنيين، بهدف تحقيق الريادة الإدارية في الجامعة وتحسين موقفها التنافسي بين الجامعات المحلية والعالمية.

ويمكن القول بأن الجامعات التي تمتلك إدارات تمتاز بالكفاءة والمبادرة والدافعية المرتفعة سيكون بإمكانها تطبيق متطلبات الريادة الإدارية من خلال تقديم رؤى وتوجهات قادرة على مواجهة التحديات والأزمات والمخاطر المتوقعة، وتحرص على الاستجابة السريعة لمتطلبات العمل، وإنجاز الأعمال في أوقاتها المحددة، وتوفير كل ما يسهم في تحسين الأداء في الجامعة، وتوظيف كافة سبل الانفتاح على الأفكار الجديدة والغير مألوفاً لأداء العمل، مبتعدين عن التقليد في إنجاز أعمالها، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات سابقة مثل دراسة كل من محسن والعزاوي (2017) تهاني الخنيزان وفاطمة الخضيري (2019) موسى (2018) أوسو ونوري وحمد (2017) مرجا وجنا Marja & Jaana (2015) سارت (2014) Sart.

نتائج السؤال الثاني: هل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) واقع تطبيق الريادة الإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص، الرتبة الأكاديمية)؟ ولمعرفة أثر متغيرات (الجنس، التخصص، الرتبة الأكاديمية) استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجالات أداة الدراسة والمقياس الكلي والجدول (4) يوضح النتائج.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وفقاً لمتغير الجنس والتخصص والرتبة الأكاديمية

المتغيرات	الفئة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	2	8.33	.46
	أنثى	1	9.43	.50
التخصص	العلمية	2	.513	.50
	الإنسانية	1	.663	.47
الرتبة الأكاديمية	محاضر	4	41.3	44.
	أستاذ مساعد	3	34.3	54.
	أستاذ مشارك	2	74.3	54.
	أستاذ	1	52.3	94.
الدرجة الكلية			5.43	84.

يتبين من الجدول (4) وجود فروق ظاهرية في قيم المتوسطات الحسابية وفقاً لمتغير الجنس، وكان أعلى متوسط حسابي للمقياس الكلي لفئة الإناث بمتوسط حسابي (3.49)، ووجود فروق ظاهرية في قيم المتوسطات الحسابية وفقاً لمتغير التخصص، وكان أعلى متوسط حسابي للمقياس الكلي لفئة التخصصات الإنسانية بمتوسط حسابي (3.66)، ووجود فروق ظاهرية في قيم المتوسطات الحسابية وفقاً لمتغير الرتبة الأكاديمية، وكان أعلى متوسط حسابي للمقياس الكلي لفئة ذوي رتبة أكاديمية أستاذ بمتوسط حسابي (3.52)، ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية، تم إجراء تحليل التباين المتعدد (MANOVA)، والجدول (5) يبين النتائج.

جدول (5): نتائج تحليل التباين المتعدد لأثر متغيرات الجنس والتخصص والرتبة الأكاديمية

المصدر	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الجنس	1.521	.774	1	5.112	.007**
التخصص	1.562	.792	1	5.136	.003**
الرتبة الأكاديمية	.284	.083	3	.861	.487

يتبين من الجدول (5) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في واقع تطبيق الريادة الإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على المقياس الكلي تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث كونها حصلت على أعلى متوسط حسابي،

ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في واقع تطبيق الريادة الإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على المقياس الكلي تعزى لمتغير التخصص ولصالح التخصصات الإنسانية كونها حصلت على أعلى متوسط حسابي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في واقع تطبيق الريادة الإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على المقياس الكلي تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن إدارة الجامعة وأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية وبمختلف رتبهم الأكاديمية والإدارية لديهم وعي واحد ومشترك بأهمية تطبيق مبادئ الريادة الإدارية في كليات الجامعة لمواكبة التقدم التكنولوجي، كما أنهم يمتلكون للمهارات الكافية التي عززتها إدارة الجامعة سواء في العمل الأكاديمي أو الإداري في مختلف الكليات.

التوصيات

- في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي:
- 1- بناء رؤية مشتركة بين الإدارات العليا والأفراد العاملين في الجامعة من شأنها تعزيز مبادئ الريادة الإدارية والتغيير والتطوير وفق مرتكزات الإبداع والأفكار الريادية من أكاديميين وإداريين بهدف تحسين الأداء وتطوير الخدمات.
 - 2- اقتراح أدلة ونماذج إدارية لمجموعة السياسات والإجراءات الخاصة بالعمل وقائمة على الإبداع والابتكار؛ لتحسين وتنمية مجالات الريادة الإدارية لدى إدارة الأفراد العاملين في الجامعات الأردنية في ضوء مبادئ الريادة الإدارية.
 - 3- السماح للأفراد العاملين من أعضاء هيئة تدريسية وإدارية بمختلف مستوياتهم الوظيفية في الجامعات بالمشاركة في طرح المبادرات والأفكار الإبداعية، ومنحهم القدر الكافي من الاستقلالية في أداء عملهم، وتقديم الحوافز والدعم المعنوي والمادي لهم.

المراجع:

- أحمد، محمد جاد (2015). واقع تطبيق الريادة الإدارية في المدارس الثانوية العامة بمصر ومعوقاتهما، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، المجلد (9)، العدد (2)، ص 384-366.
- أوسو، خيرى ونوري، أفين وحمدى، فيروز (2017). التخطيط الإستراتيجي ودوره في تحقيق متطلبات الجامعة الريادية، المجلة الدولية للابتكارات والدراسات التطبيقية، المجلد (20)، العدد (3)، العراق، ص 881-891.
- توفيق، صلاح الدين محمد (2017). الجامعة الريادية ودورها في دعم وتحقيق المزايا التنافسية المستدامة: تصور مقترح، مجلة كلية التربية، المجلد (28)، العدد (9)، ص 1-70.
- خاطر، محمد إبراهيم (2019). تنمية الثقافة التنظيمية الداعمة لتحقيق الريادة بالجامعات المصرية، مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، عدد إبريل، الجزء (1)، ص 140-189.
- الخنيزان، تهاني بنت محمد والخضيري، فاطمة بنت علي (2019). متطلبات الريادة العالمية في الجامعات السعودية لتحقيق الميزة التنافسية في ضوء رؤية المملكة (2030)، المجلة العلمية - جامعة أسيوط - كلية التربية، المجلد (35)، العدد (6)، ص 105-122.
- رشيد، صالح والزبادي، صباح (2013). دور التوجه الريادي في تحقيق الأداء الجامعي المتميز، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (12)، ص 198-233.
- زيدان، عمرو علاء الدين (2003). ريادة الأعمال: القوة الدافعة للاقتصادات الوطنية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، القاهرة.
- سالمى، جمال (2007). أثر الريادة المعلوماتية على إدارة المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر.
- سالي، جمال (2007). أثر الريادة المعلوماتية على إدارة المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر.
- السكرانة، بلال (2008). الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- صالح، ماجد محمد (2011). المتطلبات الريادية وتطبيقاتها الميدانية في المنظمات الإنتاجية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (7)، العدد (21)، ص 9-28.
- عباس، سهيلة (2004). القيادة الابتكارية والأداء المتميز حقيبة تدريبية لتنمية الإبداع الإداري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- عبد اللطيف، عماد عبد اللطيف وأمين، مصطفى أحمد (2021). متطلبات تحويل الجامعات المصرية إلى جامعات ريادية في ضوء الهندسة العكسية: دراسة ميدانية، المجلة التربوية - جامعة سوهاج، العدد (87)، الجزء (1)، ص 133-221.

- عبد، هاني سعيد (2015). أثر خصائص الريادة في تكوين الاتجاهات نحو تأسيس المشاريع الريادية بعد التخرج: دراسة مقارنة لطلاب جامعة تبوك وجامعة فهد بن سلطان، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد (19)، العدد (59)، ص 283-345.
- مبارك، مجدي (2009). الريادة في الأعمال: المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية، ط (1)، علم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- متعب، حامد كاظم وراضي، جواد محسن (2010). الريادية وأثرها في الأداء الجامعي المتميز : دراسة اختبارية لآراء عينة من القيادات الجامعية في جامعة القادسية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي الثالث - الجامعات العربية: التحديات والآفاق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، ص 248-277.
- محسن، زيد خضير والعزاوي، شفاء محمد (2017)، التوجه الريادي وتأثيره في التميز التنظيمي: بحث ميداني في عدد من كليات جامعة بغداد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (9)، العدد (18)، ص 296-318.
- محمود، أشرف محمود أحمد وأحمد، محمد جاد حسين (2016). تحويل الجامعات المصرية إلى جامعات ريادية في ضوء الاستفادة من خبرات جامعتي كامبريدج وسنغافورة الوطنية، مجلة التربية المقارنة والدولية، تصدر عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، العدد (6)، ص 317-501.
- موسى، محمد أحمد البكري (2018). منظومة ريادة الأعمال بجامعات كل من سنغافورة وتايوان والمملكة العربية السعودية "دراسة مقارنة"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (178)، الجزء (2)، ص 585-628.
- المومني، هنادة ماجد (2016). دور الخصائص الريادية للعاملين في الجامعات في بناء الجامعات الريادية: دراسة تطبيقية على الجامعات الأردنية الخاصة، دراسات في العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد (43)، العدد (2)، ص 813-825.
- Bizri, Rima & Jamil & Stouhi, Marwa & Hammoud, Manar. (2019). The entrepreneurial university: Vol a proposed model for developing nations. **Journal of Management Development**. No (5), (38)
- Dess G. Lumpkin, G. Eisner, B (2007). **Strategic Management: Creating competitive Advantage** MC Grow Hill Barded. NewYork.
- Entrepreneurial Ecosystem: Perspectives from** ,-Manimala, M. J. and Wasdani, K. P. (2015) **Emerging Economies**. New York, Springer.
- "Finnish Student Teachers" Critical Conceptions of , -Marja, Leena Rönkkö and Jaana, Lepistö (2015) Journal of Enterprising Communities: People and Places in ,Entrepreneurship Education" the Global Economy, Vol. (9), No. (1)

pp: 61-75.,

-Sart, -G (2014). **The New Leadership Model of University Management for the Teacher**, published undertitle Washington, D. C.

" **Why aren't we all working for Learning** ,-Seddon, John & O'Donovan, Brendan, (2010)

pp: 1-15.,**Organizations?**", e-ORGANISATIONS & PEOPLE, VOL (17). NO (2)

-Wiklund, J. Sheperd, - D (2005). Entrepreneurial Orientation and Small Business Performance: A

pp: 71-91., No (2), Vol (20),Configurational Approach, **journal of Business Venturing**

أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية الإجراءات التحليلية في ضوء معيار

التدقيق الدولي رقم (520) من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين

مي محمد سلامة عبد الفتاح*

تاريخ قبول البحث: 2023/3/12م

تاريخ وصول البحث: 2022/10/24م

الملخص

هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية الإجراءات التحليلية في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 520، ولتحقيق هدف البحث تم تطوير استبانة وتحكيمها وتوزيعها على عينة البحث وهم المحاسبون القانونيون الأردنيون، وقد تم استخدام العينة العشوائية البسيطة حيث تكونت عينة البحث من (221) محاسباً قانونياً أردنياً، وقد اعتمدت الباحثة على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات البحث، وقد تم استخراج مقاييس الإحصاء الوصفي، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وتحليل الانحدار الخطي، وقد أظهرت النتائج أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير استخدام نظم المعلومات المحاسبية بأبعاده مجتمعة إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية في متغير فاعلية الإجراءات التحليلية، وأظهرت النتائج أن بعد قدرة الشركة على الاستمرارية هو من أكثر المتغيرات التابعة تأثراً باستخدام نظم المعلومات المحاسبية، وبين وجود درجة ارتباط متوسطة إلى مرتفعة بين أبعاد استخدام نظم المعلومات المحاسبية وأبعاد فاعلية الإجراءات التحليلية، فكلما تحسن مستوى أبعاد استخدام الأنظمة المحاسبية انعكس ذلك على فاعلية الإجراءات التحليلية، وقد توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها: يوصي البحث بضرورة عدم التأخر في إدخال البيانات المحاسبية لأنه يشكل عائقاً في عمل المدقق فيجب التركيز أكثر من قبل الشركات بضرورة إدخال البيانات حال ورودها للشركة، وأوصى بضرورة استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة الاختبارات التفصيلية وذلك لتخفيض مخاطر الاكتشاف الخاصة بالبيانات المالية، وإجراء دراسات مستقبلية بهدف التعرف على أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية بأبعادها مجتمعة بالإضافة إلى بعد التغذية العكسية حيث وجدت الباحثة ندرة الأبحاث التي تناولت بعد التغذية العكسية وأثرها في فاعلية الإجراءات التحليلية.

الكلمات المفتاحية: استخدام نظم المعلومات المحاسبية، فاعلية الإجراءات التحليلية، المحاسبون القانونيون الأردنيون.

* باحثه.

Effectiveness of The Effect of Using Accounting Information Systems on the Analytical Procedures According to International Standard of Auditing

No.520

ABSTRACT

This study aims at examining the effect of using Accounting Information Systems on the effectiveness of analytical procedures according to the international standards of auditing No. 520 from the perspective of the Jordanian CPAs. To achieve this purpose, a questionnaire has been developed and distributed to the sample of the study, which is the Jordanian CPAs. This sample consists of (221) individuals. The researcher relied on the outputs of the statistical program (SPSS) to analyze the research data, and descriptive statistical measures, arithmetic mean and standard deviation and linear regression analysis were extracted. The results showed that there is a statistically significant effect of the variable of the use of accounting information systems (inputs, processing, outputs) on the effectiveness of analytical procedures and their dimensions (understanding the company's work field, evaluating the company's ability to continue, no fundamental fluctuation between the expected value and book value, probable deviations in the financial statements), and have shown that evaluating the company's ability to continue is one of the most dependent variables affected by the usage of accounting information systems. The study recommended the need not to delay in entering accounting data because it is an obstacle in the work of the auditor, so more emphasis must be placed by companies on the need to enter data as soon as it is received by the company, the necessity of using analytical procedures in the detailed tests to decrease detection risks of financial data, and make future studies to investigate the impact of using the analytical accounting procedures in all dimensions with feeding back on analytical procedures. The latter recommendation came up from the scarcity the researcher found in research concerning feeding back and its effect on the analytical procedures.

Keywords: Effectiveness of analytical procedures, Jordanian certified public accountants (CPAs), Using accounting information systems

المقدمة:

واكبت نظم المعلومات المحاسبية التطور التكنولوجي الهائل والسريع وإدخال البرامج والحواسيب الحديثة في مختلف عملياتها من إدخال، ومعالجة، ومخرجات، وأصبحت مخرجات البيانات المحاسبية من أهم المعلومات التي تقدم للمستفيدين وملتخذي القرارات ومن ضمنهم مدققي الحسابات الخارجيين الذين يعتمدون في عملهم على مخرجات البيانات المحاسبية، ونتيجة لاستخدام الحواسيب في تنفيذ العمليات والتحليل والاستقراء وعمل المقارنات أدى ذلك إلى استخدام المدقق لأساليب جديدة ومتطورة في عملية التدقيق، وبشكل خاص الإجراءات التحليلية والتي تمتاز عن بقية الأدلة أنها ترافق عملية التدقيق من بدايتها وحتى نهايتها بحيث يعتمد عليها المدقق في بناء التقديرات الأولية عن مرحلة التخطيط وفي فهم بيئة الشركة ومن ثم خلال مرحلة الاختبارات التفصيلية أو الجوهرية وحتى إصدار التقرير، إن أهداف هذا البحث هي التعرف إلى أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية وإدخال البيانات المحاسبية، ومعالجة البيانات المحاسبية، ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية الإجراءات التحليلية من حيث فهم مجال عمل الشركة، وتقويم قدرة الشركة على الاستمرارية، وعدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيمة المتوقعة والقيمة الدفترية، والانحرافات المحتملة في البيانات المالية، ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في زيادة فاعلية الإجراءات التحليلية، والتعرف على مدى استخدام نظم المعلومات المحاسبية والتعرف على مدى وجود فاعلية الإجراءات التحليلية في أعمال المحاسبين القانونيين الأردنيين.

إن أهمية هذا البحث تكمن في الأهمية المكتسبة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في المهام المختلفة وخصوصا التدقيق فهي من الموضوعات الجديدة والمتجددة دائما بفعل التطور التكنولوجي الهائل والسريع في وقتنا الحاضر، ومما لا شك فيه أن البحث استخدم أبعادا جديدة لنظم المعلومات المحاسبية وهي الأبعاد التقنية (إدخال، ومعالجة، ومخرجات) ودراسة أثرها في فاعلية الإجراءات التحليلية وفق المعيار الدولي رقم 520، حيث يوجد العديد من الدراسات التي درست نظم المعلومات المحاسبية وقياس أثرها على مختلف المجالات، ولكن وجدت الباحثة القليل من الدراسات التي درست استخدام نظم المعلومات المحاسبية وأبعادها من ناحية تقنية وربطها بفاعلية الإجراءات التحليلية وما أن نجتمع بين نظم المعلومات المحاسبية والتي هي من أهم النظم في الوقت الحاضر، ومواكبة تطورها السريع والهائل وما بين فاعلية الإجراءات التحليلية والتي هي من أهم أدوات التدقيق ينتج دراسة جديدة ومهمة، وتنبع أهمية البحث من خلال

تسليط الضوء على ضرورة التركيز على فاعلية الإجراءات التحليلية من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين، وأيضاً تقديم التوصيات والمقترحات لهم عن فاعلية الإجراءات التحليلية في التدقيق.

وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات التحليلية تعتمد على عمل مقارنات بين القيم المالية وغير المالية، وتعتمد على مقارنة بيانات الشركة مع البيانات المماثلة لنشاطها، وتعتمد الإجراءات التحليلية أيضاً على مقارنة بيانات الشركة مع بيانات الفترة السابقة، وعلى عمل مقارنة بين بيانات الشركة مع توقعات العميل وعمل مقارنة بين بيانات الشركة مع توقعات المدقق (Arens et al. (2010)، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة هذا البحث بدراسة أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية بأبعادها المختلفة (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) كمتغير مستقل، ودراسة أثرها على المتغير التابع المتمثل بفاعلية الإجراءات التحليلية مقاسة بأبعادها (فهم مجال عمل الشركة، تقويم قدرة الشركة على الاستمرارية، عدم ظهور تقلبات جوهرية بين القيمة المتوقعة والقيمة الدفترية، الانحرافات المحتملة في البيانات المالية).

مشكلة البحث:

تم تحديد مشكلة البحث عن طريق ملاحظات الباحثة المستندة إلى الدراسات السابقة والتي درست موضوع البحث وهي استخدام نظم المعلومات المحاسبية وبيان أثرها على فاعلية الإجراءات التحليلية، فإن استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق من أهم الإجراءات التي يقوم بها المدقق في جميع مراحل التدقيق وذلك للخروج برأي في محاييد حول عدالة القوائم المالية، من هنا تبدأ مشكلة البحث بمحاولة التعرف على أثر فاعلية الإجراءات التحليلية وفق المعيار الدولي رقم (520) عند استخدام نظم المعلومات المحاسبية، و تكمن مشكلة البحث في طرح الأسئلة التالية:

السؤال الرئيس: ما هو أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية الإجراءات التحليلية وفق المعيار الدولي رقم 520 ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية: ما هو أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في فهم مجال عمل الشركة؟ وفي تقويم قدرة الشركة على الاستمرارية؟ وفي عدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيمة المتوقعة والقيمة الدفترية؟ وما هو أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في الانحرافات المحتملة في البيانات المالية؟

السؤال الثاني: ما مدى استخدام نظم المعلومات المحاسبية من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين؟

السؤال الثالث: ما مدى وجود فاعلية الإجراءات التحليلية في أعمال المحاسبين القانونيين الأردنيين؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال جانبين العلمي والعملية:

الأهمية العلمية للبحث:

1- تنبع أهمية هذا البحث من خلال دراسته لبعد نظم المعلومات المحاسبية وهو من الموضوعات الجديدة والمتجددة باستمرار وتحتاج الكثير من الدراسات والأبحاث لإثرائها في مختلف الأعمال والمنشآت.

2- وتنبع أهمية هذا البحث من خلال الربط بين نظم المعلومات المحاسبية مع التدقيق عن طريق قياس فاعلية الإجراءات التحليلية وفق المعيار الدولي رقم 520، وما أن نجتمع بين نظم المعلومات المحاسبية والتي هي من أهم النظم في الوقت الحاضر، ومواكبة تطورها السريع والهائل وما بين فاعلية الإجراءات التحليلية والتي هي من أهم أدوات التدقيق ينتج دراسة جديدة ومهمة.

3- وتنبع أهمية هذا البحث في استخدام أبعاد جديدة لنظم المعلومات المحاسبية وهي الأبعاد التقنية (إدخال نظم المعلومات المحاسبية، ومعالجة نظم المعلومات المحاسبية، ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية).

الأهمية العملية للبحث:

1- وتنبع أهمية البحث من خلال تسليط الضوء والتركيز على استخدام نظم المعلومات المحاسبية من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين لحل الكثير من المشكلات التي تواجههم أثناء التدقيق.

2- وأيضاً تقديم التوصيات والمقترحات لهم عن أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق.

أهداف البحث:

استناداً إلى الأسئلة المطروحة في المشكلة فإن البحث يهدف إلى قياس أثر ما يلي:

1- التعرف إلى أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية الإجراءات التحليلية فهم مجال عمل الشركة، تقويم قدرة الشركة على الاستمرارية، عدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيمة المتوقعة والقيمة الدفترية، الانحرافات المحتملة في البيانات المالية.

- 2- ويهدف البحث إلى تقديم التوصيات والمقترحات إلى المحاسبين القانونيين الأردنيين لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في زيادة فاعلية الإجراءات التحليلية.
- 3- التعرف على مدى استخدام نظم المعلومات المحاسبية من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين.
- 4- التعرف على مدى وجود فاعلية الإجراءات التحليلية في أعمال المحاسبين القانونيين الأردنيين.
- فرضيات البحث:**

بناءً على تساؤلات البحث وأهدافه تم صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:

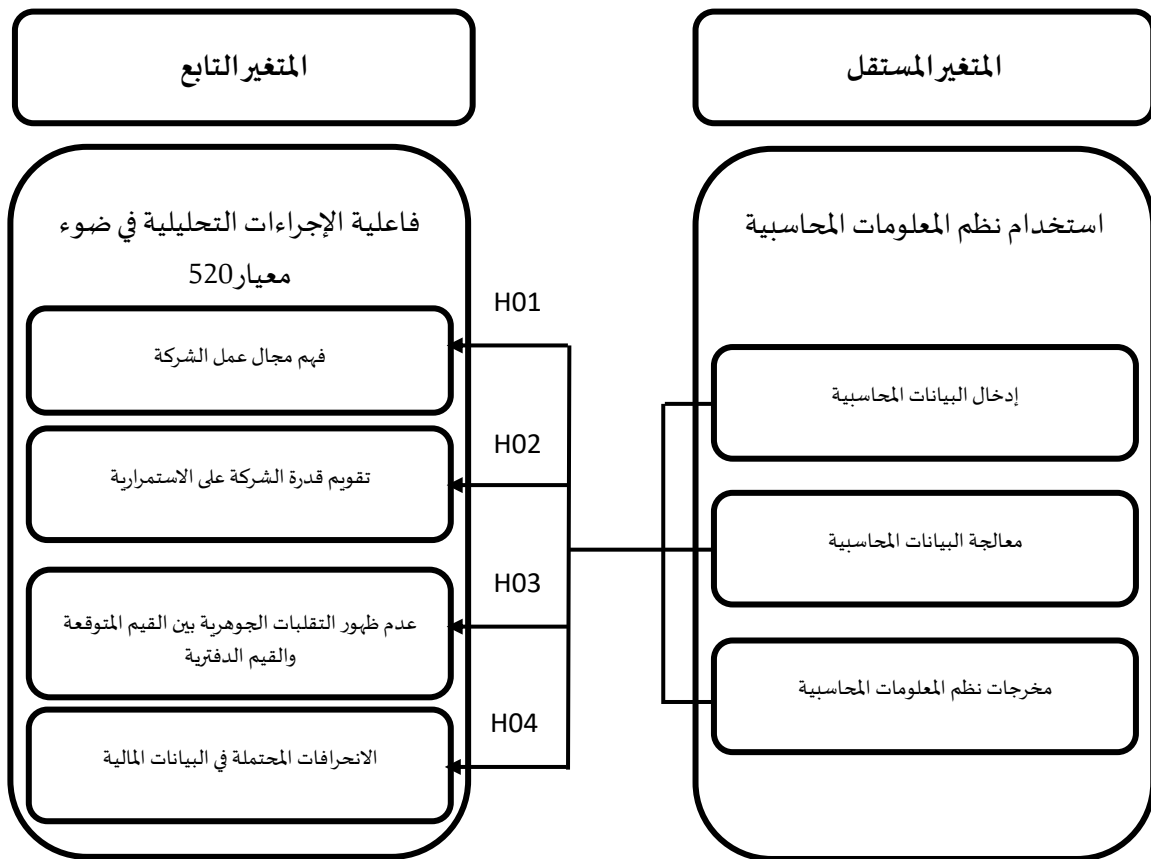
الفرضية الرئيسية (H0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية الإجراءات التحليلية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- (H0.1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في فهم مجال عمل الشركة من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.
- (H0.2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في تقويم قدرة الشركة على الاستمرارية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.
- (H0.3) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في عدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيم المتوقعة والقيم الدفترية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.
- (H0.4) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في الانحرافات المحتملة في البيانات المالية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.

أُ نموذج البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وفرضياته يمكن وضع هذا الأُ نموذج الذي يوضح أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع في الشكل التالي:



شكل (1) أُن نموذج البحث

من إعداد الباحثة استناداً إلى دراسة وهاب وآخرين (2021).

(Arens, Elder, Beasley&Hogan, 2010), p: 188 (Romeny& Steinbert.2008)

التعريفات الإجرائية:

نظم المعلومات المحاسبية: هي تلك النظم التي تقوم بتجميع وتشغيل (تحليل، وقياس، وتسجيل) البيانات المالية في شركة معينة، ثم توصيل نتائج هذا التشغيل في شكل معلومات مالية إلى متخذي القرارات على شكل تقارير مالية ومحاسبية.

الإجراءات التحليلية: هي عملية تحليل النسب وعمل مقارنات وفحص المعلومات الموجودة في حسابات وسجلات الشركة ومقارنتها مع المعلومات الأخرى والبيانات الداخلية والخارجية بهدف الخروج برأي حول مدى تجانس هذه المعلومات مع ما هو معروف عن هذه الشركة ونشاطاتها.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

نظم المعلومات المحاسبية:

وعرف أبكر وآخرون (2020) نظم المعلومات المحاسبية بأنها جزء من النظام الإداري للمنشآت الذي يحتوي على مجموعة من المكونات المادية وغير المادية التي تقوم على تحويل البيانات إلى معلومات مفيدة ممكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ، و عرف عبيد (2019) نظم المعلومات المحاسبية بأنها عبارة عن أنظمة آلية هدفها جمع وتنظيم وعرض البيانات من أجل الاعتماد على مخرجاتها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، و عرف متولي (2015) نظم المعلومات المحاسبية بأنها مجموعة من النظم التي تجمع وتسجل البيانات المالية وتخزينها لتوفير المعلومات لمتخذي القرار، وتعرف نظم المعلومات المحاسبية على أنها الهيكل أو الوحدة المستخدمة في تنفيذ الأعمال المحاسبية، من خلال مجموعة من المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المحاسبية والإجراءات والترتيبات، التي يتم من خلالها إنجاز الدورة المحاسبية الكاملة من تجميع وتحليل وتسجيل وتبويب المتعلقة بالمعاملات المالية والمحاسبية (Romeny et al. (2008، وبناء على ما سبق تعرف الباحثة نظم المعلومات المحاسبية: بأنها عبارة عن مجموعة من المكونات والعناصر التي تهدف إلى جمع البيانات المحاسبية وتسجيلها وتخزينها على شكل مدخلات ومعالجة ومخرجات لتحويلها إلى معلومات وتقارير مفيدة ليتمكن متخذ القرار من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

لدى نظم المعلومات المحاسبية مجموعة من الوظائف وهي كما ذكرها أبكر وآخرون (2020) كما يلي: جمع البيانات، وفرزها، ومعالجتها، وتشغيلها، وإدارتها، والرقابة عليها، وضمان البيانات وجودتها، تمهيدا لاستخراج المعلومات منها؛ من أجل تحويل هذه البيانات إلى معلومات مهمة لاستخدامها من قبل أصحاب المصالح لاتخاذ القرارات.

تعد نظم المعلومات المحاسبية من الأنظمة المتطورة والتي تتطور بشكل سريع ودائم، وعند تطورها تمر بعدد من المراحل الدهراوى، (2009) وهي:

- تحليل الأنظمة: ويتم ذلك من خلال تحديد أهداف الشركة ومن ثم تقييم النظم القائمة فيها وتقديم مقترحات جديدة، ومن ثم دراسة جدوى اقتصادية للأنظمة الجديدة.
- تصميم الأنظمة: ويتم من خلال تصميم المدخلات، والمخرجات، ومراجعة وسائل تشغيل البيانات، وإعداد خرائط التدفق.
- استكمال وتنفيذ الأنظمة: يتم من خلال تدريب الموظفين، تركيب الأجهزة والمعدات اللازمة، التغيرات التنظيمية، التغيرات الإجرائية.

ذكر الدلاهمة، (2007) خصائص نظم المعلومات المحاسبية وهي مجموعة من العناصر: التي تتكون منها الأنظمة المحاسبية وهي المدخلات والمعالجة والمخرجات والتغذية العكسية، التي يجب أن تربط بينها علاقات: منطقية وتكاملية واضحة ضمن آليات عمل يجب أن تكون مدروسة ومتناسقة ومحددة الأهداف وأن تعمل ضمن نطاق واضح ومميز لتحقيق الهدف المطلوب.

أشار Kieso, (2012) إلى العناصر التي تتكون منها نظم المعلومات المحاسبية وهي المدخلات: وتتكون من موارد بشرية أو مادية والتي تشكل المادة الخام لعملية التفاعل في نظم المعلومات المحاسبية، المعالجة: وهي عملية تشغيل وتحويل المدخلات إلى مخرجات لتحقيق أهداف النظم، المخرجات: وهي نتائج تفاعل مكونات الأنظمة المحاسبية من مدخلات ومعالجة، التغذية العكسية: وهي فحص وإعادة بعض من مخرجات النظم في صورة مدخلات لتصحيح المسارات الخاصة فيها من خلال التوجيه والمتابعة والتقييم للمخرجات، والرقابة: وهي التأكد من أن النظم تعمل بشكل صحيح عن طريق مقارنة أهدافها الموضوعية سابقا مع الإنجازات الفعلية لها.

وترى الباحثة بناء على ما سبق بأن خصائص نظم المعلومات المحاسبية وعناصرها مكملة لبعضها البعض وذلك لاعتماد الخصائص على عناصر نظم المعلومات المحاسبية من مدخلات ومعالجة ومخرجات وذلك لتحقيق أهداف محددة ومعروفة، من خلال تفاعلها مع بعضها البعض ضمن آليات محددة وعلاقات تكاملية.

ذكر الشرع وآخرون، (2019) أن نظم المعلومات المحاسبية تتكون من ستة مكونات هي:

- 1-الموارد البشرية: التي تستخدم الأنظمة بوظائفها المختلفة.
- 2-الإجراءات والتعليمات الأوتوماتيكية واليدوية التي تستخدم في تجميع، ومعالجة، وحفظ البيانات والمعلومات.

- 1- البرامج الآلية المستخدمة في معالجة البيانات للمؤسسة.
- 2- بنية المنشأة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، من أجهزة كمبيوتر، شبكة اتصالات، إنترنت.
- 3- التدقيق والرقابة الداخلية على أمن البيانات في نظم المعلومات المحاسبية.

الإجراءات التحليلية:

بين معيار التدقيق الدولي رقم 520 أن الإجراءات التحليلية تعني دراسة العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية وتحليل النسب والمؤشرات المهمة ومن بينها تلك العلاقات التي يكون فيها انحرافات أو متعارضة مع المعلومات الأخرى (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010)، وعرف الذنبيات الإجراءات التحليلية بأنها عملية فحص المعلومات الموجودة في الشركة ومقارنتها مع البيانات الداخلية والخارجية للخروج برأي حول مدى تجانس هذه المعلومات مع ما هو معروف عن الشركة ونشاطها (الذنبيات، 2017)، وعرف نصار وبهرامي الإجراءات التحليلية بأنها عملية اختيار الإجراءات المناسبة من قبل المدقق حسب خبرته ومهارته في دراسة العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية وإيجاد الانحرافات فيها ووضع الفرضيات التي تفسر هذه الانحرافات والتحقق منها (نصار وبهرامي، 2008)، وعرف موسى الإجراءات التحليلية بأنها أحد أساليب التدقيق التي تهدف إلى تحليل الاتجاهات والانحرافات الجوهرية وتحديد العلاقات بين القيم في القوائم المالية للفترة الحالية والفترات السابقة ومقارنتها مع القيم المعيارية، بهدف إجراء عملية التدقيق والحصول على أدلة إثبات كافية تدعم النتائج النهائية لعملية التدقيق (موسى، 2013)، وعرف (Arens et al. 2010) الإجراءات التحليلية بأنها تقييم للمعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية فمثلاً قيام المدقق بمقارنة مصاريف عمولة المبيعات مع إجمالي المبيعات المسجلة مضروبة بمتوسط العمولة لاختبار صحة إجمالي المبيعات المسجلة، وعليه تعرف الباحثة الإجراءات التحليلية بأنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها المدقق في جميع مراحل التدقيق لتحليل البيانات المالية وغير المالية ومقارنتها مع البيئة الداخلية والخارجية للمنشأة للتأكد من صحتها وملاءمتها ودقتها للوصول إلى رأي حول عدالة البيانات المالية عن طريق استخدام مجموعة من الطرق أهمها تحليل النسب والمقارنات.

ذكر (Arens et al. 2010) الأغراض التي يقوم بها المدقق من خلال أداء الإجراءات التحليلية: فهم مجال عمل الشركة ونشاطها: يقوم المدقق بفهم نشاط الشركة التي يدقق حساباتها في الفترات السابقة لما لهذا الإجراء من أهمية في تخطيط عملية التدقيق للأعوام القادمة، ومن خلال استخدام الإجراءات التحليلية للوقوف على الانحرافات إن وجدت، ويقوم بتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية: ويتم استخدام الإجراءات التحليلية لاكتشاف مدى قدرة الشركة على الاستمرارية أو مدى احتمالية حدوث صعوبات مالية مستقبلية، ويقوم ببيان التحريفات الموجودة في القوائم المالية: فعند إجراء المقارنات بين السنوات للشركة اكتشاف المدقق لوجود أخطاء أو مخالفات، فيجب على المدقق معرفة سبب هذه الانحرافات (الديسبلي وحجاج، 2009)، ويقوم بتخفيض الاختبارات التفصيلية: أن عدم وجود التقلبات الجوهرية عند تنفيذ الإجراءات التحليلية يعني عدم وجود أخطاء أو مخالفات وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تخفيض الاختبارات التفصيلية (الذنيبات، 2017).

ذكر (جبار، 2011) أن توقيت الإجراءات التحليلية يتم في كل مراحل التدقيق، فبعض الإجراءات يجب أداؤها في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق لمساعدة المدقق في تحديد طبيعة وتوقيت عملية التدقيق ومساعدته في معرفة الحسابات التي يجب أن يبذل فيها المدقق عناية مهنية خاصة، أما في مرحلة اختبارات التدقيق: فمثلا إجراء مقارنة بين التأمين المدفوع مقدما للسنة السابقة مع السنة الحالية كإجراء للتأكد من صحة الأرصدة، وأما في المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الانتهاء من التدقيق: فتعطي المدقق مؤشرا عن موضوعية القوائم المالية التي تم تدقيقها. إن لاستخدام الإجراءات التحليلية العديد من الفوائد كما ذكرها (قريط، 2009) فيما يلي: التقليل من الوقت اللازم لعملية التدقيق، التخفيض من مقدار الجهد المبذول في عملية التدقيق، تخفيض حجم عينة التدقيق وتخفيض حجم الاختبارات الأخرى، اكتشاف البنود غير العادية والبنود غير المتوقعة، اكتشاف الأخطاء في أرصدة القوائم المالية، زيادة فاعلية التدقيق، إمكانية التنبؤ بأرصدة بعض الحسابات.

وربط (كليب، 2017) أهمية الإجراءات التحليلية بالمخاطر التي تواجه المدقق الناشئة عن قبول قوائم مالية على أنها عادلة وهي تحتوي على تحريفات مادية، أو رفض قوائم مالية وهي في الواقع تكون عادلة وهو ما يسمى بالخطر الكلي: ويتكون من ثلاثة مكونات رئيسية وهي: المخاطر الضمنية، خطر الرقابة، ومخاطر الاكتشاف.

وبشكل عام فإن أهمية الإجراءات التحليلية تكمن في توفير الوقت والجهد على المدقق ومساعدته في اكتشاف أماكن وجود الانحرافات أو الأخطاء ومساعدته في إبداء رأيه بعد بذل العناية المهنية المطلوبة.

ذكر المخادمة والرشيد، (2007) أهداف الإجراءات التحليلية: التعرف على طبيعة أعمال الشركة وتحديد نطاق التدقيق فيها، تحديد المخاطر المتوقعة، تحديد الحسابات التي تحتاج إلى مزيد من الفحص وبذل العناية المهنية، تعزيز النتائج التي توصل إليها المدقق، القيام بفحص شامل للبيانات المالية والأرصدة.

ذكر هدايا وآخرون (2020)، مراحل تنفيذ الإجراءات التحليلية كما ذكرها المعيار الدولي رقم 520 إلى ثلاث مراحل:

1. الإجراءات التحليلية عند مرحلة التخطيط لعملية التدقيق
2. الإجراءات التحليلية في مرحلة الاختبارات التفصيلية
3. الإجراءات التحليلية في نهاية مرحلة التدقيق

الدراسات السابقة:

-دراسة وهاب وآخرون (2021):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في تصميم التطبيقات المحاسبية السحابية ودراسة أثرها على اتخاذ القرارات، ولغرض تحقيق أهداف البحث تمت برمجة وتصميم برنامج محاسبي سحابي باستخدام قواعد البيانات، وقد أظهرت النتائج أن اعتماد نظام محاسبي سحابي يقلل حدوث الأخطاء أثناء النقل أو الكتابة ؛ بسبب أن ترحيل العمليات يتم بشكل آلي، حيث إن النتائج تعتمد على الإدخالات ويسهل استخراجها، وقد أوصت الدراسة أن يعتمد مصممو البرامج السحابية على قواعد البيانات عند قيامهم بتصميم البرامج، وأوصت بضرورة توعية إدارة المنشآت بأهمية المحاسبة السحابية في اتخاذ القرارات.

-دراسة العكور وآخرون (2019):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الميزة التنافسية في البنوك التجارية الأردنية من خلال مدى تحسن جودة الخدمات، ومدى كفاءة العمليات في البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة وعددهم 67 موظفا في البنوك التجارية الأردنية وعددهم 13 بنكا، استخدم الباحثون الإحصاء

الوصفي والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإيجاد النتائج ، وقد توصلت إلى وجود أثر لنظم المعلومات المحاسبية في تحسين الميزة التنافسية، وقد أوصت بضرورة قيام البنوك بالاهتمام بالمعلومات وعناصرها وأنظمتها وإيجاد أقسام متخصصة لذلك، وأوصت بضرورة العمل على إيجاد خطط واضحة ودقيقة.

-دراسة القبيلات (2018):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإجراءات التحليلية (تحليل النسب المالية، والاختبارات التفصيلية، وتقييم المخاطر وأداء عملية التدقيق) على رأي مدقق الحسابات القانوني الأردني من ناحية الكفاءة المهنية، وترشيد الحكم المهني، وتكونت عينة البحث من 93 مدققاً، استخدمت البحث المنهج الوصفي والميداني والتحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر إيجابي للإجراءات التحليلية في تكوين رأي المدقق القانوني الأردني وأوصى البحث بضرورة وجود تقرير مرفق للمدقق عن الإجراءات التحليلية التي استخدمها أثناء عمله، وضرورة تشجيع مدققي الحسابات في الأردن على الاستفادة من نتائج الإجراءات التحليلية لما لها من أهمية في تعزيز العناية المهنية والموضوعية.

-دراسة كليب (2017):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق الإجراءات التحليلية على كفاءة التدقيق الضريبي في الأردن، وذلك من خلال توفير وقت وتكلفة عملية التدقيق، مع تحقيق العدالة في الإقرارات الضريبية للمكلف وللدولة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً لتطبيق الإجراءات التحليلية بمراحلها الثلاث (التخطيط، العمل الميداني، النهائية) على تخفيض حجم العينة وإعداد المدققين وتخفيض الوقت والجهد في عملية التدقيق، وأوصت البحث بضرورة استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المدققين في ضريبة الدخل والمبيعات في كافة مراحل التدقيق.

-دراسة المطيري (2016):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام الإجراءات التحليلية في تخفيض تقدير الحكم المهني لمدقق الحسابات في دولة الكويت، وكانت نتائج البحث تشير إلى استخدام المدققين للإجراءات التحليلية بنسبة مرتفعة المتمثلة بتحليل النسب المالية، وتحليل الانحدار، وتحليل الاتجاهات، وتحليل المؤشرات، وبين البحث وجود أثر لاستخدام تحليل النسب المالية واستخدام تحليل الانحدار وتحليل المؤشرات في تخفيض الحكم المهني للمدقق وتوصل إلى أنه لا يوجد أثر لاستخدام تحليل الاتجاهات في تخفيض تقدير الحكم المهني لمدقق الحسابات وقد أوصى البحث

بضرورة استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق لأنها تسهم في تكوين رأي المدقق وتخفيض تقدير الحكم المهني للمدقق الخارجي.

-دراسة التتر (2015):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين على خصائص جودة مخرجات النظام المحاسبي، وتوصلت الدراسة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين تعمل على توفير خاصية الملاءمة، و تعمل على توفير خاصية الثقة من حيث الموضوعية، ومن أهم التوصيات التي ذكرها الباحث هي العمل على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين التعاوني، والعمل على التغلب على المعوقات التي تضعف من استخدام نظم المعلومات المحاسبية، من خلال معرفة الفائدة من استخدامها وتطوير موظفين يتمكنوا من تصميم أنظمة معلومات محاسبية متطورة.

-دراسة أبو ميالة وزبينة (2012):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق، من خلال فهم المدقق لبيئة عمل الشركة ومن خلال قدرة الشركة على الاستمرارية ومن خلال عدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيمة المتوقعة والقيمة الدفترية، واستنتج الباحثان بأنه يوجد علاقة بين فهم المدقق لمجال عمل الشركة وبين تخفيض مخاطر التدقيق، واستنتج أن قدرة الشركة على الاستمرارية ستؤدي إلى تخفيض مخاطر التدقيق، ومن أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة ما يلي: ضرورة قيام أبحاث ودراسات على استخدام بعض الأساليب التحليلية لبيان مدى فاعلية تلك الأساليب في تحقيق أغراض التدقيق، وأيضاً أوصت بضرورة وجود نسب مالية معيارية معتمدة للقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك لاستخدامها من أجل المقارنة في الإجراءات التحليلية، وأوصت بضرورة التأكيد على أهمية التحليل المالي للقوائم المالية وصلته بالإجراءات التحليلية.

-دراسة (Zager et al. 2018):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى استخدام الإجراءات التحليلية من قبل مدققي الحسابات الداخليين في القطاع العام وقطاعي الربح في كرواتيا في مراحل التدقيق المختلفة وهي مرحلة التخطيط، الأداء، والإبلاغ، والمتابعة، ووجدت الدراسة أنه لا اختلاف مهم إحصائياً في

مدى استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة الداخلية وارتباطات التأمين الداخلي للحسابات بين القطاع الربحي وكيانات القطاع العام في كرواتيا في المراحل الثلاث وهي مرحلة التخطيط والإبلاغ والمتابعة ويوجد اختلاف في مرحلة واحدة وهي مرحلة الأداء ولذلك تم قبول الفرضية جزئيا، وقد أوصى الباحث بضرورة زيادة التخطيط لاستخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق المختلفة.

-دراسة (Akmese et al. 2018):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور نظم المعلومات المحاسبية في صناعة الفنادق التركية كواحدة من الأدوات الأكثر تأثيرا وحيوية للإدارة السليمة للأنشطة التجارية، وتسهيل الضوء على تصورات مديري الفنادق فيما يتعلق بنظم المعلومات المحاسبية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم إجراء مسح ميداني بواسطة استبانة تم توزيعها على عينة من مديري الفنادق الأربعة والخمسة نجوم التي تقع في تركيا، حيث شمل الاستبيان أربعة عوامل لنظم المعلومات المحاسبية (التخطيط، والرقابة، واتخاذ القرارات والصعوبات) وقد تم تحليل الردود التي تم جمعها من المشاركين عن طريق برنامج (SPSS) أهم النتائج أن عامل الرقابة في نظم المعلومات المحاسبية كان له أعلى مستوى من الأهمية، يليه عامل التخطيط، فيما جاء عامل الصعوبات في المرتبة الأخيرة، أهم التوصيات ضرورة إعطاء أهمية لنظام المعلومات المحاسبية من قبل الفنادق بغض النظر عن وضعهم وفئاتهم وعدد الغرف.

- دراسة بعنوان (Susanto,2017) :

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير جودة نظام المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية وتحديد أثرها على حوكمة البحث الجيد وتداعياته على القطاع التعليمي في إندونيسيا، من أهم النتائج التي توصل لها البحث هي أن جودة نظام المعلومات المحاسبية لها تأثير كبير على جودة المعلومات المحاسبية، وبين البحث أن جودة المعلومات المحاسبية لها أثر كبير على حوكمة البرامج الدراسية، وأوصى البحث بضرورة الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية، وتطويرها لتقديم المعلومات الملائمة والموثوقة.

-دراسة (Ramirez, et al. 2017) :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل درجات تأثير استخدام نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع السوبر ماركت في مدينة كوكوتا، حيث أظهرت النتائج وجود درجة تأثير مرتفعة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في عملية

صنع القرارات في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأظهرت النتائج أهمية وجود نظم معلومات محاسبية وخصوصا التي تستخدم في توليد التقارير المحاسبية والمالية، واستخدام المعلومات المالية وغير المالية في لتقييم البدائل واتخاذ القرارات بطريقة أكثر فعالية وأسرع وكانت أهم التوصيات هي ضرورة أن تتطور نظم المعلومات المحاسبية مع احتياجات الإدارة للاستفادة منها لاتخاذ القرارات بشكل أسرع.

منهجية البحث:

اعتمد البحث الحالي من أجل تحقيق أهدافه المنهج الوصفي والمنهج الاستدلالي باعتباره المنهج الأنسب للبحث الذي يلائم أسئلة البحث وأهدافه، حيث يهدف البحث إلى اختبار طبيعة العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة من خلال استخدام استبانة مصممة ومطورة لجمع البيانات باستخدام مقياس ليكرت الذي يتضمن خمسة خيارات للإجابة، بعد عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول متغيرات البحث، تم إدخالها وترميزها إلى الحاسوب لاستخراج النتائج الإحصائية، وتمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية المناسبة وباستخدام برنامج (SPSS)، وبالتحديد استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية: مقاييس النزعة المركزية: واشتملت على الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية، وذلك لوصف اتجاهات عينة البحث حول متغيرات البحث، حيث تم إيجاد الانحراف المعياري لمتغيرات البحث لبيان مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي، اختبار كرونباخ ألفا: لقياس معاملات الثبات لأبعاد الاستبانة والاتساق الكلي لها، معامل الارتباط: بين المتغيرات المستقلة لاختبار الارتباط المتعدد (Multicollinearity)، تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple linear Regression): لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من جميع المحاسبين القانونيين الأردنيين المزاويلين لمهنة التدقيق، والبالغ عددهم (406) حسب ما تم تزويده للباحثة من قبل جمعية المحاسبين القانونيين عن طريق (C.D) يحمل عددهم وعناوينهم الإلكترونية وهواتفهم، وقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (250) مدققا وذلك بالاعتماد على جداول سيكران الإحصائية (Sekaran,2003)، وبعد توزيع الاستبانات تم استرجاع (226) استبانة كاملة منهم (5) استبانات غير مكتملة، وتم استبعادها

ليكون عدد الاستبانات المستردة والقابلة للتحليل (221) ونسبة استرداد (88.4%) وهي نسبة مقبولة إحصائياً.

صدق وثبات أداة البحث:

استندت الباحثة في التأكد من صدق محتوى أداة البحث إلى آراء مجموعة من المحكمين من الأساتذة في الجامعات الأردنية ذوي الاختصاص والخبرة، وتم الأخذ باقتراحاتهم بما يخص فقرات أداة البحث ووضوحه وملائمته لقياس المتغيرات، وأجريت التعديلات المقترحة قبل توزيعها على عينة البحث ليصبح عدد فقرات الاستبانة بعد التحكيم (42) فقرة، وللتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية تم اختبار الاتساق الداخلي باستخدام معامل كرونباخ ألفا وقد بلغ الاتساق الداخلي لهذا الاستبانة حسب معادلة كرونباخ ألفا (88.3%)، في حين تراوحت قيم المعامل من (75.0%) ولغاية (87.8%)، وبالتالي تكون جميع القيم تزيد عن (60.0%) مما يشير إلى اتساق فقرات الاستبانة، أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها هذا البحث لتحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن فقرات البحث فهي (مرتفعة، متوسطة، ومنخفضة) بناء على المعادلة التالية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبدل - الحد الأدنى للبدل) / عدد المستويات =

$= (1-5) / 3 = 3/4 = 1.33$ وبذلك تكون المستويات الثلاثة كالتالي: منخفضة: من (1.33) - أقل من (2.33)، متوسطة: من (2.33) - أقل من (3.66)، مرتفعة: من (3.66) - إلى (5).

وصف خصائص عينة البحث:

اشتملت الخصائص الشخصية لعينة البحث على (الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادة المهنية) لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقد تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية على النحو التالي:

الجدول رقم (1) الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة البحث

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	167	75.6%
	ماجستير	40	18.1%
	دكتوراه	14	6.3%

سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	49	22.2%
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	60	27.1%
	من 10 سنوات إلى أقل من 15	32	14.5%
	من 15 وأكثر	80	36.2%
الشهادة المهنية	ICPA فقط	152	68.8%
	شهادة مهنية أخرى	21	9.5%
	شهادتان مهنيتان	34	15.4%
	أكثر من شهادتين	14	6.3%
	المجموع	221	100%

يتضح من الجدول رقم (1) أن النسبة الكبرى من عينة البحث هم من حملة شهادة (البكالوريوس)، فقد بلغت نسبتهم (75.6%)، تليها نسبة حملة شهادة الماجستير حيث بلغت (18.1%)، وأما نسبة حملة شهادة الدكتوراه فقد بلغت (6.3%)، وهذا مؤشر على تمتع المحاسبين القانونيين بالمعرفة اللازمة للقيام بأعمال التدقيق، كما يتضح أن العينة الكبرى من المدققين الذين لديهم خبرة أكثر من (15) سنة في مجال التدقيق وهو ما نسبته (36.2%) والفئة الصغرى تمثلت بمن لديهم خبرة من (10-15) سنة ونسبتها (14.5%)، مما يشير إلى تمتع المحاسبين القانونيين الأردنيين بالخبرة الطويلة في أعمال التدقيق، ويتضح أيضاً أن غالبية المحاسبين القانونيين غير حاصلين على شهادات مهنية أخرى عدا شهادة (ICPA فقط) ونسبة (68.8%) وهي النسبة الكبرى، حيث تعتبر هذه الشهادة من متطلب مهنة المحاسب القانوني الأردني، وهذا قد يعود إلى حاجة المحاسب القانوني إلى الوقت اللازم للحصول على الشهادات المهنية العالمية والمحلية الأخرى، أما النسبة الصغرى فكانت لفئة (أكثر من شهادتين) حيث شكلت ما نسبته (6.3%).

وصف متغيرات البحث:

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لاتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات البحث وكانت النتائج على النحو التالي: أن مستوى المقياس العام لفقرات نظم المعلومات المحاسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط العام (3.89) وانحراف معياري (0.78). وقد جاءت الفقرة "توفر البرمجية المستخدمة في عمليات التشغيل في الأنظمة المحاسبية الإمكانية للتخزين لفترات طويلة حيث المتوسط الحسابي (4.19) والانحراف المعياري (0.650)" وهذا يعكس مدى اهتمام أفراد العينة بضرورة تخزين البيانات المحاسبية لأطول فترة ممكنة وإمكانية الرجوع إليها بسهولة، واحتلت الفقرة "يتم إدخال البيانات المحاسبية فور ورودها للشركة" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.64) وانحراف معياري (0.890) وبأهمية نسبية متوسطة، وهذا التأخر في إدخال البيانات المحاسبية يشكل عائقاً في عمل المدقق فيجب التركيز أكثر من قبل الشركات بضرورة إدخال البيانات حال ورودها للشركة.

وبناء على هذه المعلومات ممكن الإجابة عن السؤال الرئيس الثاني من أسئلة البحث وهو: ما مدى استخدام نظم المعلومات المحاسبية من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين؟ إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية من قبل المحاسبين القانونيين الأردنيين مرتفع حسب إجاباتهم على فقرات الاستبانة مما يؤكد أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية من قبل المحاسبين القانونيين.

ثانياً: وصف متغيرات البحث للمتغير التابع: فاعلية الإجراءات التحليلية:

إن مستوى المقياس العام لفقرات فاعلية الإجراءات التحليلية مرتفع، حيث بلغ المتوسط العام (4.01) وانحراف معياري (0.75) وقد جاءت الفقرة "تساعد الإجراءات التحليلية في فهم مدقق الحسابات لطبيعة نشاط الشركة بمتوسط حسابي (4.20) بانحراف معياري (0.650)" وهذا يعكس مدى اقتناع أفراد العينة بضرورة استخدام الإجراءات التحليلية في الحصول على فهم لطبيعة نشاط المنشأة، واحتلت الفقرة "يؤدي تطبيق الإجراءات التحليلية في منع تسجيل أي معاملات مالية غير حقيقية." بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.71) بانحراف معياري (0.970) ولذلك يجب الاهتمام أكثر من قبل المدققين في فاعلية الإجراءات التحليلية لمنع وجود معاملات وهمية وغير حقيقية وذلك حتى لو أنها لا تؤثر بشكل مباشر في منع تسجيل أي معاملات غير حقيقية ولكنها تؤثر بشكل مباشر بمنع ظهور فروقات جوهرية في الحسابات.

من خلال هذه المعلومات ممكن الإجابة عن السؤال الرئيس الثالث وهو: ما مدى وجود فاعلية الإجراءات التحليلية في أعمال المحاسبين القانونيين الأردنيين؟ إن وجود فاعلية الإجراءات التحليلية في أعمال المحاسبين القانونيين الأردنيين مرتفع وذلك حسب إجابات عينات البحث، وهذا يؤكد أهميتها في أعمال التدقيق وأن المحاسبين القانونيين الأردنيين يعتمدون عليها بشكل أساسي في أثناء أعمال التدقيق.

4-3 نتائج اختبار الفرضيات:

(H0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية الإجراءات التحليلية

الجدول رقم (2): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المتغير التابع	R	R2	Sig F	F المحسوبة	Sig T	T	الخطأ المعياري	B	Model
فاعلية الإجراءات التحليلية	0.675	0.456	0.000	60.674	0.718	0.362	0.054	0.019	إدخال البيانات
					0.003	2.993	0.065	0.193	معالجة البيانات
					0.000	6.23	0.062	0.387	مخرجات النظم

أظهرت نتائج الجدول رقم (2) أن معامل الارتباط ($R = 0.675$) يشير إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وكما أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة ($F = 60.674$) وبمستوى دلالة ($\text{Sig} = 0.000$) وهو أقل من (0.05)، حيث ظهرت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.456$) وهي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (45.6%) من التباين في فاعلية الإجراءات التحليلية. أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند بعد (إدخال البيانات) قد بلغت (0.019)، وأن قيمة T بلغت (0.362)، وبمستوى دلالة Sig (0.718)، وهي أكبر من (0.05) مما يعني أن هذا البعد غير معنوي، أما قيمة B عند بعد (معالجة البيانات) فقد بلغت (0.193) وبقيمة T (2.993)، وبمستوى دلالة Sig (0.003)، وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذا البعد معنوي، أما قيمة B عند بعد (مخرجات النظم) فقد بلغت (0.387) وبقيمة T (6.23)، وبمستوى دلالة Sig (0.000)، وهي أكبر من (0.05) مما يعني أن هذا البعد غير معنوي.

النظم) قد بلغت (0.387) وبقيمة T (6.230)، وبمستوى دلالة Sig (0.000)، وهي أقل من (0.05) مما يعني أن هذا البعد معنوي، وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرئيسية الأولى ونقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) في فاعلية الإجراءات التحليلية (فهم مجال عمل الشركة، تقويم قدرة الشركة على الاستمرارية، عدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيم المتوقعة والقيم الدفترية، الانحرافات المحتملة في البيانات المالية).

وبين البحث أن الأثر المعنوي ظهر عند كل من معالجة البيانات المحاسبية و مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، ولم يظهر الأثر المعنوي عند إدخال البيانات المحاسبية مما يعني أن المدقق يحتاج إلى نظم المعلومات المحاسبية عند القيام بالمعالجة وعند استخراج المخرجات من قبل نظم المعلومات المحاسبية، ولا يهتم بها عند الإدخال للوصول إلى فاعلية الإجراءات التحليلية وعليه يجب على المدققين الاهتمام أكثر بإدخال البيانات المحاسبية لأن البيانات المدخلة هي الأساس فكلما كانت البيانات المدخلة أكثر دقة أثر ذلك على المعالجة والمخرجات بشكل جيد، وتتفق نتائج البحث مع دراسة القبيلات (2018) حيث بينت الدراسة أنه يوجد أثر إيجابي للإجراءات التحليلية في تكوين رأي المدقق القانوني الأردني وتتفق مع دراسة كليب (2017) حيث بينت الدراسة وجود أثر لتطبيق الإجراءات التحليلية بمراحلها الثلاث (التخطيط، العمل الميداني، النهائية) على تخفيض حجم العينة وإعداد المدققين وتخفيض الوقت والجهد في عملية التدقيق.

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية حسب ما يلي:

(H0.1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) في فهم مجال عمل الشركة.

جدول رقم (3) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

المتغير التابع	R	R ²	Sig F	F المحسوبة	Sig T	T	الخطأ المعياري	B	Model
فهم مجال عمل الشركة	0.535	0.286	0.000 ^a	28.996	0.045	-2.016	0.071	-0.161	إدخال البيانات
					0.001	3.227	0.085	0.297	معالجة البيانات
					0.000	4.504	0.082	0.384	مخرجات النظم

أظهرت نتائج الجدول رقم (3) أن قيمة ($F=28.996$) وبمستوى دلالة ($Sig=0.000$) وهو أقل من (0.05)، حيث ظهر قيمة معامل التحديد ($R^2=0.286$) وهي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (28.6%) من التباين، أما جدول المعاملات فقد أظهر أن بعد (إدخال البيانات) وبعد (معالجة البيانات) و بعد (مخرجات النظم) قد بلغت بقيم مختلفة وبمستوى دلالة Sig (0.000)، وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذه الأبعاد معنوية وعليه، وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) في فهم مجال عمل الشركة. وقد ظهر الأثر المعنوي عند كل من إدخال البيانات المحاسبية، ومعالجة البيانات المحاسبية ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية، وهذا قد يعود إلى استخدام المدقق لكل البيانات المتاحة للحصول على فهم عمل الشركة، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة العكور وآخرون (2019) التي توصلت إلى وجود أثر لنظم المعلومات المحاسبية في تحسين الميزة التنافسية، وتتفق مع دراسة وهاب وآخرون (2021) التي أشارت إلى أهمية دور نظم المعلومات المحاسبية في تصميم التطبيقات المحاسبية السحابية وعلى اتخاذ القرارات.

(H0.2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) في تقويم قدرة الشركة على الاستمرارية.

جدول رقم (4) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

Model	B	الخطأ المعياري	T	Sig T	F المحسوبة	Sig F	R2 معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
إدخال البيانات	0.195	0.065	-2.612	0.010	43.356	0.000	0.375	0.612	تقويم قدرة الشركة على الاستمرارية
معالجة البيانات	0.351	0.079	4.077	0.000					
مخرجات النظم	0.434	.076	5.449	0.000					

أظهرت نتائج الجدول رقم (4) أن كانت قيمة ($F = 43.356$) وبمستوى دلالة ($\text{Sig} = 0.000$) وهو أقل من 0.05، حيث ظهر قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.375$) وهي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (37.5%) من التباين أما جدول المعاملات فقد أظهر ما يلي: أن بعد (إدخال البيانات) وبعد (معالجة البيانات) و بعد (مخرجات النظم)، وبمستوى دلالة ($\text{Sig} = 0.000$)، وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذه الأبعاد جميعها معنوية، وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) في تقويم قدرة الشركة على الاستمرارية. وقد بينت الدراسة ظهور الأثر المعنوي عند كل من ادخال البيانات المحاسبية، ومعالجة البيانات المحاسبية ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية، حيث بين البحث أن الإجراءات التحليلية تساعد مدقق الحسابات في تقدير قدرة الشركة محل التدقيق على الاستمرارية، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة أبو ميالة وزبانية (2012) التي أشارت إلى وجود أن قدرة الشركة على الاستمرارية ستؤدي إلى تخفيض مخاطر التدقيق.

(H0.3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) في عدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيم المتوقعة والقيم الدفترية.

(5) جدول رقم نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R ² معامل التحديد	Sig F	F المحسوبة	Sig T	T	الخطأ المعياري	B	Model
عدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيم المتوقعة والقيم الدفترية	0.572	0.328	0.000	35.264	0.003	3.050	0.070	0.237	إدخال البيانات
					0.298	1.044	0.084	0.093	معالجة البيانات
					0.000	3.824	0.081	0.316	مخرجات النظم

أظهرت نتائج الجدول رقم (5) أن قيمة ($F=35.264$) وبمستوى دلالة ($Sig=0.000$)، حيث ظهر قيمة معامل التحديد ($R^2=0.328$) وهي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (32.8%) من التباين أما جدول المعاملات فقد أظهر عند بعد (إدخال البيانات) قد بلغت (0.237) وأن قيمة T بلغت (3.050)، وبمستوى دلالة Sig (0.003)، وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذا البعد معنوي، أما قيمة B عند بعد (معالجة البيانات) قد بلغت (0.093) وأن قيمة T بلغت (1.044)، وبمستوى دلالة Sig (0.298)، وهي أكبر من (0.05) مما يعني أن هذا البعد غير معنوي، أما قيمة B عند بعد (مخرجات النظم) قد بلغت (0.316) وأن قيمة T بلغت (3.824)، وبمستوى دلالة Sig (0.000)، وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذا البعد معنوي. وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرئيسية الأولى ونقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) في عدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيم المتوقعة والقيم الدفترية. بينت نتائج البحث وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير استخدام نظم المعلومات المحاسبية بأبعاده مجتمعة إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في عدم ظهور التقلبات الجوهرية بين القيم المتوقعة والقيم الدفترية، حيث بين البحث أنه يتم تحليل النسب المالية

ومقارنتها مع النسب المالية لسنوات أخرى عند تطبيق الإجراءات التحليلية، وقد ظهر الأثر المعنوي عند كل من إدخال البيانات المحاسبية ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية، ولم يظهر الأثر المعنوي عند معالجة البيانات المحاسبية مما يعني أن معالجة البيانات المحاسبية لا تظهر التقلبات الجوهرية بين القيم المتوقعة والقيم الدفترية. وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة المطيري (2016) الدراسة التي بينت وجود أثر لاستخدام الإجراءات التحليلية بأبعادها تحليل النسب المالية واستخدام تحليل الانحدار وتحليل المؤشرات في تخفيض الحكم المني للمدقق، وتتفق مع دراسة التتر (2015): التي بينت أن نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين تعمل على توفير خاصية الملائمة، وتعمل على توفير خاصية الثقة من حيث الموضوعية.

(H0.4): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) في الانحرافات المحتملة في البيانات المالية.

جدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

المتغير التابع	R	R ²	Sig F	F المحسوبة	Sig T	T	الخطأ المعياري	B	Model
الانحرافات المحتملة في البيانات المالية	0.567	0.322	0.000	34.280	0.038	2.092	0.084	0.163	إدخال البيانات
					0.378	0.838	0.102	0.079	معالجة البيانات
					0.000	4.667	0.980	0.388	مخرجات النظم

أظهرت نتائج الجدول رقم (6) أن قيمة ($F=34.280$) وبمستوى دلالة ($\text{Sig}=0.000$) وهو أقل من (0.05)، حيث ظهر قيمة معامل التحديد ($R^2=0.322$) وهي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (32.2%) من التباين أما جدول المعاملات فقد أظهر ما يلي: قيمة B عند بعد (إدخال البيانات) قد بلغت (0.163) وأن قيمة T بلغت (2.092)، وبمستوى دلالة Sig (0.038)، وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (معالجة البيانات) قد

بلغت (0,079) وأن قيمة T بلغت (83.8)، وبمستوى دلالة Sig (0.378)، وهي أكبر من (0.05) مما يعني أن هذا البعد غير معنوي. أما قيمة B عند بعد (مخرجات النظم) فقد بلغت (0.388) وأن قيمة T بلغت (4.667)، وبمستوى دلالة Sig (0.000)، وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذا البعد معنوي. وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية ونقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) في الانحرافات المحتملة في البيانات المالية.

بينت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير استخدام نظم المعلومات المحاسبية بأبعاده مجمعة إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في الانحرافات المحتملة في البيانات المالية، حيث بين البحث أن استخدام الإجراءات التحليلية يقلل من المشاكل والثغرات التي تتعلق بعملية التدقيق. وقد ظهر الأثر المعنوي عند كل من إدخال البيانات المحاسبية و مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، ولم يظهر الأثر المعنوي عند معالجة البيانات المحاسبية مما يعني أن معالجة البيانات المحاسبية لا تظهر الانحرافات المحتملة في البيانات المالية من وجهة نظر المدقق، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة Akmese et al. (2018) التي بينت أن عامل الرقابة في نظم المعلومات المحاسبية كان له أعلى مستوى من الأهمية، يليه عامل التخطيط، فيما جاء عامل الصعوبات في المرتبة الأخيرة وتتفق مع (Susanto, 2017) التي توصلت إلى أن جودة نظام المعلومات المحاسبية لها تأثير كبير على جودة المعلومات المحاسبية، وتتفق مع دراسة (Ramirez, et al. 2017) أظهرت النتائج وجود درجة تأثير مرتفعة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في عملية صنع القرارات في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأظهرت النتائج أهمية وجود نظم معلومات محاسبية وخصوصا التي تستخدم في توليد التقارير المحاسبية والمالية.

اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity:

لاختبار مدى ملائمة بيانات البحث فقد تم اختبار الارتباط الخطي المتعدد، حيث كانت قيم (VIF) حسب الجدول أقل من 10، وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر 0.10 (Hair. Et. al, 2006) من مما يعني عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (7) نتائج اختبار الارتباط المتعدد

Collinearity Statistics		المتغير
VIF	Tolerance	
1.786	0.560	إدخال البيانات المحاسبية
2.222	0.450	معالجة البيانات المحاسبية
2.497	0.400	مخرجات نظم المعلومات المحاسبية

التوصيات

يوصي البحث في ظل النتائج التي توصل إليها بما يلي:

- يوصي البحث بضرورة عدم التأخر في إدخال البيانات المحاسبية لأنه يشكل عائقاً في عمل المدقق فيجب التركيز أكثر من قبل الشركات بضرورة إدخال البيانات حال ورودها للشركة.
- يوصي البحث باهتمام المدقق بإدخال البيانات المحاسبية أكثر من ذلك لأنه من خلالها تكتمل المراحل الأخرى من معالجة ومخرجات وكلما كانت دقيقة كلما أثر على المخرجات بدقة أكبر.
- يوصي البحث بضرورة الاهتمام أكثر من قبل المدققين في استخدام الإجراءات التحليلية لمنع وجود معاملات وهمية وغير حقيقية؛ حتى لو أن الإجراءات التحليلية لا تؤثر بشكل مباشر في منع تسجيل أي معاملات غير حقيقية ولكنها تؤثر بعدم ظهور فروقات جوهرية في الحسابات.
- اعتماد المدقق على الأنظمة المحوسبة المتطورة لتنفيذ الإجراءات التحليلية في الاختبارات التفصيلية وذلك لتخفيض مخاطر الاكتشاف الخاصة بالبيانات المالية.
- يوصي البحث بأنه يمكن تكثيف الإجراءات التحليلية في حالة وجود معالجة بيانات ومخرجات للنظم المحاسبية بشكل متقدم مما يؤدي إلى تخفيض حجم أدلة التدقيق الأخرى في مرحلة الاختبارات التفصيلية مما يؤدي إلى تخفيض كلفة التدقيق.

- إجراء دراسات مستقبلية بهدف التعرف على أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية بأبعادها مجتمعة بالإضافة إلى بعد التغذية العكسية لأنه وجدت الباحثة ندرة الأبحاث التي تناولت بعد التغذية العكسية أو الراجعة وأثرها على الإجراءات التحليلية.
- يمكن البحث أيضاً في دراسة أثر متغيرات أخرى على فاعلية الإجراءات التحليلية مثل (مستوى الإفصاح، أتعاب التدقيق، مستوى المادية).

قائمة المصادر والمراجع:

- أبكر، محمد، خطاب، سوسن، السيد، عصام والمزيد، عبد العزيز (2020)، "أثر التجارة الإلكترونية على تطوير نظم المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على عينة مختارة من الشركات التجارية بولاية الخرطوم 2019"، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين IFAC (2010)، إصدارات معايير التدقيق الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
- أريز، الفين ولوبك، جيمس (2009)، المراجعة مدخل متكامل، (ترجمة محمد الديسبي وأحمد حجاج)، دار المريخ للنشر.
- بدران، سناء محمد، (د.ت) المراجعة المتقدمة.
- تتر، محمد منصور (2015)، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني، [رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة الإسلامية غزة.
- جبار، ناظم شعلان (2011)، مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق ودورها في اكتشاف التضييل في القوائم المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 13(2) 117-168.
- جويفل، أحمد سلامة (2011)، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة العلوم الإسلامية.
- حفناوي، محمد يوسف (2000)، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للطباعة والنشر.
- دلاهمة، سليمان مصطفى (2007)، "أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- دهرأوى، كمال الدين (2009)، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، المكتب الجامعي الحديث.
- الذنبيات، علي عبد القادر (2017)، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق، دائرة المكتبة الوطنية.

- الشرع، إيمان، علوان، رعد وعبد الله، حنان (2019)، "نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تميز الضريبة": بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب". مجلة التراث، عدد خاص بأشغال مؤتمر اسطنبول الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والطبيعية، 2019، 147-169.
- عبيد، أحمد مظهر (2019)، "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية للألكترونية في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"، Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences (34), 204-221.
- العكور، سامر، عبد المنعم، أسامة، حسين، لينا وزريقات، عمر (2019)، "أثر نظم المعلومات المحاسبية AIS في تحسين الميزة التنافسية في البنوك التجارية الأردنية"، جرش للبحوث والدراسات، 21(خاص)، 119-136.
- قبيلات، يحيى سليمان (2018)، "أثر الإجراءات التحليلية في تكوين رأي مدقق الحسابات القانوني المستقل: دراسة تطبيقية على مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين" [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة الإسراء الخاصة.
- قريط، عصام (2009)، مدى استخدام إجراءات التدقيق التحليلية في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 25(1).
- كليب، معتصم عدنان (2017)، أثر تطبيق الإجراءات التحليلية على كفاءة التدقيق الضريبي في الأردن، [رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة العلوم الإسلامية العالمية].
- متولي، عصام الدين محمد (2015)، نظم المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب الجامعي.
- المخادمة، أحمد عبد الرحمن والرشيدي، حاكم، (2007) "أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق" دراسة ميدانية، المجلة الأردنية في مجال الأعمال، 3(4).
- مطيري، بدر عبد الله (2016)، "أثر استخدام الإجراءات التحليلية في تخفيض تقدير الحكم المهني لمدقق الحسابات الخارجي في دولة الكويت، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة آل البيت.
- موسى، علي محمد (2013)، "إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، المجلة الجامعة، 15(2)، 309-342.
- أبو ميالة، سهيل وزبانية، سعيد (2012)، دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق وفقا لمعيار التدقيق الدولي 520، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات فلسطين، 31(2)، 279-314.
- نصار، مجدي محمد وبهرامي مريم أحمد (2008)، الإجراءات التحليلية التي يباشرها مدقق ديوان المحاسبة استنادا إلى واقع دليل التدقيق العام، بحث مقدم إلى مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة في الكويت.
- نصافي، نايف جحيش (2012)، "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية"، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة عمان العربية.
- هداب، فاطمة وجاسم، ليلى (2020)، "أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية"، Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS), 26(101), 489-503.

-وهاب، أسعد ومعاش، محسن (2021)، " نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تصميم التطبيقات المحاسبية السحابية وتأثيرها في اتخاذ القرارات"، مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد استراتيجيات الأعمال، 2 (2)، 5-22.

المراجع الأجنبية:

- Akmeshe, H. Eren. T. Aras. S. & Kaya, S. (2017). The Role of Accounting Information Systems in Hotel Management Process. The Case of Turkey. Proceedings of the Middle East Conference on Global Business, Economics, Finance and Management Sciences. 27-28.
- Arens, A. Elder, R. Beasley, M&Hogan, CH. (2010). Auditing and Assurance Services an Integrated Approach, USA: Pearson Education, Inc.
- Hair, J, F, Black, W. C, Babin, B. J, Anderson, R, E, & Tatham, R, I. (2006). Multivariate Data Analysis (6th Ed): Prentice Hall.
- Kieso, Donald. (2012). Intermediate Accounting, John Wiley & Sons Inc.
- Romeny & Steinbert, (2008)" accounting information system" Pretice Hall Business Publishing.
- Sekaran, Uma (2003). Research methods for business: Askill bulding approach. New York, NY: John Wiley & Sons Inc.
- S. (2017). The Influence of Accounting Information System Quality to Accounting ,Susanto Information Quality and its Implications to the Good Study Program Governance. International Business Management, 11 (4): (5767-5776).
- Zager, L. Tusek, B. Jezovita. (2018) The level of using analytical procedures within internal audit engagements in profit –and-public-se.

أثر المخاطر المالية على القيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية: الدور المعدل

للاستقرار المالي

د. طلال عبد الكريم القرعان*

تاريخ وصول البحث: 2022/8/22 م

تاريخ قبول البحث: 2022/12/6 م

الملخص

هدفت الدراسة الى بيان أثر المخاطر المالية (مخاطر رأس المال، المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية) على القيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية بالنظر للدور المعدل للاستقرار المالي. تبنت الدراسة المنهج السببي وهو منهج وصفي يقوم فيه الباحث بوصف الظاهرة كما لاحظها، كما أن المنهج السببي يعد منهجاً ارتباطياً لأنه يحدد العلاقات المسببة للظاهرة الملاحظة، أي يحاول معرفة العلاقة بين متغير (السبب) ومتغير آخر (النتيجة). بالتالي، يطمح البحث بمنهجه السببي للوقوف على الدور المعدل للاستقرار المالي على العلاقة بين المخاطر المالية بمتغيراتها والقيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية بالتطبيق على البنوك الإسلامية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وباستخدام برنامج E-Views لمعالجة بيانات الدراسة إحصائياً. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية وبين مخاطر رأس المال حيث تبين أن العلاقة قوية وذات اتجاه عكسي، كما تبين عدم وجود دور معدل للاستقرار المالي يؤثر على العلاقة بين المخاطر المالية والقيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية.

وتوصي الدراسة بضرورة وضع سياسة فاعلة في منح الائتمان تحقق توازناً بين زيادة أرباح البنك وتقليل مخاطر عدم السداد في ظل الظروف الاقتصادية في المملكة.

الكلمات الدالة: مخاطر مالية، استقرار مالي، مخاطر الائتمان، القيمة السوقية، البنوك

* أستاذ مساعد، كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

The Impact of Financial Risks on the Market Value of Jordanian Islamic Banks: The Moderating Role of Financial Stability

ABSTRACT

The current study aims to show the impact of financial risks (capital risks, credit risks, liquidity risks and operational risks) on the market value of Jordanian Islamic banks in view of the modified role of financial stability. The current study adopted the causal-effect method in order to identify the modified role of financial stability on the relationship between financial risks and their variables and the market value of Jordanian Islamic banks. By using the E-Views program to statistically process the study data, where both descriptive statistics and Pearson correlation coefficient between variables were used, leading to the multiple regression test to test the study hypotheses. The study came to the conclusion that there is a statistically significant relationship between the market value of Jordanian Islamic banks and the financial risks, where it was found that the relationship is strong and has a reverse direction, and it was also found that there is no moderating effect of financial stability on the relationship between the market value of Jordanian Islamic banks and the financial risks, as it was found that the relationship is strong and in a reverse direction.

The study recommends the need to develop an effective policy in granting credit that achieves a balance between increasing the bank's profits and reducing the risks of non-payment in light of the economic conditions in the Kingdom.

Keywords: Credit risks, Financial risks, Financial stability, Jordanian Islamic banks, Market value.

المقدمة:

القيمة السوقية للمنظمة أحد أهم العوامل التي تنظر إليها ليس فقط المنظمات كونها تتعلق بها، بل أيضاً يهتم بها المتعاملون بالأوراق المالية وأصحاب المحافظ الاستثمارية (Valaskova et al, 2018). وتشكل قيمة البنك السوقية جزءاً من أرباح البنك والتي تظهر على شكل أرباح رأسمالية والتي يمكن أن تتجاوز قيمتها قيم الأرباح الموزعة (D'Orazio and Popoyan, 2019). بناء عليه، فإن مفهوم القيمة السوقية حظي بالكثير من الاهتمام من قبل الأكاديميين كونها تتأثر بالعديد من العوامل سواء كانت داخلية في المنظمة أو خارجية مثل عوامل اقتصادية، سوقية، أو حتى بيئية والتي تلعب دوراً كبيراً في تحديد الأسعار السوقية للأسهم (Gregory and Sovacool, 2019).

يُنظر إلى المخاطر المالية على أنها واحدة من الأخطار المستقبلية التي من الممكن أن تتعرض لها المنظمة وتتسبب في خسارة أنشطتها التشغيلية، أو الحصة السوقية أو حتى قيمتها السوقية، حيث إن مفهوم المخاطر المالية يمكن أن تؤثر على التدفق النقدي للمنظمة وبالتالي عجزها عن الإيفاء بالتزاماتها، بالإضافة إلى ذلك، فإن من الضروري مواجهة المخاطر المالية من خلال قيام المنظمة بتبني الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتوجيهها نحو إدارة المخاطر من خلال التنبؤ بها أو وضع الخطط البديلة للتعامل معها (Cheng et al, 2021).

هنا، يظهر الاستقرار المالي بمعناه الحرفي، وهو أن تكون المنظمة مستقرة مالية وقادرة على الإيفاء بالتزاماتها المالية، بالإضافة إلى قدرتها على التعامل مع الأخطار المحتملة والمتوقعة من انخفاض أو تذبذب في القيمة السوقية وصولاً إلى مرحلة التعامل السلس مع الأحداث المختلفة نتيجة لوصولها إلى مرحلة من الاستقرار المالي يساعدها في الاستمرار بالرغم من التذبذب في القيمة والتنبؤ بالمخاطر المالية (Valaskova et al, 2018).

مشكلة الدراسة:

يشير وهدان (2017) إلى أن أداء البنوك المالي يتأثر بالمخاطر المالية بشكل كبير، وتحديدًا (مخاطر الائتمان ومخاطر كفاية رأس المال)، أما فلاح (2018) فقد أشار إلى العلاقة العكسية التي تتواجد بين مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية على ربحية البنوك، بينما رأى أن هناك علاقة طردية بين المخاطر الائتمانية والربحية، إلا أنه تم الاتفاق على أن المخاطر المالية من شأنها التأثير على قيمة البنك السوقية والتأثير السلبي على قيمة أسهمها، بالإضافة إلى التأثير على سمعتها وبالتالي خسارة حصتها السوقية.

وتأتي الدراسة الحالية لإلقاء الضوء على أثر المخاطر المالية (مخاطر رأس المال، المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية) على قيمة البنوك الإسلامية السوقية العاملة في الأردن من خلال الوقوف على الدور المعدل للاستقرار المالي، وهل الاستقرار المالي

قادر على التنبؤ والتخفيف من أثر المخاطر المالية والحفاظ على قيمة البنوك السوقية بشكل مقبول.

بالتالي، يمكن القول إن الدراسة ما هي إلا وسيلة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هي المخاطر المالية وما أنواعها؟
 2. ما هي العلاقة بين المخاطر المالية والقيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية؟
 3. ما هو الدور المعدل للاستقرار المالي للعلاقة ما بين المخاطر المالية والقيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية؟
- أهداف الدراسة:

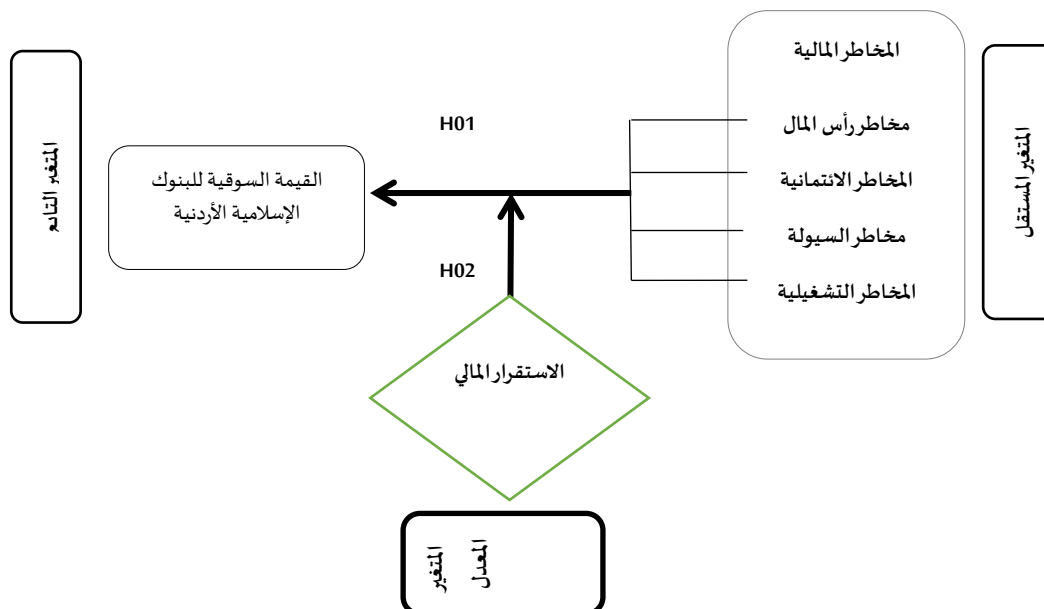
بالاطلاع على المشكلة البحثية، فإن الدراسة تسعى لتحقيق هدف أولي وهو بيان أثر المخاطر المالية بأبعادها المذكورة سابقاً على القيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية من خلال النظر إلى الدور المعدل للاستقرار المالي. كما تسعى الدراسة لتحقيق الأغراض البحثية الفرعية التالية:

التعرف على أثر المخاطر المالية على القيمة السوقية.

إلقاء الضوء على العلاقة بين المخاطر المالية والقيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية.

التعرف على أثر الاستقرار المالي كمتغير معدل للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

واقترح الباحث الوقوف على أثر الاستقرار المالي "كمتغير معدل" على العلاقة بين المتغير المستقل "المخاطر المالية" والمتغير التابع "القيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية" من خلال النموذج أدناه:



الشكل 1. نموذج الدراسة (وهدان، 2017؛ فلاح، 2018؛ عبد العليم، 2014)

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من قدرتها على حل مشكلة البحث والمتمثلة في الوقوف على أثر المخاطر المالية على القيمة السوقية للبنوك الإسلامية في الأردن من خلال النظر إلى الدور المعدل للاستقرار المالي. كما تميز البحث بأنه تناول الدور المعدل للاستقرار المالي وبيان أثره على العلاقة التي تجمع ما بين المخاطر المالية والقيمة السوقية للبنوك الإسلامية في الأردن، ومن ضمن أهمية البحث هو أنه ركّز على البنوك الإسلامية في الأردن وطبيعة المخاطر المالية التي تعرضت لها.

حدود الدراسة:

تم بناء الدراسة الحالية مع مراعاة مجموعة من الحدود التي تعرض لها الباحث وشملت:

1. استثناء البنوك التجارية والأجنبية في الدراسة واقتصارها على البنوك الإسلامية الأردنية خلال العام 2021-2022 والمسجلة في بورصة عمان.
2. تقتصر الدراسة على المخاطر المالية وأبعادها المذكورة في سياق الدراسة.

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من نموذج الدراسة الموضح سابقاً، فإن الدراسة تفترض ما يلي:

H01: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للمخاطر المالية على القيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية.

H02: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للمتغير المعدل (الاستقرار المالي) على العلاقة بين المخاطر المالية و القيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية.

التعريفات الاصطلاحية

ما يلي تعريف للمصطلحات الواردة في الدراسة من ناحية اصطلاحية وشملت:

المخاطر المالية:

المخاطر التي تنطوي على خسارة مالية للمنظمة، وتنشأ المخاطر المالية بشكل عام بسبب عدم الاستقرار والخسائر في السوق المالية الناتجة عن التحركات في أسعار الأسهم والعملات وغير ذلك (Crona et al, 2021).

مخاطر رأس المال:

هي مخاطر خسارة المستثمر لجزء من استثماراته الرئيسية أو كلها، وهي محدودة بالمبلغ الذي استثمرته المنظمة في مشروع أو استثمار ما (Smith et al, 2021).

المخاطر الائتمانية:

تشير إلى فشل المنظمة في الوفاء بالتزاماتها تجاه الأطراف المقابلة، ويمكن النظر إلى مخاطر الائتمان على أنها إما مخاطر سيادية أو مخاطر التسوية (Djeundje and Crook, 2019). بالنسبة لمخاطر ائتمان البنوك الإسلامية، فهي التوسع في منح الائتمان فيتأخر العميل في الدفع أو يتخلف عنه نهائياً وبالتالي لا يحقق التمويل العائد المناسب، هنا لا تستطيع البنوك الإسلامية أن تقوم بزيادة كلفة الدين كما تقوم به البنوك التقليدية.

مخاطر السيولة:

عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية ويمكن النظر إلى مخاطر السيولة على أنها مخاطر سيولة الأصول أو مخاطر سيولة التمويل (Kim and Na, 2018). من جهة أخرى، فهي العجز عن توفير التمويل من أجل زيادة الأصول أو سداد الالتزامات العاجلة سواءً في ظل ظروف عادية أو ظروف قهرية.

المخاطر التشغيلية:

تشير إلى الإخفاقات التشغيلية كسوء الإدارة أو الفشل الفني، ويمكن النظر إلى المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الاحتيال أو مخاطر النموذج (Sayed et al, 2021). أي أنها حالة من الإخفاق أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية للبنك أو حتى إخفاق العنصر البشري في إتمام الأعمال المطلوبة بنجاح ووجود أخطاء مقصودة أو غير مقصودة.

القيمة السوقية:

وهي قيمة المنظمة المتداولة علناً ويتم تحديدها بضرب عدد أسهمها القائمة في سعر السهم الحالي في السوق المالي (Niego et al, 2021). وهي تعكس قيمة أسهم المنظمة في السوق.

الاستقرار المالي:

حالة يكون فيها النظام المالي أي الأسواق المالية والنظام المؤسسي المالي مقاوماً للصدمات الاقتصادية ومناسب لأداء وظائفه الأساسية بسلاسة، وإدارة المخاطر، وترتيب المدفوعات (Mexmonov, 2020). بدون الاستقرار المالي، تكون البنوك أكثر تردداً في تمويل وتشغيل مشاريع مختلفة ولربما أن تنحرف قيمة الأصول عن قيمها الجوهرية.

منهجية الدراسة:**منهج البحث:**

لقد تم إتباع المنهج السببي لإجراء هذه الدراسة للتعرف على أثر المخاطر المالية على القيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية من خلال الدور المعدل للاستقرار المالي، للفترة (2012-2021) م.

وقد بوشرت آلية القياس لمتغيرات البحث وفقاً للجدول التالي:

الجدول (1) متغيرات الدراسة

المتغير	طريقة الاحتساب	المرجع
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية / إجمالي الأصول	جمعان (2017)
مخاطر ائتمانية	مخصص تسهيلات / التسهيلات الائتمانية	مياد (2015)
مخاطر السيولة	الأصول السائلة / صافي التدفقات النقدية الخارجة	ملوح (2017)
المخاطر التشغيلية	صافي التدفق النقدي التشغيلي	حسين (2016)
الاستقرار المالي	نسبة كفاية رأس المال	الطائي (2016)
القيمة السوقية	سعر إغلاق السهم * عدد الأسهم	القليطي (2019)

مجتمع وعينة الدراسة:

شمل التطبيق في البحث البنوك الإسلامية الأردنية (البنك الإسلامي الأردني، بنك صفوة الإسلامي، والبنك العربي الإسلامي الدولي)، وتم تطبيق الدراسة خلال الفترة (2012-2021) م.

العمليات الإحصائية:

لقد قام الباحث باستخدام برنامج E- Views لمعالجة بيانات الدراسة إحصائياً، وتم استخدام الإحصاء الوصفي ومعامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات، وصولاً إلى اختبار الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

الإطار العام

مقدمة:

تم تعريف المخاطر على أنها فرص الوصول إلى أو حدوث نتيجة غير مرغوبة، سلبية أو حتى غير متوقعة لأي عمل أو نشاط من نشاطات المنظمة، أو احتمالية أن يتم وصف الأحداث المنظمة التي من الممكن أن تتسبب بخسارة على أنها "خطر" (Akomea- Frimpong et al, 2021). ويشير Chang and Zhang (2020) إلى أن المخاطر محتملة الحدوث في العمل التجاري، وإدارة هذه المخاطر ما هي إلا جانب أساسي لإدارة العمل التجاري الناجح، و تتمتع إدارة المنظمات بمستويات متفاوتة من التحكم فيما يتعلق بالمخاطر، حيث يمكن لإدارة المنظمة إدارة بعض المخاطر بشكل مباشر، من جهة أخرى، فإن هناك مخاطر خارجة عن سيطرة إدارة المنظمة إلى حد كبير، إلا أن الفكرة الرئيسية تبقى في أنه في بعض الأحيان يكون أفضل خيارات المنظمة هو محاولة توقع المخاطر المحتملة، وتقييم التأثير المحتمل على أعمال المنظمة، والاستعداد بخطة للرد على الأحداث السلبية. أكد Karydas and Xepapadeas (2019) أن هناك طرق عديدة لتصنيف المخاطر المالية للمنظمة وهي عادة ما تظهر على شكل أربعة مجالات رئيسية وهي "مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل"، أما Tsintsadze et al (2019) فقد أشاروا إلى أن المخاطر تظهر على ثلاثة أنواع وهي "مخاطر الأعمال، والمخاطر غير التجارية، والمخاطر المالية". وهناك العديد من تقنيات إدارة المخاطر التي تستخدمها

المنظمات المالية، والتي تشمل تجنب المخاطر بالاعتماد على دمج الأنشطة والعمليات المصنفة ضمن نفس المحفظة الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، هناك مخاطر أخرى يمكن أن يتم التغلب على آثارها باستخدام تقنيات أخرى مثل التحوط أو بيع المطالبات. ومع ذلك، قد يتعين على البنك قبول بعض المخاطر، والتي لا توجد طرق للتخلص منها أو تخفيفها أو تحويلها (Rosman, 2009).

المخاطر المالية: مفهومها

يشير Sjøfjell (2020) إلى مفهوم المخاطر المالية على أنها واحدة من أهم العناصر الموجودة داخل المنظمة العاملة والتي يجب الاهتمام بها ومتابعتها بشكل حثيث بغض النظر عن الحقل الذي تعمل به المنظمة والمكان الجغرافي الذي تشغله. ولهذا السبب، فقد ظهر في علم الإدارة ما هو معروف اليوم بإدارة المخاطر المالية Financial Risks Management FRM وتولييه الكثير من المنظمات أهمية كبيرة في جميع أنحاء العالم، وتركز إدارة المخاطر المالية على فهم تقنيات التحكم في المخاطر وأداء إدارة المخاطر، إضافة إلى إدراك ماهية المخاطر وأشكالها (Butt et al, 2022).

يعرف Huang وآخرون (2020) المخاطر المالية على أنها المخاطر التي تنطوي على خسارة مالية للمنظمة، وتنشأ المخاطر المالية بشكل عام بسبب عدم الاستقرار وخسائر متكررة في السوق المالية الناتجة عن التحركات في أسعار الأسهم والعملات وغير ذلك. ويشير Alieva وآخرون (2020) إلى أن المخاطر المالية تعد أحد أنواع المخاطر ذات الأولوية العالية لكل عمل تجاري، وتحدث المخاطر المالية بسبب تحركات السوق ويمكن أن تشمل تحركات السوق مجموعة من العوامل. بناءً على ذلك، يمكن تصنيف المخاطر المالية إلى أنواع مختلفة مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل والمخاطر القانونية. أما Komarek وآخرون (2020) فقد نظروا إلى المخاطر المالية على أنها قدرة المنظمة على إدارة ديونها والتزاماتها المالية، وعادة ما تنشأ المخاطر المالية نتيجة عدم الاستقرار أو الخسائر في السوق المالية أو التحركات في أسعار العملات والأسهم.

بشكل عام، فإن المخاطر المالية هي مخاطر تتمثل مبدئياً في عدم قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها المالية وسداد ديونها، يعني أن المستثمرين المحتملين سيخسرون الأموال المستثمرة في المنظمة، وكلما زادت ديون المنظمة زادت المخاطر المالية المحتملة (Svetlova and Thielmann, 2020).

من المعلوم أن المربحة، الاستصناع، الإجارة والتقسيت أو البيع بالتقسيت من ضمن منتجات التمويل الإسلامي، وهي تعتبر ببيع آجلة في دفتر البنك ولها مخاطر ائتمانية مختلفة مثل التعدي أو التقصير، أو انتهاء المضاربة ويصبح نصيب البنك كمثل الدين على العامل وهي من المخاطر الائتمانية.

أنواع المخاطر المالية:

تتنوع المخاطر المالية حسب مكانها في المنظمة وأثرها على أداء المنظمة المالي وغير المالي، وبشكل عام، يمكن تلخيص أنواع المخاطر المالية فيما يلي:

مخاطر رأس المال:

فقد أورد Tkachev وآخرون (2018) أن المخاطر المالية هي المخاطر التي تعترض المنظمة عند خسارة جزء من الاستثمار أو كله، وتشير مخاطر رأس المال إلى سلسلة الأصول بالكامل التي لا تخضع لضمان عودة كامل لرأس المال الأصلي، حيث إنه عند الاستثمار في الأسهم والسندات غير الحكومية والعقارات والسلع والأصول البديلة الأخرى، يواجه المستثمرون مخاطر رأس المال، أو حتى عندما تمول المنظمة مشروعاً ما، فإنها تعرض نفسها لاحتمال ألا ينتج المشروع عوائد كافية لتعويض الأموال المستثمرة.

وتعتبر مخاطر رأس المال من أهم أولويات مديري المشاريع والاستثمار في المنظمات، حيث يقوم واضعو الميزانية الرأسمالية بتحليل الاستثمارات المقترحة في مشروع ما، مثلاً، خط إنتاج جديد أو منتج جديد عن طريق نمذجة التدفقات النقدية المتوقعة مقابل متطلبات رأس مال المشروع. ويمكن لعملية تحليل المخاطر تحديد مخاطر رأس المال بالاعتماد على تغيير الافتراضات المتعلقة بالنموذج، حيث إنه لن تقوم أي منظمة عقلانية بالاستثمار في مشروع رأسمالي إذا أظهر النموذج مستوى غير مقبول من المخاطر على رأس المال الذي تم استثماره.

مخاطر ائتمانية:

أشار Naniz وآخرون (2019) أن المخاطر الائتمانية تظهر عندما يفشل البنك في الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف المقابلة، ويمكن تصنيف مخاطر الائتمان إلى مخاطر سيادية ومخاطر التسوية. تعزى المخاطر السيادية إلى سياسات الصرف الأجنبي للعملة الصعبة، من ناحية أخرى، تنشأ مخاطر التسوية عندما يقوم أحد الأطراف بالدفع بينما يفشل الطرف الآخر في الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليها. من الجدير بالذكر أن مخاطر الائتمان ما هي إلا المخاطر التي تتحمل مسؤوليتها البنوك بسبب تقديم الائتمان للعملاء ولاحقاً أن يقوم العميل بالتخلف عن الدفع، هنا يكون الحل الوحيد في أن يضمن البنك أن هناك تدفقا نقديا كافيا لديها من أجل سداد التزاماتها حتى في حال تخلف العملاء عن الدفع.

أما Ilyushina and Kovaleva (2020)، فقد أشاروا أنه وفي قطاع البنوك، فإنه عندما يدخل البنك في اتفاقية قرض فإنه يخلق خطراً على نفسه كمقرض من حيث إنه قد لا تتحقق شروط وأحكام السداد كما هو متفق عليه مع المدين وبالتالي تعثر المقرض عن السداد، والخسارة للبنك في حال تحول جزء من القروض المتعثرة إلى قروض هالكة.

مخاطر السيولة:

ينشأ هذا النوع من المخاطر من عدم إمكانية الوفاء بالالتزامات المالية وتظهر مخاطر السيولة على شكل مخاطر سيولة الأصول ومخاطر سيولة التمويل، وتظهر مخاطر السيولة في الأصول بسببين وهما عدم كفاية المشتريين أو عدم كفاية البائعين بالنظر إلى البيع والشراء على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك، يشير Kim وآخرون (2020) إلى أن مخاطر السيولة تظهر بشكل مخاطر سيولة الأصول ومخاطر سيولة التمويل التشغيلي، وتشير "سيولة الأصول" إلى السيولة النسبية التي تمكن المنظمة من تحويل أصولها إلى نقد في حالة وجود حاجة مفاجئة لسيولة نقدية، أما سيولة التمويل التشغيلي فهي تشير إلى التدفق النقدي اليومي. بشكل عام، فإن الانكماش العام أو الموسمي في الإيرادات ينظر له على أنه خطر كبير إذا أضحت المنظمة بشكل مفاجئ بدون سيولة كافية من أجل تسديد النفقات اللازمة من أجل مواصلة العمل، وهذا ما يفسر الأهمية الكبيرة لإدارة التدفق النقدي. هذا الأمر دفع المحللين والمستثمرين إلى النظر في مقاييس مختلفة مثل التدفق النقدي الحر من أجل تقييم المنظمات كاستثمار في الأسهم.

إن مخاطر السيولة ضمن البنوك الإسلامية تظهر بالنظر إلى التحديات في الحصول على السيولة النقدية من خلال الاقتراض بسعر فائدة مناسب للتمويل، وهذا ما يطلق عليه مسمى تمويل مخاطر السيولة أو بيع الأصول المتاحة. لذلك، هناك العديد من مشكلات السيولة التي تواجه البنوك الإسلامية للأسباب التالية (Ali et al., 2011):

1. قيود الشريعة الإسلامية على استخدام الأصول المتاحة، والتي يُنظر إليها على أنها ديون.
2. بطء تطور الأدوات في المنظمات المالية الإسلامية بسبب القيود العديدة بشأن تفاصيل العقد وعدم وجود سوق مال بين البنوك الإسلامية.
3. توفر البنوك التقليدية السيولة من خلال مقرض الملاذ الأخير (LLR)، وهو مفهوم يعتمد على سعر الفائدة المحرم بموجب الشريعة الإسلامية.

المخاطر التشغيلية:

كما يشير Panasyuk وآخرون (2021)، ينشأ هذا النوع من المخاطر من الإخفاقات التشغيلية مثل سوء الإدارة أو الفشل الفني، ويمكن تصنيف المخاطر التشغيلية إلى مخاطر الاحتيال ومخاطر النموذج. تُعزى مخاطر الاحتيال إلى الافتقار إلى الضوابط التي تحمي المنظمة. المخاطر التشغيلية هي احتمال تكبد خسارة بسبب الآثار السلبية للإجراءات أو الأنظمة أو السياسات التي يتم تبنيها في المنظمة ومن الممكن أن تشمل الأعطال الفنية، الاحتيال، وأخطاء الموظفين. بمعنى آخر، يُنظر إلى المخاطر التشغيلية على أنها مجموعة المخاطر التي من الممكن أن تكون نتيجة الأنشطة التجارية المنظمة المختلفة والتي تضم

مخاطر إدارة الأعمال بالإضافة إلى الدعاوى القضائية، مشكلات الموظفين، ومخاطر نموذج الأعمال للاستراتيجيات المتبنية والتي تكون غير دقيقة وغير كافية.

تندرج مخاطر الصيرفة الإسلامية بشكل رئيسي ضمن فئات الائتمان أو مخاطر التشغيل التي تؤثر عليها عملية صنع القرار في المؤسسة (Al-Tamimi & Al-Mazrooei, 2007).

القيمة السوقية: مفهومها وعلاقتها بالمخاطر المالية

يعرف Niego et al. (2021) القيمة السوقية على أنها مصطلح مستخدم لوصف قيمة الأصول أو قيمة المنظمة في السوق المالية وفقاً للمساهمين في السوق (القطاع) ويتم حساب القيمة السوقية للمنظمة من خلال ضرب عدد الأسهم المتداولة بسعر السوق الحالي. تستخدم القيمة السوقية عادة لوصف قيمة الأصول أو الشركة في السوق المالية، ويتم تحديدها بشكل متبادل من قبل المشاركين في السوق ويتم استخدامها بشكل متبادل للقيمة السوقية عند التعامل مع الأصول والشركات (Patra et al, 2018).

عرّف Bernat et al. (2021) القيمة السوقية على أنها سعر يمكن به بيع منتج أو خدمة ما في سوق تنافسي، هذا المفهوم هو الأساس للعديد من التحليلات المحاسبية لتحديد ما إذا كان يجب تدوين القيمة الدفترية للأصل، ويمكن تحديد القيمة السوقية بسهولة أكبر عندما يكون هناك عدد كبير من المشترين والبائعين الذين يشاركون في عمليات شراء وبيع منتجات مماثلة على أساس مستمر (Haque and Ntim, 2020). وأكد Meynkhard (2019) من جهته أن القيمة السوقية هي قيمة السوق للكيان العام، أي عدد أسهمه القائمة مضروباً في السعر الحالي الذي يتم تداول الأسهم به.

وفي هذا السياق، أكد (IFSB, 2005) أن البنوك الإسلامية معرضة لمخاطر السوق بسبب ظروف التداول غير المؤكدة التي يعملون في ظلها، أو من خلال الأنشطة التي يحاولون القيام بها لإنشاء سوق جديد لم يتم اختباره لمعرفة المخاطر في بيئة بلد معين.

مفهوم الاستقرار المالي في البنوك الإسلامية:

الاستقرار المالي هو أحد أكثر القضايا التي نوقشت على نطاق واسع في المراجعات الأدبية الاقتصادية منذ بدايات القرن المنصرم، وتم التعرف على أهمية التحليلات المتعلقة بالاستقرار المالي لأول مرة خلال الأزمات المالية الدولية في نهاية التسعينيات، وتعمّدت أيضاً من خلال الأزمة المالية والاقتصادية الناشئة في عام 2007، وقد دفعت هذه التطورات إلى الحاجة إلى استمرار تزويد الرأي العام المهني بأعلى صورة حديثة وموثوقة لحالة القطاع المالي لبلد معين (Mexmonov, 2020).

يشير Kim وآخرون (2020) إلى أن الاستقرار المالي هو حالة يكون فيها النظام المالي أي الأسواق المالية الرئيسية والنظام المؤسسي المالي مقاوماً للصدمات الاقتصادية ومناسب لأداء وظائفه الأساسية بسلاسة وإدارة المخاطر وترتيب المدفوعات.

Anadu و آخرون (2020) أشاروا إلى أن هناك تعريفات عديدة للاستقرار المالي و يشترك معظمها في أن الاستقرار المالي يتعلق بغياب الحلقات على المستوى التي يفشل فيها النظام المالي في العمل وقت الأزمات، أي الحاجة إلى المرونة في الأنظمة المالية. يؤكد Deku وآخرون (2019) إلى أن النظام المالي المستقر قادر على تخصيص الموارد بكفاءة، وتقييم وإدارة المخاطر المالية، والمحافظة على مستويات التوظيف بالقرب من المعدل الطبيعي للاقتصاد، والقضاء على تحركات الأسعار النسبية للأصول الحقيقية أو المالية التي ستؤثر على الاستقرار النقدي أو مستويات التوظيف. ويكون النظام المالي في نطاق من الاستقرار عندما يقوم بتبديد الاختلالات المالية التي تنشأ داخلياً أو نتيجة لأحداث معاكسة وغير متوقعة كبيرة (Giuzio et al, 2019). في حالة الاستقرار المالي، يكون بإمكان المنظمة أن تمتص الصدمات بشكل أساسي عن طريق آليات التصحيح الذاتي، مما يمنع الأحداث السلبية من إحداث تأثير مدمر على الاقتصاد الحقيقي أو على الأنظمة المالية الأخرى، حيث إن الاستقرار المالي أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي، حيث تتم معظم المعاملات في الاقتصاد الحقيقي من خلال النظام المالي.

تتجلى القيمة الحقيقية للاستقرار المالي بشكل أفضل في غيابه في فترات عدم الاستقرار المالي، حيث إنه خلال هذه الفترات تحجم البنوك عن تمويل المشاريع المربحة، وتنحرف أسعار الأصول بشكل مفرط عن قيمها الجوهرية، وقد لا تصل المدفوعات في الوقت المطلوب، الأمر الذي يمكن أن يقود إلى عدم الاستقرار الكبير ومن ثم إلى التضخم المفرط أو انهيار سوق الأسهم، كما يمكن أن يهز الثقة بشدة في النظام المالي والاقتصادي (Allen et al, 2020).

الدراسات السابقة:

-دراسة وهدان (2017)، والتي هدفت لبيان أثر المخاطر المالية (مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، ومخاطر كفاية رأس المال) على الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على الملكية، العائد على السهم، ومعدل دوران السهم) لقطاع البنوك التجارية الأردنية (13 بنك) للفترة 2008-2015. بالاعتماد على المنهج الإحصائي الوصفي ومن خلال الاستعانة ببرامج التحليل الإحصائي E. views توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المخاطر المالية لها أثر كبير على الأداء المالي للبنوك وتحديداً (مخاطر الائتمان ومخاطر كفاية رأس المال)، أما الأقل تأثيراً فكانت (مخاطر السيولة ومخاطر الفائدة) والتي ثبت أنها لا تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك كونها مقننة بضوابط وقوانين لجنة بازل.

-دراسة فلاح (2018)، هدفت لبيان أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية العاملة في سوريا بين عامي 2009-2015. وتمثلت المخاطر المالية والتشغيلية بمخاطر السيولة، المخاطر الائتمانية، والمخاطر التشغيلية. وأثبتت الدراسة وجود علاقة

عكسية بين مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية على ربحية البنوك، بينما ثبت وجود علاقة طردية بين المخاطر الائتمانية والربحية.

-دراسة عبد العليم (2014)، حاولت الوقوف على دور إدارة المخاطر المالية وأثرها على أداء البنوك التجارية في جمهورية مصر العربية للفترة 2004-2012. وتم الاعتماد على أسلوب تحليل الارتباط وتحليل الانحدار المتعدد من أجل الوصول إلى معنوية العلاقة بين المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة بين إدارة المخاطر المالية تعزى إلى (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، وكفاءة استخدام الأموال) على أداء البنوك التجارية في جمهورية مصر العربية.

-دراسة أبداح (2020)، هدف الباحث إلى فحص أثر إدارة مخاطر الائتمان ضمن أبعادها على الأداء المالي للبنوك بأبعاد مختلفة (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية و ربحية السهم (في البنوك التجارية الأردنية)، و تم تطبيق الدراسة على عينة من 13 بنكا تجاريا أردنيا مدرجا في بورصة عمان و تم استبعاد البنوك الإسلامية لعدم مناسبة بياناتها للدراسة، و توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك أثرا لإدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية الأردنية الأمر الذي يمتد تأثيره وصولاً حتى الاستقرار المالي و الذي يعد واحد من أهم مؤشرات الأداء في البنوك.

-دراسة مناد وسايح (2021) والتي هدفت لبيان أثر المخاطر المالية على ربحية واستقرار البنوك الكويتية الإسلامية خلال الفترة 2012-2019. وتم تطبيق الدراسة بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بالمصارف الإسلامية في الكويت، ومن خلال الوقوف على أبعاد المخاطر المالية المتمثلة في (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية) توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المخاطر المالية تؤثر على ربحية واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية وأكثرها تأثيراً كان مخاطر الائتمان.

-دراسة Al-Qahtani and Mayes (2018)، فقد قام الباحثان باستخدام عينة مكونة من 76 مصرفاً من منطقة مجلس التعاون الخليجي، وتم استخدام المقاييس المحاسبية وكذلك مقاييس السوق للاستقرار المالي لفحص ما إذا كانت البنوك الإسلامية قد تفوقت على البنوك التقليدية في وقت الأزمات المالية خلال الفترة 2000-2013. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الفرق بين النوعين من المصارف لم يكن كبيراً في البداية خلال الأزمة المالية العالمية GFC. ومع ذلك، عندما امتدت الأزمة المالية إلى الاقتصاد الحقيقي خلال المراحل اللاحقة من الأزمة، فقد عانت البنوك الإسلامية من مستوى أعلى بكثير من عدم الاستقرار المالي مقارنة بالبنوك التقليدية. هذه النتيجة تنطبق على البنوك الكبيرة ولكن ليس للبنوك الإسلامية الصغيرة، حيث أظهرت البنوك الإسلامية الصغيرة تعاملًا أفضل نسبيًا مع الانكماش الاقتصادي من البنوك الإسلامية الكبيرة، مما يدعم الحجة القائلة بأن البنوك

الإسلامية تكون أكثر استقرارًا عندما تعمل على نطاق صغير ولكنها تفقد هذا الاستقرار عندما تزيد من حجم عملياتها. وبالتالي، في حين أن البنوك الإسلامية ربما أفلتت من تداعيات البيئة المالية شديدة التقلب، إلا أنها لم تسلم من أزمة كبيرة في القطاعات الاقتصادية الحقيقية.

دراسة Degl'Innocenti وآخرون (2018) هدفت إلى تقديم أدلة دقيقة على تأثير التنافسية والاستقرار المالي على مستويات القدرة على الابتكار للبنوك (التغير التكنولوجي) خلال الأزمة المالية العالمية (GFC) في 2007-2008. وتم استخدام مؤشر المراكز المالية العالمية لقياس القدرة التنافسية للأعمال لـ 45 مركزًا ماليًا. أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية وغير خطية بين تنافسية المراكز المالية واستقرار البنوك ومستويات القدرة على الابتكار. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن قدرة البنوك على زيادة الاستقرار جنباً إلى جنب مع استقرار المراكز المالية في بيئة تنافسية للغاية تعمل كإجراء وقائي ضد الآثار السلبية على هذه المراكز.

نتائج الدراسة:

لقد تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة، وقد تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

جدول (2) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.04942	1.096	مخاطر رأس المال
0.01267	0.0211	مخاطر ائتمانية
2.70128	1.5304	مخاطر السيولة
0.51792	7.8501	المخاطر التشغيلية
0.34179	8.5277	القيمة السوقية
9.31670	24.9023	الاستقرار المالي

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لمتغير مخاطر رأس المال يبلغ (0.1096) بانحراف معياري يبلغ 0.049، والمتوسط الحسابي لمتغير مخاطر ائتمانية يبلغ (0.0211) بانحراف معياري يبلغ 0.013. ويبلغ المتوسط الحسابي لمتغير مخاطر السيولة (1.5304) بانحراف معياري يبلغ (2.70128)، أما المتوسط الحسابي لمتغير المخاطر التشغيلية فيبلغ (7.8501) بانحراف معياري (0.51792)، والمتوسط الحسابي لمتغير القيمة السوقية (8.5277) بانحراف معياري يبلغ (0.34179)، والمتوسط الحسابي لمتغير الاستقرار المالي (24.90) بانحراف معياري يبلغ (9.3167).

وقد قام الباحث باستخراج مصفوفة ارتباط بيرسون لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول (3) مصفوفة ارتباط بيرسون للمتغيرات المستقلة

القيمة السوقية	مخاطر رأس المال	مخاطر ائتمانية	مخاطر السيولة	المخاطر التشغيلية	الاستقرار المالي
القيمة السوقية	1.000000				

	30				
مخاطر رأس المال	-0.739659	1.000000			
	0.0000	-----			
	30	30			
مخاطر ائتمانية	0.109409	-0.246886	1.000000		
	0.5649	0.1884	-----		
	30	30	30		
مخاطر السيولة	0.090245	-0.050522	0.161682	1.000000	
	0.6353	0.7909	0.3933	-----	
	30	30	30	30	
المخاطر التشغيلية	0.231166	-0.468761	0.162089	0.007488	1.000000
	0.2190	0.0090	0.3921	0.9687	-----
	30	30	30	30	30
الاستقرار المالي	-0.732227	0.904360	-0.353314	-0.085493	-0.447080
	0.0000	0.0000	0.0555	0.6533	0.0133
	30	30	30	30	30

تشير مصفوفة الارتباط أعلاه إلى أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية وبين مخاطر رأس المال حيث تبين أن العلاقة قوية وذات اتجاه عكسي، كما تبين أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية وبين الاستقرار المالي حيث تبين أن العلاقة قوية وذات اتجاه عكسي.

ولاختبار مدى وجود ارتباط متداخل بين المتغيرات المستقلة بعضها مع بعض Multicollenarity فقد تم استخدام اختبار VIF، حيث تبين أن قيمته أقل من 10، كما أن قيمة Tolerance تزيد عن 0.10 (Gujarati & Porter, 2009). مما يدل على عدم وجود Multicollenarity بين متغيرات الدراسة، وهذا يوضحه الجدول التالي:

جدول (4) اختبار Multicollenarity

Collinearity Statistics		Model
VIF	Tolerance	
1.334	.750	مخاطر رأس المال
1.094	.914	مخاطر ائتمانية
1.028	.973	مخاطر السيولة
1.286	.777	المخاطر التشغيلية

اختبار الفرضيات:

H01: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للمخاطر المالية على القيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية:

لقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية أعلاه حيث تم التوصل إلى ما يلي:

جدول (5) تحليل الانحدار المتعدد

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
مخاطر رأس المال	-5.692263	1.044100	-5.451838	0.0000
مخاطر ائتمانية	-2.183382	3.689974	-0.591707	0.5594
مخاطر السيولة	0.007947	0.016769	0.473944	0.6397
المخاطر التشغيلية	-0.093701	0.097845	-0.957643	0.3474
Constant	9.920746	0.829225	11.96388	0.0000
R-squared	0.572749	Mean dependent var	8.527667	
Adjusted R-squared	0.504389	S.D. dependent var	0.341787	
S.E. of regression	0.240617	Akaike info criterion	0.139792	
Sum squared resid	1.447415	Schwarz criterion	0.373325	
Log likelihood	2.903120	Hannan-Quinn criter.	0.214501	
F-statistic	8.378396	Durbin-Watson stat	0.379004	
Prob(F-statistic)	0.000197			

نلاحظ من الجدول أعلاه إلى أن قيمة $F\text{-statistic} = 8.378396$ ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 مما يدل على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر المالية على القيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية، كما تبين أن قيمة $t\text{-Statistic}$ بالنسبة لمتغير مخاطر رأس المال ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بينما قيمتها ليست ذات دلالة إحصائية عند باقي المتغيرات.

كما تبين أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبة 58.59% من التغير في المتغير التابع حيث تبين أن $R\text{-squared} = 0.585908$ والمعادلة هي:

القيمة السوقية = $11.96388 - 5.451$ (مخاطر رأس المال) - 0.592 (مخاطر ائتمانية) + 0.474 (مخاطر السيولة) - 0.0958 (المخاطر التشغيلية).

H02: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للمتغير المعدل (الاستقرار المالي) على العلاقة بين المخاطر المالية و القيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية: لقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية أعلاه حيث تم التوصل إلى ما يلي:

جدول (6) اختبار H02

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
مخاطر رأس المال	-2.975988	2.142747	-1.388866	0.1776
مخاطر ائتمانية	-3.836939	3.790260	-1.012316	0.3215
مخاطر السيولة	0.006780	0.016437	0.412500	0.6836
المخاطر التشغيلية	-0.100368	0.095908	-1.046495	0.3058
الاستقرار المالي	-0.016756	0.011617	-1.442384	0.1621
Constant	10.12936	0.824649	12.28324	0.0000
R-squared	0.606831	Mean dependent var		8.527667
Adjusted R-squared	0.524921	S.D. dependent var		0.341787
S.E. of regression	0.235580	Akaike info criterion		0.123326
Sum squared resid	1.331953	Schwarz criterion		0.403565
Log likelihood	4.150114	Hannan-Quinn criter.		0.212977
F-statistic	7.408494	Durbin-Watson stat		0.484040
Prob(F-statistic)	0.000252			

نلاحظ من الجدول أعلاه إلى أن قيمة $F\text{-statistic} = 7.408494$ ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 مما يدل على وجود دلالة الإحصائية بالنسبة لنموذج الدراسة، كما تبين أن قيمة $t\text{-Statistic}$ بالنسبة لمتغير الاستقرار المالي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 مما يدل على عدم وجود دور معدل للاستقرار المالي يؤثر على العلاقة بين المخاطر المالية والقيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية.

والمعادلة هي: القيمة السوقية = $12.283 - 1.389$ (مخاطر رأس المال) - 1.012 (مخاطر ائتمانية) + 0.413 (مخاطر السيولة) - 1.046 (المخاطر التشغيلية) - 1.44 (الاستقرار المالي) الخاتمة:

انطلقت الدراسة كمحاولة للوقوف على المخاطر المالية بأبعادها (مخاطر رأس المال، مخاطر ائتمانية، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية) وأثرها على القيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية من خلال الدور المعدل للاستقرار المالي. تبنت الدراسة المنهج السببي من أجل الوقوف على الدور المعدل للاستقرار المالي على العلاقة بين المخاطر المالية بمتغيراتها والقيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية. تمثل مجتمع الدراسة بمجموع البنوك الإسلامية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. قام الباحث بتبني المنهج الكمي من خلال استخدام برنامج E- Views لمعالجة بيانات الدراسة إحصائياً، حيث تم استخدام كل من

الإحصاء الوصفي ومعامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات، وصولاً إلى اختبار الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى قبول الفرضية الرئيسية بناءً على النتائج التي تم الوصول إليها وثبت وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمخاطر المالية على القيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية، من جهة أخرى، توصلت الدراسة على نتيجة أخرى مفادها عدم وجود دور معدل للاستقرار المالي يؤثر على العلاقة بين المخاطر المالية والقيمة السوقية للبنوك الإسلامية الأردنية وهو ما توافق مع دراسة كل من مناد وسايح (2021) ودراسة أبداح (2020).

كما أشارت الدراسة إلى وجود تفاوت في التأثير لأبعاد المخاطر المالية على القيمة السوقية للبنوك محل الدراسة، إلا أنه وبشكل عام، فقد ثبت من خلال نتائج الدراسة أن المخاطر المالية من شأنها التأثير على القيمة السوقية للبنوك ولم يكن هناك دور للاستقرار المالي في العلاقة التي جمعت بين المخاطر المالية والقيمة السوقية للبنوك. وأكدت الدراسة أن المخاطر المالية تؤثر على البنوك من ناحية كونها لاعبا رئيسيا في تعبئة المدخرات وتوظيفها في مختلف الاستثمارات ضمن مختلف القطاعات الاقتصادية المختلفة، هذا الدور الرئيسي يلزم أن يكون ضمن حالة من الاستقرار والثبات، وأي تأثير مالي من شأنه أن يعرض القيمة السوقية للبنك للخطر على اعتبار أن المخاطر المالية هي واحدة من أكثر أنواع المخاطر حساسية والتي يلزم السيطرة عليها وإدارتها بالطريقة الصحيحة وهذه النتائج وافقت ما جاء في دراسة Allen وآخرون (2020).

إن القيمة السوقية أحد أهم الأمور بالنسبة للبنوك، وتكمن علاقتها بالمخاطر المالية في كونها تمنح أصحاب العلاقة الفرصة لتقييم ومعرفة فرص وحجم الاستثمارات المتاحة كما أنها تحدد آلية مقارنة البنك بمنافسيه في السوق. من هنا تتضح الفكرة في أن المخاطر المالية لها تأثير مباشر على القيمة السوقية، فهي التي تحدد قيمة البنك في السوق وسعر أسهمه، كما أنها تساهم في تحديد مدى استقراره في المجال من خلال النظر إلى قدرته على مواجهة أي مخاطر مالية ممكنة والتعامل معها والخروج منها بأقل الخسائر متوافقاً مع دراسة Deku وآخرون (2019).

التوصيات:

توصي الدراسة بناءً على نتائجها ما يلي:

1. تبني سياسة فعالة عند منح الائتمان يضمن فيها البنك وجود توازن بين زيادة الأرباح وخفض مخاطر التعثر في السداد.
2. تدريب الموظفين في البنوك على آلية إدارة المخاطر المالية وتمييزها من أجل اتخاذ القرارات المالية المناسبة.
3. ضرورة التركيز على إدارة مخاطر الائتمان وإدارة مخاطر السيولة من أجل تحقيق الاستقرار المالي.
4. وضع سياسة فاعلة في منح الائتمان تحقق توازناً بين زيادة أرباح البنك وتقليل مخاطر عدم السداد في ظل الظروف الاقتصادية في المملكة.
5. إجراء دراسات أخرى عن موضوع الدراسة بالتطبيق على قطاع البنوك التجارية الأردنية.
6. إجراء دراسة مقارنة بين نتائج هذه الدراسة ودراسة أخرى تطبق على البنوك التجارية في الأردن.

1. المراجع العربية:

- أبداح، آء. (2020). أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
- جمعان، نجا (2017). نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، 3(17)، 162-242.
- حسين، أريج (2016). قياس مخاطر التشغيل على وفق المتطلبات الدولية - بحث تطبيقي على مصرف بغداد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الأول، 12(1)، 1-25.
- الطائي، إسماء (2016). ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، 5(20)، 180-202.
- عبد العليم، محمد (2014). تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الأزهر، العدد 12
- فلاح، فاطمة (2018). أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية.
- القليطي، إبراهيم (2019). تأثير الإفصاح عن المخاطر على القيمة السوقية للشركة - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 3(2)، 52-73.
- ملوح، دينا (2017). مدى كفاية مقاييس مخاطر السيولة لاتخاذ القرارات في المصارف الخاصة السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
- مناد، بولنوار إلياس زكريا وسايح، حمزة (2021). المخاطر المصرفية وأثرها على ربحية المصارف الإسلامية لدول الخليج - الكويت أنموذجاً -: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة 2012-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، 15(2)، 64-85.

- مياد، محمد (2015). التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
- وهدان، ثائر فتحي محمد. (2017). أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء الخاصة – الأردن.

2.المراجع الأجنبية:

- Akomea-Frimpong, I., Jin, X., & Osei-Kyei, R. (2021). Managing financial risks to improve financial success of public—private partnership projects: a theoretical framework. *Journal of Facilities Management*. DOI 10.1108/JFM-03-2021-0036
- Alieva, B., Saparbayev, A., Zhanibekova, G., Noiyanov, M., & Kim, V. (2020). Methodology for managing financial risks of Kazakhstan enterprises. In *E3S Web of Conferences* (Vol. 159, p. 04018). EDP Sciences.
- Ali, k., Akhtar, M. F., & Sadaqat, S. (2011). Financial and Non-Financial Business Risk Perspectives – Empirical Evidence from Commercial Banks. *Middle Eastern Finance and Economics*, (11), 150-160.
- Allen, T., Dees, S., Caicedo Graciano, C. M., Chouard, V., Clerc, L., de Gaye, A., ... & Vernet, L. (2020). Climate-related scenarios for financial stability assessment: An application to France.
- Alqahtani, F., & Mayes, D. G. (2018). Financial stability of Islamic banking and the global financial crisis: Evidence from the Gulf Cooperation Council. *Economic Systems*, 42(2), 346-360.
- Al-Tamimi, H. H., & Al-Mazrooei, F. M. (2007). "Banks' risk management: a comparison study of of Credit Derivatives by Large US Banks. *The European Journal of Finance*, 13(5), 483-500
- Anadu, K., Kruttli, M., McCabe, P., & Osambela, E. (2020). The shift from active to passive investing: Risks to financial stability?. *Financial Analysts Journal*, 76(4), 23-39.
- Bernath, C., Deac, G., & Sensfuß, F. (2021). Impact of sector coupling on the market value of renewable energies—A model-based scenario analysis. *Applied Energy*, 281, 115985.
- Butt, M. A., Ayub, H., Latif, B., Asif, F., Shabbir, M. S., & Raja, A. A. (2022). Financial risks and performance of conventional and Islamic banks: Do reputational risk matters?. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*. 13 (4),581-595. <https://doi.org/10.1108/JIABR-10-2020-0336>.
- Chang, C. P., & Zhang, L. W. (2020). Do natural disasters increase financial risks? An empirical analysis. *Buletin Ekonomi Moneter Dan Perbankan*, 23, 61-86.
- Cheng, X., Liu, S., Sun, X., Wang, Z., Zhou, H., Shao, Y., & Shen, H. (2021). Combating emerging financial risks in the big data era: A perspective review. *Fundamental Research*, 1(5), 595-606.

- Crona, B., Folke, C., & Galaz, V. (2021). The Anthropocene reality of financial risk. *One Earth*, 4(5), 618-628.
- D'Orazio, P., & Popoyan, L. (2019). Fostering green investments and tackling climate-related financial risks: Which role for macroprudential policies?. *Ecological Economics*, 160, 25-37.
- Degl'Innocenti, M., Grant, K., Šević, A., & Tzeremes, N. G. (2018). Financial stability, competitiveness and banks' innovation capacity: Evidence from the Global Financial Crisis. *International review of financial analysis*, 59, 35-46.
- Deku, S. Y., Kara, A., & Zhou, Y. (2019). Securitization, bank behaviour and financial stability: A systematic review of the recent empirical literature. *International Review of Financial Analysis*, 61, 245-254.
- Djeundje, V. B., & Crook, J. (2019). Dynamic survival models with varying coefficients for credit risks. *European Journal of Operational Research*, 275(1), 319-333.
- Giuzio, M., Krušec, D., Levels, A., Melo, A. S., Mikkonen, K., & Radulova, P. (2019). Climate change and financial stability. *Financial Stability Review*, 1.
- Gujarati, D.N. and Porter, D.C. (2009) *Basic Econometrics*. 5th Edition, McGraw Hill Inc., New York
- Gregory, J., & Sovacool, B. K. (2019). The financial risks and barriers to electricity infrastructure in Kenya, Tanzania, and Mozambique: A critical and systematic review of the academic literature. *Energy policy*, 125, 145-153.
- Haque, F., & Ntim, C. G. (2020). Executive compensation, sustainable compensation policy, carbon performance and market value. *British Journal of Management*, 31(3), 525-546.
- Huang, X., Zhang, C. Z., & Yuan, J. (2020). Predicting extreme financial risks on imbalanced dataset: A combined Kernel FCM and Kernel SMOTE based SVM classifier. *Computational Economics*, 56(1), 187-216.
- IFSB. (2005). *Guiding Principles of Risk Management for Institutions (Other than Insurance Institutions) Offering Only Islamic Financial Services*. Kuala Lumpur: ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD
- Ilyushina, E. A., & Kovaleva, A. G. (2020). Financial risks: concept, classification and methods of reducing. *Язык в сфере профессиональной коммуникации. — Екатеринбург, 2020*, 43-48.
- Karydas, C., & Xepapadeas, A. (2019). Climate change financial risks: pricing and portfolio allocation (No. 19/327). *Economics Working Paper Series*.
- Kim, H., Batten, J. A., & Ryu, D. (2020). Financial crisis, bank diversification, and financial stability: OECD countries. *International Review of Economics & Finance*, 65, 94-104.

- Kim, H., Liew, D., & Goodall, S. (2020). Cost-effectiveness and financial risks associated with immune checkpoint inhibitor therapy. *British Journal of Clinical Pharmacology*, 86(9), 1703-1710.
- Kim, S., & Na, H. (2018). Higher-moment liquidity risks and the cross-section of stock returns. *Journal of Financial Markets*, 38, 39-59.
- Komarek, A. M., De Pinto, A., & Smith, V. H. (2020). A review of types of risks in agriculture: What we know and what we need to know. *Agricultural Systems*, 178, 102738.
- Mexmonov, S. (2020). The Ways to Ensure the Financial Stability of Agriculture under Conditions of Modernization of the Economy. *Архив научных исследований*, 33(1).
- Meynkhard, A. (2019). Fair market value of bitcoin: Halving effect. *Investment Management and Financial Innovations*, 16(4), 72-85.
- Naniz, K. R., Martynova, T. A., & Deynega, V. N. (2019, January). Matrix assessment method for financial risks. In *International Scientific Conference "Far East Con" (ISCFEC 2018)* (pp. 724-729). Atlantis Press.
- Niego, A. G., Rapior, S., Thongklang, N., Raspé, O., Jaidee, W., Lumyong, S., & Hyde, K. D. (2021). Macrofungi as a nutraceutical source: Promising bioactive compounds and market value. *Journal of Fungi*, 7(5), 397.
- Panasyuk, A., Shatokhin, M., Kuleshov, S., & Matyunin, L. (2021). Strategic Analysis of Financial Risks in the Conditions of the Existing Macroeconomic Dynamics. In *SHS Web of Conferences* (Vol. 110). EDP Sciences.
- Patra, J. K., Das, G., Lee, S., Kang, S. S., & Shin, H. S. (2018). Selected commercial plants: A review of extraction and isolation of bioactive compounds and their pharmacological market value. *Trends in Food Science & Technology*, 82, 89-109.
- Rosman, R. (2009). Risk Management Practices and Risk Management Processes of Islamic Banks: A Proposed Framework. *International Review of Business Research Papers*, 5(1), 242-254.
- Sjåfjell, B. (2020). The Financial Risks of Unsustainability: A Research Agenda. *University of Oslo Faculty of Law Research Paper*, (2020-18), 21-05.
- Smith, G. S., Ascui, F., O'Grady, A. P., & Pinkard, E. (2021). Materiality Assessment of Natural Capital Risks in Australian Forestry. *Current Forestry Reports*, 1-23.
- Svetlova, E., & Thielmann, K. (2020). Financial risks and management. *International Encyclopedia of Human Geography*, 5, 139-145.
- Syed, A. M., Ahmad, S., Alaraifi, A., & Rafi, W. (2021). Identification of operational risks impeding the implementation of eLearning in higher education system. *Education and Information Technologies*, 26(1), 655-671.

- Tkachev, S. I., Voloshchuk, L. A., Melnikova, Y. V., Pakhomova, T. V., & Rubtsova, S. N. (2018). Economic and Mathematical Modeling of Quantitative Assessment of Financial Risks of Agricultural Enterprises. *Journal of Applied Economic Sciences*, 13(3).
- Tsintsadze, A., Glonti, V., Oniani, L., & Ghoghoberidze, T. (2019). Empirical analysis of financial and non-financial risks of the commercial bank. *European Journal of Sustainable Development*, 8(2), 101-101.
- Valaskova, K., Kliestik, T., & Kovacova, M. (2018). Management of financial risks in Slovak enterprises using regression analysis. *Oeconomia Copernicana*, 9(1), 105-121.

أثر التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية

أ.د غسان سالم الطالب**

جمال الحاج محمد*

تاريخ قبول البحث: 2022/12/7م

تاريخ وصول البحث: 2022/9/15م

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التقارير المتكاملة ممثلة في (الإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، والأداء الفعلي) في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات الأولية من خلال التقارير السنوية الخاصة بالمصارف الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة (2010 – 2020)، وذلك باستخدام أسلوب تحليل المحتوى، كما تم استخدام برمجية E-Views لمعالجة البيانات الأولية وتحليلها واختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر دال إحصائياً للتقارير المتكاملة بدلالة أبعادها (الإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، والأداء الفعلي) في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية. وأوصت الدراسة بتوجيه إدارة المصارف الإسلامية الأردنية نحو تبني التقارير المتكاملة في الإفصاح عن معلوماتها العامة والجوهرية وإستراتيجياتها، والاهتمام بشكل أكبر بتنمية الحصة السوقية للمصرف وتعظيمها. الكلمات المفتاحية: التقارير المتكاملة، الحصة السوقية، المصارف الإسلامية الأردنية.

The Impact of Integrated Reports on the Market Share of Jordanian Islamic banks

Abstract

The study aimed to measure the impact of integrated reports represented in (public disclosures, governance reports, strategy, risks and opportunities, and actual performance) on the market share of Islamic banks in Jordan, by following the descriptive analytical approach. The primary data was collected through the annual reports of Islamic banks, which represent the study sample during the period (2010-2020), using the content analysis method. E-Views software was also used to process and analyze the raw data and test hypotheses. The study found a statistically significant impact of integrated reports in terms of their dimensions (public disclosures, governance reports, strategy, risks and opportunities, and actual performance) on the market share of Islamic banks in Jordan. The study recommended directing the management of Jordanian Islamic banks towards adopting integrated reports in the disclosure of their general and essential information and strategies, and paying more attention to developing and maximizing the market share of the bank.

Keywords: integrated reports, market share, Jordanian Islamic banks

* باحث.

**أستاذ دكتور، قسم المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية

1- المقدمة:

تعد التقارير المالية المصدر الرئيس للعديد من المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية للمنظمة، والتي تعبر عن أدائها المالي واستقرارها على المدى البعيد وقدرتها على النمو (Lateckova et al., 2017)، وقد أثبتت الأحداث والتغيرات السريعة التي شهدتها بيئة الأعمال عدم كفاية المحتوى المعلوماتي لهذه التقارير في تلبية احتياجات ومتطلبات أصحاب العلاقة من المعلومات، حيث ازدادت الحاجة للمعلومات غير المالية بطابعها الكمي والنوعي ذات البعد الاجتماعي والبيئي والحوكعي والإستراتيجي والمستدام بجانب المعلومات المالية، وأصبحت من العناصر الرئيسة التي تدعم عملية صنع القرارات (Iredele, 2019).

فعلى الرغم من إلحاق هذه التقارير بتقارير منفصلة تكشف عن هذه المعلومات، إلا أنها تفتقر للتكامل بين إستراتيجية الشركة وأدائها المالي وغير المالي، ولهذا كان لا بد من توجه المنظمات نحو تبني تقارير الأعمال المتكاملة ((Integrated Business Reports (IR)، حيث أجمعت العديد من المنظمات المهنية على أن هذه التقارير تعد بمثابة الحل الإبداعي والأمثل لمعالجة القصور في إفصاحات التقارير المالية، والذي من شأنه أن يزيد من ملائمة التقارير المالية للاستثمارات طويلة الأجل، وذلك من خلال توفير المعلومات المالية والبيئية والاجتماعية والإستراتيجية والاستدامة التي تدعم عملية تقييم الأداء المالي والتشغيلي بالشكل الأمثل، وتساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية (إبراهيم، 2020).

وتظهر أهمية دمج هذه التقارير في تقرير موحد لكافة الأطراف ذات العلاقة في زيادة شفافية المنظمة، كما أن زيادة المحتوى المعلوماتي للتقارير يعد بمثابة قوة دفع نحو توليد القيمة للمنظمة ومشاركة المخاطر، حيث تمثل هذه التقارير أحد الأساليب التي تسهم في الحفاظ على علاقات قوية ومتينة مع أصحاب رؤوس الأموال، ذلك أن الإفصاح عن المعلومات بطريقة غير مباشرة يعمل على تقليل عدم التناسق في المعلومات وفقد الثقة في المنظمة، كما أن محتوى هذه التقارير يعكس وضع المنظمة، مما يسهم في زيادة الثقة للاستثمار في المنظمة، وبالتالي تعظيم قيمتها وزيادة حصتها السوقية (السعدي، 2021). ومن هنا، فقد ارتأى الباحث دراسة أثر التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.

2- أهمية الدراسة:

توضح أهمية التقارير المتكاملة والمحتوى المعلوماتي الذي تتضمنه في تعزيز الشفافية، وتحسين علاقتها مع كافة الأطراف، مما يساهم في توليد القيمة للمنظمة وتعظيمها وتحسين موقفها التنافسي، وخاصةً في ظل التوجهات الحديثة للمنظمات والهيئات المعنية في تشجيع الممارسات التي تعزز التقرير عن الأعمال بصورة متكاملة. وتوضح هذه الدراسة الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، والذي يعتبر أحد أهم المؤشرات التي تعزز المركز التنافسي للمصرف، مما بات يتوجب عليها العمل على تنميتها وتحسينها لضمان ديمومتها واستمرارها.

كما تبرز أهمية الدراسة في كونها قد تعتبر مرجعاً للعديد من الباحثين والدارسين ومجالاً خصباً للبحوث والدراسات المستقبلية في موضوع التقارير المتكاملة وأثره في الحصة السوقية في المصارف الإسلامية الأردنية، حيث لاحظ الباحث ندرة الدراسات التي بحثت في العلاقة بين التقارير المتكاملة والحصة السوقية بشكل مباشر، وفي البيئة الأردنية بالتحديد. وتتضح أهمية الدراسة أيضاً من خلال تناولها لأحد أهم القطاعات الاقتصادية في الدولة والمتمثل بالقطاع المصرفي، حيث أجريت هذه الدراسة على المصارف الإسلامية الأردنية.

3- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف إلى قياس أثر التقارير المتكاملة ممثلة في (الإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، الأداء الفعلي) في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.

4- مشكلة الدراسة:

يعد النمو والاستمرارية من الأهداف التي تضعها المنظمات بشكل عام في أعلى سلم أولوياتها، وتولها القدر الكبير من التركيز والاهتمام، وتحقيق هذا الهدف يتطلب منها مواكبة التطورات السريعة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، وتحقيق التوازن بين أهداف كافة الأطراف المرتبطة بعلاقات معها من مساهمين ومستثمرين وعملاء وغيرهم، وتلبية احتياجاتهم من المعلومات المالية وغير المالية والتي تعبر عن أنشطتها وعملياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومركزها المالي والمخاطر المتوقعة حدوثها وخططها المستقبلية، حيث إن توفير هذه المعلومات من شأنه أن يعزز من القدرة على اتخاذ القرارات الملائمة، مما يساهم في توليد القيمة المضافة للمصرف وتعظيم حصتها السوقية.

ولهذا، بات من الضروري على المنظمات بشكل عام، والمصارف الإسلامية بشكل خاص الاستناد على تقارير أعمال متكاملة، وذلك لما لها من دور في الكشف عن أنشطة وعمليات المصرف، بما يتيح المجال أمام الأطراف المعنية معرفة وإدراك كيفية إدارة المصرف لأنشطته وعملياته المتعددة، وتقييم مستوى أدائها، وتحديد قدرتها على توليد القيمة والمحافظة عليها وتعظيمها، وتحسين قرارات الإدارة، مما يترتب عليه دعم وتعزيز أدائها.

ونظراً للأهمية التي تحظى بها المصارف الإسلامية الأردنية في المجتمع، فمن الأجدر بها زيادة مستوى الاهتمام بهذه التقارير لتضمن استمرارية ولاء العملاء، والمحافظة على قدرتها التنافسية، كما بات يتوجب عليها العمل على تنمية وتحسين حصتها السوقية لتضمن ديمومتها واستمرارها، حيث لاحظ الباحث ومن خلال مراجعة التقارير المالية وجود تباين بين المصارف الإسلامية الأردنية في حصتها السوقية، على الرغم من انتمائها لذات بيئة العمل، وتشابه الظروف والمتغيرات المحيطة بها.

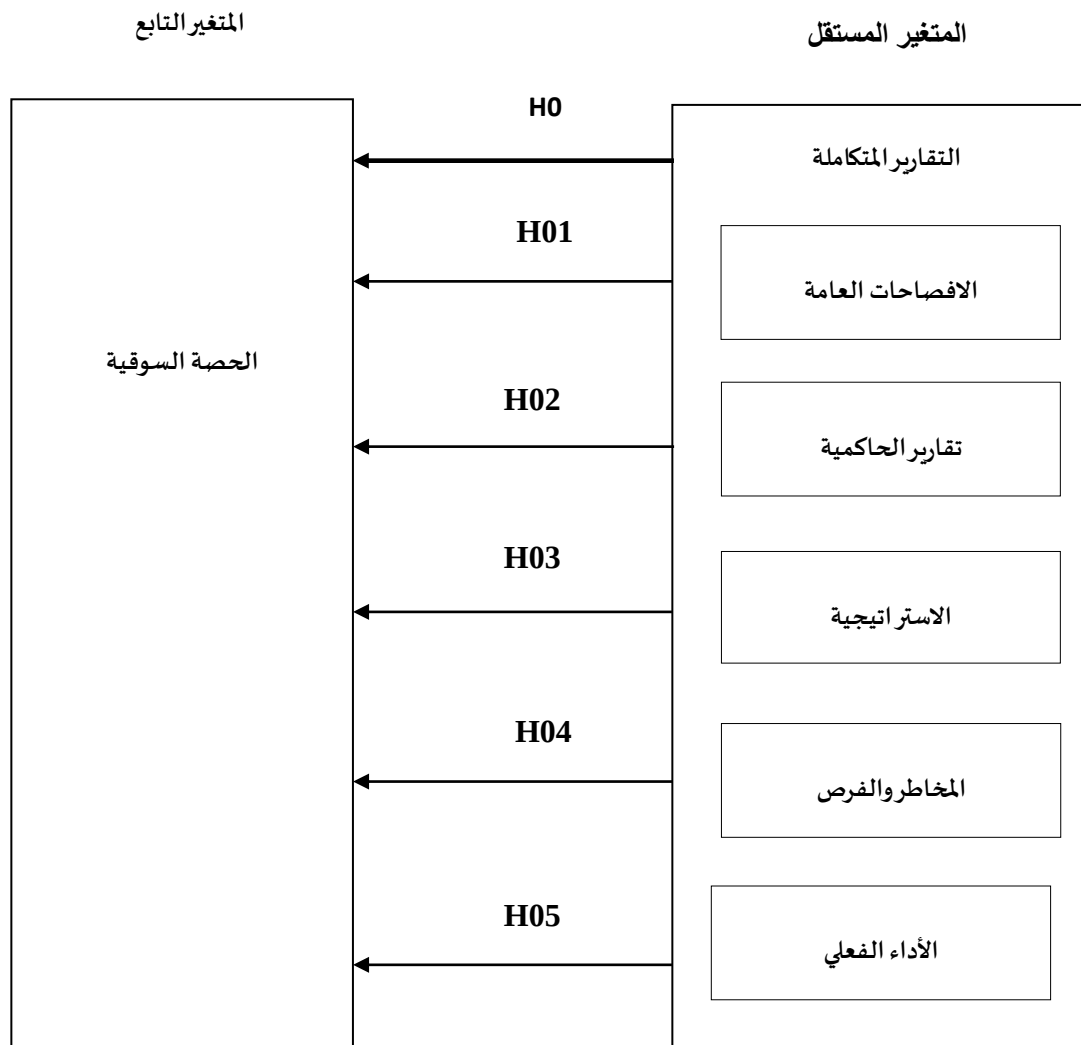
ومن خلال ما سبق، فقد جاءت هذه الدراسة للبحث في أثر التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية. وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تلخص في محاولة الإجابة عن السؤال الآتي: ما هو أثر التقارير المتكاملة ممثلة في (الإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، والأداء الفعلي) في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما هو أثر الإفصاحات العامة في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية؟
- 2- ما هو أثر تقارير الحاكمية في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية؟
- 3- ما هو أثر الإستراتيجية في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية؟
- 4- ما هو أثر المخاطر والفرص في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية؟

5- ما هو الأداء الفعلي في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية؟

5- أنموذج الدراسة:



الشكل (1): أنموذج الدراسة

(المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة)

المتغير المستقلالدراسة

التقارير المتكاملة (إبراهيم، 2020)، (إبراهيم وآخرون، 2021)، (IIIRC، 2013)،
(Albetairi et al., 2018)، (IIIRC، 2015)

المتغير التابعالحصة السوقية

(ميلاد، 2016)، (جرادات، 2017)، (Abdel Salam, 2021)

6-فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للتقارير المتكاملة (الإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، والأداء الفعلي) في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية. ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للإفصاحات العامة في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.

H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لتقارير الحاكمية في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.

H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للإستراتيجية في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.

H_{04} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للمخاطر والفرص في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.

H_{05} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للأداء الفعلي في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.

7- التعريفات الإجرائية:

التقارير المتكاملة: هي التقارير التي تضمن محتوى معلوماتي يعكس الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والحوكيمي للمنظمة، بحيث تدعم عملية اتخاذ القرارات ضمن الأداء الحقيقي للمنظمة (Barth et al., 2017).

الإفصاحات العامة: اشتمال تقارير الأعمال المتكاملة عن نبذة مختصرة عن المنظمة وأنشطتها وعملياتها، وهيكلها الإداري، وأسواقها، والعوامل المؤثرة على بيئتها الخارجية، ومدى

استجابتها للجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية، والتي تؤثر على قدرتها في توليد القيمة (IIRC, 2013)

تقارير الحاكمية: "الإفصاح عن هيكل الحاكمية المؤسسية، الذي يدعم توليد القيمة للمنظمة، من خلال دمجها مع الإستراتيجية المتكاملة" (IIRC, 2013).
الإستراتيجية: "احتواء التقارير المتكاملة على معلومات تبين الأهداف الإستراتيجية للمنظمة، وكيفية تحقيقها" (IIRC, 2013).

المخاطر والفرص: "اشتغال التقارير المتكاملة على المخاطر المحددة، والفرص المؤثرة على قدرة المنظمة على توليد القيمة وكيفية التعامل معها" (IIRC, 2015).

الأداء الفعلي: "اشتغال تقارير الأعمال المتكاملة عن معلومات كمية ونوعية تبين مدى تحقيق المنظمة لأهدافها الإستراتيجية خلال الفترة، والتأثيرات الإيجابية والسلبية على رؤوس الأموال" (IIRC, 2013).

الحصة السوقية: نسبة تركيز المنظمات في السوق المالي مقارنةً بمكانة المنظمات المنافسة والتي تنتمي لنفس القطاع، وتمثل النسبة المئوية لإيرادات المنظمة على الإيرادات الكلية للصناعة (أي المنظمات التي تعمل في ذات الصناعة) (صلاح، 2022).

8- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على المصارف الإسلامية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وهي: البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفوة الإسلامي.

الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 إلى عام 2020.
الحدود العلمية: أثر التقارير المتكاملة والممثلة بالإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، والأداء الفعلي على الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.

9- الدراسات السابقة:

الدراسات باللغة العربية:

-دراسة إبراهيم وآخرون، (2021)، والتي هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على تعظيم القيمة، وأثر هذه التقارير على قرارات المستثمرين والمحللين الماليين في الاستثمار في أسهم هذه الشركات،

والتعرف على توقعاتهم المستقبلية بخصوص أسعار هذه الأسهم، بالإضافة إلى التعرف على أثر هذه التقارير على قرارات محلي الائتمان في منح القروض من عدمه، وذلك من خلال إجراء دراسة تجريبية على ثلاث فئات من أصحاب المصالح: المستثمرين، المحللين الماليين، ومانحي الائتمان. وتوصلت الدراسة إلى أن التقارير المالية التقليدية مقارنةً بتقارير الأعمال المتكاملة لا توفر أي معلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي للمنشأة، كما أن تفعيل استخدام تقارير الأعمال المتكاملة من قبل الشركات سيؤدي إلى توفير معلومات مالية، وغير مالية متعلقة بالأنشطة الاجتماعية والبيئية والحوكمة والإستراتيجية، وأن هذه المعلومات يتم استخدامها من قبل أصحاب المصالح في تقييم مقدرة الشركة على تعظيم القيمة.

-دراسة عبد الرحيم، (2020)، والتي هدفت إلى اختبار ثنائية العلاقة بين مستوى الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة والأداء المالي، وذلك من خلال دراسة أثر مستوى الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة على الأداء المالي، ودراسة أثر الأداء المالي على مستوى الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود دليل اختباري على وجود علاقة موجبة بين مستوى الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة وبين الأداء المالي، والعكس صحيح.

-دراسة إبراهيم، (2020)، والتي هدفت إلى البحث في أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي والتشغيلي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال دراسة ثلاثة مقاييس دالة على الإفصاح المحاسبي لتقارير الأعمال المتكاملة تمثلت في: الإفصاح عن الحوكمة، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، والإفصاح عن المعلومات المستقبلية، وأثرها على مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم) لعينة من الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية والتي تعمل في قطاعات مختلفة خلال الفترة (2015 – 2018)، والبالغ عددها (52) شركة، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ومعنوي للإفصاح عن حوكمة الشركات على معدل العائد على الأصول كمؤشر للأداء المالي.

-دراسة مسعود، (2020)، والتي هدفت إلى تحليل العلاقة بين محددات الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة وتكلفة رأس المال وذلك بالتطبيق على الشركات المسجلة في البورصة المصرية، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي في تحقيق أهداف الدراسة، واستندت

على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية للشركات المسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة (2017 – 2018). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة معنوياً بين مستوى الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة وكل من حجم الشركة، وربحيتها، ووجود علاقة ارتباط سالبة ودالة معنوياً عند كل من درجة الرفع المالي وتكلفة رأس المال.

-دراسة وهدان وعيد، (2020)، والتي هدفت إلى تقييم تأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية ضمن مؤشر الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية خلال الفترة (2013 – 2017)، والبالغ عددها (8) شركات. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية ومعنوية بين قيمة المنشأة وجودة التقارير المتكاملة مقاسة بكل من (الأهمية النسبية، ترابط المعلومات، شمولية أصحاب المصالح، الإفصاح عن التنظيم والبيئة الخارجية، الإفصاح عن المخاطر، الإفصاح عن الإستراتيجية، تخصيص الموارد، الإفصاح عن نموذج الأعمال، الإفصاح عن الحوكمة، الإفصاح عن الأداء، والنظرة المستقبلية للمنشأة)، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير دال إحصائياً لجودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة.

-دراسة شاهين، (2020)، والتي هدفت إلى وضع نموذج للتقرير المتكامل كمدخل لتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار وخلق القيمة في المستقبل في ضوء التكامل بين كل من إطار المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (international integrated reporting council) وإرشادات المبادرة العالمية للتقارير (Global Reporting Initiative- G4) واختباره من خلال دراسة ميدانية على المستثمرين في البورصة المصرية بفئتهم (أفراد ومؤسسات). وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق جوهرية بين آراء فئتي الدراسة حول أهمية المبادئ العامة للتقرير المتكامل في توفير فهم أفضل لدى المستثمرين حول قدرة المنشأة على الاستمرار وخلق القيمة في المستقبل، في حين أظهرت الدراسة وجود فروق معنوية بين آراء فئتي الدراسة حول مدى مساهمة محاور التقرير المتكامل في توفير فهم أفضل حول قدرة المنشأة على الاستمرار وخلق القيمة في المستقبل.

الدراسات باللغة الأجنبية:

-دراسة (Moloi & Iredele, 2020)، والتي هدفت إلى التحقق من وجود ارتباط بين جودة التقارير المتكاملة والقيمة السوقية لعينة من الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرغ بجنوب

أفريقيا خلال الفترة (2013 – 2017)، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع القيمة السوقية للشركات ذات جودة تقارير متكاملة عالية، ووجود اختلاف كبير في قيمة المنشأة بين الشركات ذات جودة تقارير متكاملة عالية وتلك الشركات ذات جودة تقارير متكاملة منخفضة.

-دراسة (Melegy & Alain, 2020)، والتي هدفت إلى البحث في تأثير جودة الإفصاح في تقارير الأعمال المتكاملة على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية (مقاسة بكل من التحفظ المحاسبي، الاستحقاقات التقديرية، وأسعار الأسهم) وقيمة المنشأة (مقاسة بمؤشر توبن Q) في سوق الأوراق المالية المصرية، وذلك بالاعتماد على المنهج الاستنباطي. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن جودة تقارير الأعمال المتكاملة يؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم وزيادة قيمة المنشأة.

-دراسة (Nurkumalasari et al., 2019)، والتي هدفت إلى البحث في تأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية في المنطقة الآسيوية، والتي نشرت تقارير متكاملة خلال الفترة (2015 – 2017) والبالغ عددها (14) شركة. وباستخدام أسلوب تحليل المحتوى توصلت الدراسة إلى أن إعداد التقارير المتكاملة لا يؤثر على قيمة المنشأة في الشركات العامة غير المالية في المنطقة الآسيوية.

-دراسة (Pavlopoulos et al., 2019)، والتي هدفت إلى اختبار مستوى الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة على الأداء المالي لعينة من الشركات البالغ عددها (82) شركة، خلال الفترة (2011 – 2015)، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة والأداء المالي للشركة.

-دراسة (Albetairi et al., 2018)، والتي هدفت إلى اختبار تأثير الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة على الأداء المالي لعينة من شركات التأمين البحرينية، والبالغ عددها (5) شركات، خلال الفترة (2012 – 2015)، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية لتحديد مدى التزام الشركات بالإفصاح وفقاً لبنود التقارير المتكاملة (نظرة عامة للشركة، نموذج الأعمال، الحوكمة، الفرص والمخاطر، الإستراتيجية وتخصيص الموارد، الآفاق والتحديات، أسس العرض والإعداد، والأداء). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الأداء المالي للشركة وبين كل من نموذج الأعمال

والإستراتيجية وتخصيص الموارد، ووجود علاقة سالبة بين الفرص والمخاطر وبين الأداء المالي للشركة.

-دراسة (Hsiao, 2015)، والتي هدفت إلى معرفة فوائد تقارير الأعمال المتكاملة للمستثمرين من خلال فهم جيد للعوامل ومصادر المعلومات التي لها تأثير في القرارات الاستثمارية للمستثمرين، ومعرفة وجهات نظر المستثمرين حول الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية من خلال تقارير الأعمال المتكاملة. وتوصلت الدراسة إلى أن تقارير الأعمال المتكاملة تساعد في تقليل الآثار الاجتماعية والبيئية الناشئة، وتساعد أصحاب المصالح بصورة عامة والمستثمرين بصورة خاصة على النظر والتفكير المتكامل عند اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى وجود صعوبة ومعوقات فيما يتعلق باستخدام وفهم تقارير الأعمال المتكاملة من وجهة نظر المستثمرين.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، تبين إيلاء الباحثين والدارسين موضوع التقارير المتكاملة أعلى درجات الاهتمام، وذلك من خلال ربطه بالعديد من المواضيع، ومنها قيمة المنظمة وتعظيمها، وأدائها المالي والتشغيلي، واستمراريتها، وتكلفة رأس المال لديها، والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية. وبالتالي فإن هذه الدراسة تعد امتداداً للدراسات السابقة التي تهتم بالتقارير المتكاملة ومحتواها من المعلومات، إلا أنها تتميز عنها بدراساتها لعلاقة هذه التقارير بالحصة السوقية للمنظمات، وخاصة المصارف الإسلامية الأردنية، حيث لاحظ الباحث من جهة ندرة الدراسات التي تناولت علاقة وأثر هذه التقارير في الحصة السوقية بشكل مباشر، ومحدودية الدراسات التي تمت على المصارف الإسلامية الأردنية، ذلك أن غالبية الدراسات تمت في دول عربية وأجنبية، وأجريت على قطاعات خدمية وصناعية وبنوك تقليدية.

2- الإطار النظري:

المبحث الأول: التقارير المتكاملة

تعتبر القوائم المالية جزءاً لا يتجزأ من التقرير المالية، إذ تُعدّها المنظمة استجابة لمطالب واحتياجات المستخدمين لها، علماً بأنه لا تُلبى تلك المطالب إلا من خلال القوائم المالية الأساسية فقط، وذلك بسبب الكم الكبير من المعلومات "المحاسبية وغير المحاسبية" (البشير، 2016).

وفي بداية هذا القرن ظهرت التقارير التي جعلت المنظمات تسير نحو المزيد من الإفصاح لتأثيرها في الاستدامة والآثار الاجتماعية الأنية والمستقبلية (وهدان وعيد، 2020)، حيث تطورت التقارير لتصبح جزءاً من التقارير المتكاملة، والتي تحتوي بالإضافة إلى تقارير الأداء المالي تقرير الأداء الاجتماعي وتقرير الحوكمة والتقارير التي تتعلق بكل عناصر أداء المنظمات (Vitolla et al., 2020).

وبعد ذلك تم تطوير النموذج التقليدي للتقارير المالية إلى التقارير المتكاملة وذلك من خلال إعداد تقرير يحقق التكامل بين الجوانب المالية وغير المالية، ويهدف إلى تحسين شفافية الإفصاح المحاسبي، ويعكس الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمي وإدارة المخاطر، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين سواء الحاليين أو المرتقبين في تقارير المنظمات (Lueg & Lueg, 2021).

المطلب الأول: مفهوم التقارير المتكاملة

يُعد مفهوم التقارير المتكاملة من المفاهيم الحديثة، إذ اهتمت المنظمات بالتقارير المالية اهتماماً كبيراً لتحسين عملية صنع القرارات وتحسين الشفافية والموثوقية وتزويد أصحاب العلاقة بمعلومات مفيدة مرتبطة بقدرة المنظمة على البقاء والنمو والاستمرار في المستقبل (Melegy & Alain, 2020).

حيث إن فكرته تقوم على تجميع تقارير الأفراد التي تُصدرها المنظمات بشكل مستقل كالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها إضافة إلى تقارير أداء غير المالية والمتمثلة بتقارير الاستدامة، في تقرير واحد يربط بين المعلومات المالية وغير المالية، لغاية تقديم رؤية شاملة وواضحة عن المنظمة والوصول إلى الترابط بين أهداف المنظمة وإستراتيجيتها (Mauro, et. al., 2020).

ويعني التقرير المتكامل إعداد تقرير واحد متكامل عن المنظمة يجمع بين المعلومات المالية وغير المالية البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتتضمن قضايا الاستدامة وإستراتيجية المنظمة والمخاطر والفرص التي تواجه المنظمة ونموذج الأعمال (Argento, et. al., 2019). وأشار Wang وآخرون (2020) أنه خطوة حديثة في عالم الأعمال ويُعد أحدث شكل من أشكال التقارير التي تقوم المنظمات بإعدادها بهدف إعطاء صورة شاملة عن الأنشطة التي تقوم بها، ويشمل على المعلومات المالية وغير المالية الخاص بالاستدامة.

وتعرف التقارير المتكاملة أنها ممارسات تقوم بها المنظمة لمعالجة احتياجات المستثمرين بهدف الحصول على المعلومات المالية وغير المالية من خلال توفير نظرة ثاقبة عن إستراتيجية المنظمة ومزج المعايير الاجتماعية والبيئية في نشاطات المنظمة لخلق قيمة مناسبة (Adams, et. al., 2016). وعرفها البسيوني (2014) أنها التقارير التي تربط بين تقارير الحوكمة والأداء المالي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والإستراتيجي للمنظمات، مما يسهم في تحقيق الكفاءة في عملية اتخاذ القرارات ضمن أداء المنظمة الحقيقي. كما عرفها إبراهيم (2020) أنها "تقرير شامل يعرض بصورة كلية الأداء المالي والاستدائي للشركة وذلك من خلال الجمع بين الجوانب المالية والإستراتيجية والأبعاد الاجتماعية والبيئية والحوكمة في تقرير واحد، بما يتيح إمكانية الوقوف على تقييم مدى قدرة الشركة على إضافة قيمة والحفاظ عليها في الأجلين القصير والطويل". وأضاف إسماعيل (2016) أن التقارير المتكاملة هي الوسيلة التي تستعملها المنظمات للإفصاح عن أدائها المالي وغير المالي، وذلك بتزويد كافة الأطراف بالمعلومات التي ترتبط بالقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، ومدى التزام المنظمة بمبادئ الحوكمة والإستراتيجية التي تسعى إليها، ويمكن من خلال هذه الطريقة تقييم مدى قدرة المنظمة على خلق قيمة تجارية والمحافظة عليها في المدى القصير والطويل.

ويرى الباحث أن التقارير المتكاملة هي التقارير التي تحتوي على معلومات عن كل أنشطة المنظمة المالية أو الاقتصادية أو البيئية أو الحوكمية أو الاجتماعية، بالإضافة إلى معلومات الاستدامة والإستراتيجية للمنظمة والمخاطر التي تواجهها، كونها وسيلة لإيصال المعلومات المالية وغير المالية فيما يتعلق بأداء المنظمة لأصحاب العلاقة.

المطلب الثاني: أهمية التقارير المتكاملة

أدت التوجهات والتغيرات التي حدثت بسبب التقارير المالية التقليدية وزيادة الأزمات المالية إلى اهتمام المنظمات بتبني طريقة مناسبة لتوصيل المعلومات المتعلقة في أدائها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والذي يساعد في خلق قيمة على الأمد الطويل (Arora et al. 2021). ومع زيادة المطالبة بالمعلومات والمساءلة والشفافية من الأطراف ذات العلاقة لفهم الكيفية التي ستخلق فيها المنظمة قيمة على المدى القصير والطويل ومقدرتها على تكوين نظرة كاملة وشاملة (مسعود، 2020). هذا كله أدى إلى عمل تعديل جوهري على التقارير المالية التقليدية، وتقارير الحوكمة والاستدامة، وذلك بإصدار نماذج حديثة للتقارير التي تتعلق بأدائها غير

المالي الذي يحتوي على المعلومات المالية وغير المالية بشكل متكامل وجمعها في تقرير واحد يُعرف باسم "التقرير المتكامل" (محمد وعبد الجليل، 2018).

ومن وجهة نظر (Hoque 2017) أن من أهم الدوافع التي أدت إلى لجوء المنظمات للإفصاح عن عملياتها عن طريق التقارير المتكاملة هي عدم مقدرة التقارير المالية التقليدية توفير المعلومات التي تعكس الأداء الاجتماعي والبيئي للمنظمات حتى تتمكن كافة الأطراف من تحديد مدى كفاءة سلوكها بالنسبة للقضايا الاجتماعية والبيئية.

وتكمن أهمية التقارير المتكاملة بتغيير أداء المنظمات من الجانب الوظيفي والتشغيلي، حتى تساعد على تقييم أداء المنظمات وقياس المخاطر، ومنع الوقوع في الأخطاء أثناء عملية التقييم، والتقارير المتكاملة تُفصح عن القضايا الإيجابية والسلبية التي تقوم بها المنظمة، مما يجعل القرارات والأحكام الصادرة من قبل الأطراف ذات العلاقة سليمة وخالية من الأخطاء اتجاه أرباحها في المستقبل (Kim, et. al., 2017).

ويرى أبو يوسف (2020) أن أهمية التقارير المتكاملة تنبع من تعزيز التفكير المتكامل من خلال مساهمتها في مساعدة أطراف مختلفة داخل المنظمة حتى تكون هناك نظرة شاملة عن المنظمة وإيصال قصة المنظمة بشكل واضح ومتكامل وموجز، وتوضيح آلية استغلال الموارد لخلق القيمة للمنظمة، ومعرفة التوجه الإستراتيجية وخطط إدارة المخاطر فيها وتطوير أدائها في المستقبل، مما يؤدي إلى خلق ثقة عند المستثمرين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

وأضافت يونس (2018) عن أهمية التقارير المتكاملة أنها تقلل من عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين في البورصة، حيث إن ذلك يؤدي إلى تقليل الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية وبالتالي تنشيط السوق، وذلك ينعكس على زيادة حجم التداول وانخفاض تكلفة رأس المال وارتفاع معدلات التنمية (Moloi & Iredele 2020).

كما تبرز أهمية التقارير المتكاملة في مساعدة مقدمي رأس المال المالي والإدارة وأصحاب العلاقة في اتخاذ القرارات، من خلال تزويدهم باحتياجاتهم التي توفر لهم رؤية موثوقة وواضحة عن طبيعة عمليات وأداء المنظمة والنتائج الفعلية التي حققتها، بالإضافة إلى توفير المعلومات المتعلقة بمستقبل المنظمة (IFAC, 2014)، ويرى (Villiers & Sharma 2017) أن أهمية التقارير المتكاملة تكمن في ملء فجوة التواصل بين أنشطة وعمليات المنظمة والمنقبين عن المعلومات الاجتماعية والبيئية والإستراتيجية والحوكمة والتي من خلالها تقوم المنظمات

بالسعي لخلق القيمة على الأمد القصير والمتوسط والطويل، وبذلك تدعم وتساعد في اتخاذ القرارات.

وتُغير التقارير المتكاملة في سلوك المنظمات الوظيفية والتشغيلية، وتمكنها من زيادة رأس المال والاقتراض بسهولة وبتكلفة أقل لأن الذي يقدم رأس المال والمقترض ممكن أن يقيس المخاطر بوضوح وشفافية أكثر، ولذلك لما تُقدمه هذه التقارير من المعلومات المالية وغير المالية لعمليات المنظمات (Mähönen, 2020).

ويرى الباحث أن أهمية التقارير المتكاملة تنبع من إمكانياتها على توفير احتياجات كافة الأطراف والجهات من المعلومات المالية وغير المالية، حيث إن المعلومات التي توفرها تساعدهم على اتخاذ قراراتهم بفاعلية، وتُوفر الفرص لهم لاستغلالها في تقييم قدرة المنظمة على استثمار مواردها المتاحة.

المطلب الثالث: أهداف التقارير المتكاملة

إن الهدف الرئيسي للتقارير المتكاملة يتمثل في معالجة أوجه القصور في التقارير المالية عن طريق اتباع طريقة فعالة وشاملة لتحقيق التكامل بين القضايا الاجتماعية والبيئية مع بيئة الأعمال بطريقة تُمكن الكشف عن قدرة المنظمة على تكوين القيمة والمحافظة عليها (Raimo, 2021).

ويمكن تحديد أهداف التقارير المتكاملة في الآتي:

1. توجيه انتباه الإدارة إلى عوامل النجاح الإستراتيجية وذلك خلال الربط بين المعلومات المالية وغير المالية (عبد العال، 2017).
2. المساعدة في التواصل الموجز والواضح عن كيف تقوم المنظمة باستغلال مواردها لخلق القيمة على المدى القصير والطويل (Moolman et. al., 2016).
3. تقديم المعلومات التي تتعلق بتقييم المخاطر ونمو القيمة المحتملة مستقبلاً، مما يؤدي إلى جذب مقدمي رأس المال وإمكانات المستثمرين (Lakshan et. al., 2021).
4. دعم التفكير وصنع القرار والإجراءات التي تهتم بخلق القيمة على المدى القصير والطويل (رشوان، 2018).

ويرى (De Villiers & Sharma, 2020) أن الهدف من هذه التقارير هو المساعدة في عملية التقييم فيما إذا كانت المنظمات قادرة على خلق قيمة والمحافظة عليها على المدى القصير والطويل.

في حين قام Dumay et al. (2016) وشاهين (2018) بتحديد أهداف التقارير المتكاملة والتي تتمثل في:

1. توضيح إستراتيجية المنظمة فيما يخص جميع القضايا الاجتماعية والبيئية والمالية والاقتصادية.
2. إظهار الهيكل التنظيمي وحوكمة المنظمة لتحديد ومعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمالية.
3. بيان جميع الموارد المتوفرة في المنظمة مع وجود منهجية لتحديد المخاطر التي ممكن أن تواجه المنظمة.
4. التقييم الطويل والشامل في مقاييس الأداء.
5. تلبية جميع احتياجات جميع الأطراف من المعلومات التي تخص أداء المنظمة والموارد المتاحة، بالإضافة إلى المعلومات التي تتعلق بالهيكل التنظيمي والحوكمة وفاعلية المنظمة في استخدام مواردها المتاحة.

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أن هدف التقارير المتكاملة يكمن في توفير المعلومات الكافية المتعلقة بطبيعة عمل المنظمة وما يتعلق بها من مخاطر وأداء وموارد وأعمال اجتماعية وبيئية ومالية وبيان العلاقة بين تلك العناصر، بما يسهم في سد الفجوة المعلوماتية بين المنظمة والأطراف ذات العلاقة.

المطلب الرابع: أبعاد التقارير المتكاملة

- الإفصاحات العامة: يتمثل الإفصاح في التقارير المتكاملة بعرض وإيصال المعلومات المناسبة لكافة الأطراف بصورة مفيدة وواضحة، وأن تكون منسجمة مع المعايير الدولية للعمل على تلبية احتياجات مستخدمي التقارير واتخاذ القرارات المناسبة (Pavlopoulos et al., 2019). حيث إن التقارير المتكاملة تتضمن معلومات عامة عن المنظمة وحجم موقعها ونشاطاتها الجوهرية والخدمات والمنتجات والهيكل التنظيمي وأسماء المؤسسين فيها وأعضاء مجلس الإدارة والإيرادات وعدد الموظفين، مع التركيز على العوامل الخارجية التي تتضمن الجوانب التجارية والقانونية والاجتماعية والسياسية والبيئية التي تؤثر على المنظمة بشكل مباشر أو غير مباشر (IIIRC, 2013).

- **تقارير الحاكمية (Governance Reporting):** وتشمل تقارير الحوكمة الإفصاح عن النتائج التشغيلية والمالية للمنظمة ونسب الملكية وسياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين وحق التصويت وكذلك معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة من مؤهلات والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة وعمليات الاختيار التي تمت وغيرها (مشكور وحيدر، 2016). تدعم هذه التقارير قدرة المنظمات على خلق القيمة للمدى الطويل بدمجها مع الإستراتيجية المتكاملة (Albetairi et al., 2018)، وإن الحوكمة تتضمن في التقارير المتكاملة معلومات عن أنموذج إدارة المنظمة كالتنوع (الكفاءة والخبرة) والمهارات والعمليات التي تُستخدم لاتخاذ القرارات الإستراتيجية، وإنشاء مراقبة المنظمة بما فيها إدارة المخاطر ومعالجة القضايا الأخلاقية والنزاهة (IIRC, 2013)

- **الإستراتيجية (Strategy):** تتضمن التقارير المتكاملة معلومات عن أهداف المنظمة الإستراتيجية والمهارات والخبرات التي تلزم لتنفيذ هذه الأهداف، إضافةً إلى وجود خطط لتخصيص الموارد التي تلزم لتنفيذ إستراتيجية المنظمة ووصف النتائج المُستهدفة لتطلعات المنظمة المستقبلية والتي تربط بين إستراتيجية المنظمة وخطط تخصيص الموارد (IIRC, 2013). وأشار (Almagtome et al. 2020) أن التقارير المتكاملة يجب أن تُقدم شرحاً واضحاً عن أهداف المنظمة الإستراتيجية للأمد القصير والمتوسط والطويل وطرق تحقيقها لخلق القيمة بمرور الزمن، بالإضافة إلى وصف النتائج المُستهدفة التي تربط إستراتيجية المنظمة وخطط تخصيص الموارد كنموذج ارتباط أعمال المنظمة والتغيرات اللازمة التي تحصل عليه المنظمة لتنفيذ الإستراتيجيات الموضوعة لفهم مدى قدرة المنظمة على التغيير والتكيف، إذ إن الميزة التنافسية للمنظمة تمكّنها من خلق القيمة.

- **المخاطر والفرص (Risks and Opportunities):** إن التقارير المتكاملة تُوفر نظرة ثاقبة عن مصادر المخاطر والفرص الداخلية والخارجية، كونها تنتهج وضع خطط إستراتيجية لتحديد وتقليل التهديدات التي تؤثر على الأداء وعلى قدرة المنظمة لتنفيذ إستراتيجيتها وخلق قيمة مستقبلية (IIRC, 2013). وحسب (IIRC 2015) إن المخاطر والفرص يجب أن تشمل على: المخاطر والفرص التي تؤثر على قدرة المنظمة في خلق القيمة، وعلى توافر رؤوس الأموال والقدرة على تحمل التكاليف، مصادر محدد للمخاطر الداخلية والخارجية، الخطوات التي تتخذها المنظمة للتقليل من المخاطر أو إدارتها، والإجراءات والأساليب التي تتخذها المنظمة في مواجهة أي مخاطر حقيقية وقدرتها على خلق القيمة التي من الممكن أن يكون لها آثار جانبية.

ووضعت التقارير المتكاملة إستراتيجية تتضمن تحديد والحد من المخاطر ضد رؤوس الأموال التي تؤثر مباشرة على الأداء، وانعكاس ذلك على قدرة المنظمة على خلق القيمة، إذ إن التقارير المتكاملة توفر نظرة كاملة عن مصادر الفرص والمخاطر الداخلية أو الخارجية، وتقييم المنظمة عن احتمالية أن تتحقق الفرص أو المخاطر وحجمها ومدى تأثيرها، وخطوات خلق القيمة في المنظمة من الفرص المتاحة والتقليل من المخاطر التي تواجهها، إضافة إلى تحديد الأهداف الإستراتيجية ذات العلاقة ومؤشرات الأداء (Veltri & Silvestri, 2020).

- الأداء الفعلي (Actual Performance): التقارير المتكاملة يجب أن تصف الأداء المتكامل للمنظمة، وأن يحتوي على معلومات مالية وغير مالية عن الأنشطة التي قامت بها المنظمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، مع النتائج المحققة لهذه الأنشطة ومُخرجاتها، إضافة إلى وصف تأثيرات المنظمة الإيجابية أو السلبية بصورة كمية ونوعية على رؤوس الأموال، والعلاقات مع كافة الأطراف ذات العلاقة وكيفية استجابة المنظمة إلى احتياجاتهم المشروعة، مع الربط بين الأداء الحالي والماضي وبين الأداء الحالي والتوقعات المستقبلية (Mihalciuc, 2021).

المطلب الخامس: ضوابط الإفصاح في التقارير المتكاملة في الفكر الإسلامي

يستند مفهوم الإفصاح في الفكر الإسلامي على قاعدة عريضة من القيم الأخلاقية والثوابت الشرعية، والتي تتمركز حول مفاهيم الصدق، النصيح، الأمانة، شهادة الحق، والبيان الكافي (شالور، 2020).

أولاً: الصدق في الإفصاح المحاسبي

يعتبر الصدق من أهم الأخلاق الإسلامية الرفيعة التي أمر الدين الإسلامي بالتحلي والالتزام بها، وفرض على المسلم أن يكون صادقاً مع الله والناس ومع نفسه (الزمخشري، 1992). قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ" (التوبة: 119).

ويظهر الصدق في الإفصاح من خلال إعداد قوائم مالية تتسم بأعلى درجات الصدق والوضوح، وتخلو من التضليل والتشويش، وعرضها بطريقة كاملة وتعبر بصورة حقيقية وواضحة عن الأحداث والمعاملات ومخرجات الأنشطة والعمليات والمعايير المطبقة (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2008)، الأمر الذي يزيد من درجة الثقة فيها.

ثانياً: النصح في الإفصاح المحاسبي

يعتبر النصح من الخصال الإسلامية الحميدة التي أمر الدين الإسلامي العمل بها، ويكون النصح من خلال إبداء الآراء والاقتراحات التي فيها صلاح الفرد والمجتمع في جميع الأمور. فقد جاء عن تميم الداري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الدِّينُ النَّصِيحَةُ. قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ" (النووي، 1392هـ).

ويظهر النصح في الإفصاح من خلال نشر المنظمات عامة والمصارف الإسلامية خاصة كافة المعلومات المتعلقة بمعاملاتها وأدائها المالية، وبيان عيوبها ومميزاتها، وتقديم النصح لأنسب الأدوات المالية التي تلائم احتياجاتهم وتلبي رغباتهم، كما يظهر النصح في الإفصاح من خلال تضمين القوائم المالية معلومات تتسم بالمصداقية والملاءمة والقابلية للمقارنة والقابلية للفهم والتوقيت المناسب حتى تتحقق أعلى درجات الفائدة والتأثير في المعلومات المحاسبية، مما يؤثر على سلامة وفاعلية القرارات الاقتصادية والمالية (أبو طالب، 2016).

ثالثاً: الأمانة في الإفصاح المحاسبي

تعتبر الأمانة من القيم والمعايير الأخلاقية المرتبطة بالصدق والتممة له، وهي من أهم صفات المسلمين، وقد أمر الدين الإسلامي بأداء الأمانات وحذر من عدم الوفاء بها، قال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا" (النساء، 58).

وفي عالم التجارة والمعاملات المالية والاقتصادية تعتبر الثقة والأمانة هي عماد العمل وأساسه، حيث إنها تعكس السمعة الطيبة للمتعاملين وتضمن حفظ الحقوق، ورغد الأسواق بالسيولة المالية، بالتالي ازدهار الحياة الاقتصادية. وتظهر الأمانة في الإفصاح من خلال الاعتراف بحقوق الآخرين وتقييمها بصورة عادلة، والاعتراف بما لهم وما عليهم من مستحقات من خلال التحديد الدقيق للتكاليف والمصاريف ونسب الربح المقدرة.

رابعاً: الشهادة بالحق في الإفصاح المحاسبي

تحظى الشهادة بمكانة عظيمة في الشريعة الإسلامية، فهي تعتبر من أهم وأقدم وسائل إثبات الحقوق وتوثيقها وحفظ الأموال ورد الحقوق لأصحابها، وقد ورد في السنة النبوية الشريفة عن زيد بن خالد الجهني، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهُدَاءِ؟ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ أَوْ يُحَدِّثُهَا قَبْلَ أَنْ يُسَأَلَهَا" (الترمذي، 1962).

وتظهر الشهادة بالحق في الإفصاح من خلال تحري الدقة والصحة وتعتبر التقارير المالية التي تقدمها المنظمات عامة والمصارف الإسلامية خاصةً للجهات الداخلية والخارجية.

خامساً: البيان الكافي

يحمل مصطلح "البيان" في اللغة العديد من المعاني، إلا أن المعنى المعبر عن الظهور والكشف والوضوح هو من أقرب المعاني التي تتناسب مع موضوع الإفصاح، حيث عرف بأنه "الظهور والكشف والوضوح" (الفارابي، 1987). "والبيان هو الكشف عن الشيء" (الرازي، 1986).

وقد ورد ذكر البيان الكافي في عالم التجارة والأعمال في السنة النبوية الشريفة، فعن عبد الله بن الحارث رفعه إلى حكيم بن جزام رضي الله عنه قال: قال رسول الله صل الله عليه وسلم: "البَيَّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا - أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَرَّقَا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لِهَما فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا" ودلالة الحديث أن "حصول البركة للبركة والمشتري إن حصل منهما الشرط وهو الصدق والتبيين، ومحققا إن وجد ضدهما وهو الكذب والكتم، ويحتمل أن يعود شؤم أحدهما على الآخر بأن تنزع البركة من المبيع إذا وجد الكذب أو الكتم من كل واحد منهما، وإن كان الأجر ثابتاً للصادق المبين، والوزر حاصل للكاذب الكاتم" (العسقلاني، 1379هـ).

ويكون البيان الكافي في الإفصاح من خلال نشر كافة المعلومات التي تهم أصحاب العلاقة دون الإضرار بالمصرف أو بالآخرين وبمصالحهم، كالإعلام بكافة مواصفات السلع والخدمات التي يقدمها المصرف، وعدم إخفاء عيوبها، والكشف عن موقفه المالي.

ويتضح مما سبق، أهمية القيم الأخلاقية في تحقيق الإفصاح المحاسبي، والوصول لأهدافه وغاياته، حيث إنها تساهم في تقديم المعلومات الهامة والمفيدة من خلال استعراضها ضمن التقارير المالية وتزويد مستخدمي هذه التقارير بها، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات المشروعة في تعاملهم مع المصرف، كما أنها تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية للمصرف، من خلال السمعة الحسنة التي تحظى بها جراء التزامها بالقواعد والقيم الأخلاقية في الإفصاح عن المعلومات والتي ستؤثر على حجم رأس مالها وآليات استثمارها للأموال، وتوفير السيولة الكافية لأنشطتها وعملياتها، بالإضافة إلى تأثيره الإيجابي على وجودها واستمرارها، وقدرتها على الاستحواذ على مكانة متميزة في السوق المالي.

المبحث الثاني: الحصة السوقية (مفهومها، أهميتها، أهدافها، مؤشرات قياسها، وطرق زيادتها والمحافظة عليها)

تُعد الحصة السوقية أداة لقياس التمييز بين جميع الوحدات الاقتصادية الرابحة منها والخاسرة، وبناءً على ذلك فإن المنظمات في مختلف القطاعات تسعى إلى بيئة تنافسية شديدة لاقتناص الفرص والحصول على أكبر عدد من العملاء والمُتمثلة في حصتها السوقية، وللحصول على حصة سوقية يتطلب جهد كبير لمعرفة أسباب التأثير في الأسواق وأخذ الفرص واستثمارها للوصول إلى الاستحواذ على الأسواق وحصة سوقية كبيرة ضمن الموارد المتوفرة (عريقات ودباغية، 2016).

المطلب الأول: مفهوم الحصة السوقية

تُمثل الحصة السوقية أحد مؤشرات الفاعلة للمنظمات، حيث إن المنظمات بشكل عام تسعى إلى الحفاظ على حصتها في السوق وزيادتها من خلال تقديم الخدمات والمنتجات المناسبة من حيث السعر والجودة، عن طريق قنوات تسويقية مختلفة، بالإضافة إلى تحسين وتطوير أنشطتها بما يتناسب مع احتياجات السوق وتوقعات العملاء، فالحصة السوقية تُعد مؤشراً فعالاً لتعزيز المركز التنافسي للمنظمة مع المنظمات المنافسة (Nazaritehrani & Mashali, 2020).

وقد عرف العديد من العلماء الحصة السوقية من أكثر من منظور، فقد عرفها العقاب ومداح (2017) أن الحصة السوقية عبارة عن مقياس مهم للأداء الجيد، ويتم من خلاله تمييز المنظمات الناجحة عن غير الناجحة في أنشطتها، وأن حجم المبيعات لا يظهر منه مستوى أداء المنظمة مقارنة مع المنظمات المنافسة، فيجب على إدارة المنظمات متابعة حصتها في السوق لما يمكن أن تقدمه الحصة السوقية للمنظمة من مزايا، حيث إن منظمات الأعمال تحاول أن تكون رائدة في السوق من خلال امتلاك أكبر حصة سوقية بالمقارنة مع المنافسين لها بالرغم من انخفاض حجم المبيعات الكلي للصناعة بأكملها، وفي نفس الوقت الذي تتناقص فيه الحصة السوقية للمنظمة ممكن أن يزيد حجم المبيعات لمنظمات أخرى، لذلك يجب على المنظمات مراعاة حجم النمو في مبيعات الصناعة ككل ومن مختلف المنظمات. ويرى (Pairoa & Rachruk, 2022) أنها نصيب المنظمة أو نسبة مبيعاتها مقارنة مع إجمالي المبيعات في الصناعة المستهدفة. وأشار (Kalogiannidis, 2021) أن الحصة السوقية ترمز إلى نصيب المنظمة أو نسبة مبيعاتها مقارنة مع المبيعات الإجمالية للصناعة، وأن تحليل الحصة

السوقية يساعد في التعرف على موقف مبيعات المنظمة بالنسبة لمبيعات الصناعة، ومستوى التغير فيها بعيداً عن الثبات أو الزيادة أو النقصان في مبيعات هذه المنظمة، لأنه يمكن أن تنخفض مبيعات المنظمة ولكن حصتها السوقية تبقى ثابتة أو تزداد أو تنقص والعكس.

ومن وجهة نظر الجودي (2016) أن الحصة السوقية هي "حصة المشروع من السوق هي نسبة مبيعات الصناعة التي يزاولها وذلك على أساس فعلي أو مقدر، وتمثل حصة المبيعات هدفاً بيعياً خصص لوحدة تسويقية كمنسوب فرع أو منطقة قصد الانتفاع منه في إدارة مجالات البيع والإشراف عليها وضبطها". وعرفها جاد الرب (2016، 354) أنها "مجملة مبيعات المؤسسة في السوق والتي يمكن قياسها بعدد العملاء أو القيمة النقدية المتحققة من مبيعات المؤسسة لكل منتج أو خدمة قياساً إلى القيمة المحققة للمبيعات الكلية في السوق". وأضافت باقر (2019) أنها مصطلح مكون من كلمتين هما "الحصة والسوق" فالحصة تعني النصيب أو مقدار ما يحصل عليه الفرد من قسمة شيء، أما السوق فهو مكان البيع وتداول المنتجات والسلع بين الأفراد، والحصة السوقية هي مفهوم يشير إلى مدى تأثير المنظمة وقوتها وحجم مشاريعها مقارنة ببقية المنافسين، وتُعبّر عن حجم مبيعات المنظمة مقارنة بإجمالي المبيعات لكل المنظمات التي تعمل في نفس الصناعة.

ويرى الباحث أن الحصة السوقية للمصارف الإسلامية تعبر عن النسبة المئوية للإيرادات التي يحققها المصرف مقابل الإيرادات التي يحققها القطاع المصرفي ككل، وتعتبر مقياس لقوة المصرف في السوق وأداة للتمييز بين المصارف الخاسرة والرابحة.

المطلب الثاني: أهمية الحصة السوقية

تُعد الحصة السوقية أحد المؤشرات المهمة التي تُعزز المركز التنافسي للمنظمة، إذ إن جميع المنظمات تسعى إلى زيادة حصتها السوقية والهيمنة على السوق للمحافظة على حصتها في السوق، حيث تعمل المنظمة على تقديم خدمات ومنتجات عالية الجودة من خلال تحسين وتطوير أنشطتها الإنتاجية والتسويقية والخدمية للوصول إلى تحقيق الحصة السوقية المرغوبة (Paley, 2021).

وتؤثر أيضاً على أرباح المنظمات والتدفقات المالية ومستوى العائدات فيها، إذ إنه كلما امتلكت المنظمة حصة سوقية أكبر من منافسيها في السوق، حققت أرباحاً أكثر من المنافسين، لأن قاعدة مبيعاتها أكبر من مبيعات المنظمات المنافسة (Azeem et a., 2021).

ويرى (Zeng et al., 2020) أن أهمية الحصة السوقية تتمثل في:

1. تزود المنظمة بمزايا تخفيض التكلفة من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم وتحسين عملية الإنتاج وزيادة فاعلية أداء القوى العاملة.
2. تعكس الحصة السوقية فاعلية المنظمة في التسويق.
3. تساعد الحصة السوقية في زيادة الأرباح لأنه كلما زادت الحصة السوقية يتم تحقيق أرباح أكثر لأن المبيعات ستكون أكبر.
4. تُعد الحصة السوقية مؤشراً مهماً لتعزيز المركز التنافسي للمنظمة.
5. سعي المنظمات التي تعمل جاهدة لزيادة حصتها السوقية إلى المحافظة على بقائها في السوق.
6. تُقدم المنظمات خدمات ومنتجات تتميز بالجودة العالية وذلك من خلال تحسين وتطوير الأنشطة الإنتاجية.

وفي المصارف الإسلامية، فإن أهمية الحصة السوقية تتمثل في تقديم صورة عن الوضع القائم في المصرف وما يقدمه من أنشطة وخدمات، وقدرته على استخدام موارده بالشكل الأمثل، وتوليد العوائد وتعظيم الأرباح، وزيادة إمكاناته وقدراته التنافسية، إلى جانب قدرته في الحفاظ على العملاء واستقطاب أكبر شريحة منهم (جرادات والطالب، 2018).

المطلب الثالث: أهداف الحصة السوقية

هناك عدد من الأهداف للحصة السوقية ومنها (Hydock et al., 2020; Domurath et al., 2020):

1. تساهم الحصة السوقية في التمييز بين التغيرات التي تحدث في المبيعات والنتيجة عن أنشطة المنظمة والتغيرات التي تنتج عن تطور عوامل البيئة الخارجية.
2. تُمثل الحصة السوقية مقياساً عادلاً ومقبولاً كونها تقارن مبيعات المنظمة مع إجمالي مبيعات المنظمات المنافسة أو بعضها.
3. يعتبر مستوى الحصة السوقية ملائماً أكثر في إظهار كفاءة المدراء في الوحدات التسويقية، وذلك لاستبعاد العوامل الطارئة في الأسواق التي لا يكون للمدير فيها سيطرة عليها كالتغيير في هيكل الصناعة.
4. من السهل تحديد وتنفيذ هدف الحصة السوقية بالمقارنة مع تحديد هدف الربح والمبيعات وذلك بسبب توفر البيانات الدقيقة.

5. تؤثر الحصة السوقية إيجابياً في معدل العائد على رأس مال المُستثمر.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس الحصة السوقية

الحصة السوقية تعتبر مؤشراً مهماً لقياس مدى قدرة المنظمات على خدمة السوق، ويقاس موقع المنظمة ضمن صناعتها عادةً بالحصة السوقية، ومن المؤشرات التي تقيس الحصة السوقية ما يلي:

1. الحصة السوقية الإجمالية: وتقاس من خلال قِسمة مبيعات المنظمة على مبيعات الصناعة (جميع المنظمات التي تعمل في الصناعة) وتبعاً لهذا المؤشر يجب على إدارة المنظمات اتخاذ قرارات تتعلق باستخدام المبيعات بالقيمة أي بسعر البيع، أو بالوحدات المباعة وذلك للتعبير عن الحصة السوقية، إضافة إلى تحديد المنطقة الجغرافية والفترة الزمنية لقياس الحصة السوقية، والتي على أساسها ستتم مقارنة مبيعات المنظمة بمبيعات الصناعة (Sherly et al., 2020). وتقاس الحصة السوقية الإجمالية بالمعادلة التالية (Bhattacharya et al., 2022):

مبيعات المنظمة في فترة زمنية معينة

$$\text{معدل الحصة السوقية} = 100 \times$$

مبيعات المنظمات في نفس الصناعة لنفس الفترة

2. الحصة السوقية النسبية (للمنظمات الأعلى قيمة): يقاس هذا النوع من الحصة السوقية من خلال مقارنة مبيعات المنظمة مع مبيعات أعلى منظمات أو منافسين في الصناعة (Erlangga, 2022). وترى هيمه (2015) أن حصة السوق النسبية هي نسبة المبيعات التي تُحققها المنظمة إلى إجمالي مبيعات أربع أو ثماني منظمات تمتلك حصة سوقية أعلى خلال نفس الفترة، وتقاس بالمعادلة التالية:

مبيعات المنظمة في فترة زمنية معينة

$$\text{الحصة السوقية النسبية} = 100 \times$$

مبيعات أعلى أربع أو ثماني منظمات في الصناعة في الفترة

وتُعد هذه الطريقة أكثر مصداقية مقارنة مع الطريقة السابقة والسبب في ذلك أن المنظمات التي تملك الحصة الكبرى على مستوى المبيعات في سوق معين، فإنها تملك قدرة أكبر على التأثير في الأسعار وتدفق المنتجات في السوق المستهدف.

3. الحصة السوقية النسبية المقدرة بالوحدات: تعني عدد الوحدات التي تقدمها أو تنتجها المنظمة (سلع أو خدمات) إلى إجمالي عدد الوحدات التي يُحققها المنافسون في السوق المستهدف بنفس الفترة وتُقاس بالمعادلة التالية:

عدد الوحدات التي تنتجها المنظمة

$$\text{الحصة السوقية المقدرة بالوحدات} = 100 \times \frac{\text{إجمالي الوحدات المنتجة خلال نفس الفترة}}{\text{إجمالي الوحدات المنتجة خلال نفس الفترة}}$$

ونظراً لاختلاف طبيعة العمل بين القطاع المصرفي وغيره من القطاعات الأخرى، فإن قياس الحصة السوقية في المصارف الإسلامية يتمثل في نسبة تركيز المصرف في السوق المالي، والتي وصل إليها بالحد الأدنى من المخاطر (جرادات والطالب، 2018)، ويعبر عنه بالنسبة المئوية لإيرادات المصرف على الإيرادات الكلية للقطاع المصرفي ككل (صلاح، 2022).

المطلب الخامس: إجراءات زيادة الحصة السوقية والمحافظة عليها

تتبع المنظمات بعض الإجراءات للمحافظة على الحصة السوقية وحجم المبيعات فيها بدون زيادة على التكاليف وارتفاع الأسعار وفقدان جزء من الحصة السوقية لها ومن هذه الإجراءات: (صهيو وستار، 2017).

1. تحمّل الزيادة في النفقات دون تعديل على جودة المنتجات من خلال قبول هامش ربح قليل.
2. تحمّل جزء من التكاليف والجزء الآخر تتحمله قنوات التوزيع وتقليل هامش الربح دون تغيير على جودة المنتجات.
3. التعديل على جودة المنتجات بهدف تخفيض النفقات والمحافظة على الأسعار من خلال تخفيض الحجم واستخدام مركبات ذات جودة أقل.
4. التعديل على المنتجات بطريقة لا يعترض فيها الزبون على ارتفاع الأسعار من خلال تخفيض الحجم واستخدام مركبات ذات جودة أقل أيضاً.
5. الابتعاد عن إنتاج المنتجات غير المربحة.

وتعتبر المصارف الإسلامية كغيرها من المنظمات التي تسعى إلى زيادة حصتها السوقية والمحافظة عليها، كونها تعد عنصراً فاعلاً في تعظيم ربحيتها، مستندةً في تحقيق ذلك على تبني العديد من الممارسات والإجراءات التي تضمن تحقيقها لهذا الهدف، ومن أبرز هذه الممارسات السعي المستمر نحو تلبية أكبر قدر ممكن من احتياجات ومتطلبات العملاء، وإحداث التنوع والتوسع والتحديث والتطوير في خدماتها وتحقيق الجودة فيها (جرادات والطالب، 2018).

ثالثاً: الجانب العملي للدراسة

المبحث الأول: منهج الدراسة

يناقش هذا الجزء من البحث منهج الدراسة، حيث يعرض المنهجية التي استندت عليها الدراسة الحالية في الإجابة عن أسئلتها وتحقيق أهدافها، ويعرض مجتمع وعينة الدراسة، وأسلوب قياس المتغيرات، كما يكشف عن مصادر جمع المعلومات والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتبر من المناهج الإحصائية الدارجة الاستخدام في مجال البحوث التطبيقية والميدانية، وذلك لقدرته على تقديم وصف دقيق وشامل للظاهرة قيد الدراسة، والتعبير عنها إما بصورة نوعية (كيفية) من خلال بيان خصائصها والعلاقات بين أبعادها ومتغيراتها، أو بصورة كمية من خلال تقديم وصف رقمي يكشف عن مقدار الظاهرة وحجمها.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وذلك حسب دليل الشركات من الموقع الرسمي لبورصة عمان والبالغ عددها (3) مصارف حتى نهاية العام 2021.

وقد تم تضمين جميع المصارف الإسلامية الأردنية المساهمة العامة في عينة الدراسة، ولن يتم استبعاد أي منها، لانطباق الشروط التالية عليها، وهي:

1. أن تكون أسهم المصرف متداولة في السوق المالي خلال فترة الدراسة.
2. أن تتوفر للمصرف جميع البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات نموذج الدراسة.
3. أن تنتهي السنة المالية للمصرف في 31-12 من كل عام.

المطلب الثالث: أسلوب قياس متغيرات الدراسة

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، وبالتالي تكونت متغيرات الدراسة من الآتي:
أولاً: المتغير التابع (الحصة السوقية)

تم قياس الحصة السوقية بالنسبة المئوية لإيرادات المصرف على إيرادات القطاع المصرفي ككل، ويعبر عنها رياضياً بالعلاقة الآتية:

$$\text{الحصة السوقية} = \frac{\text{إيرادات المصرف}}{\text{إيرادات القطاع المصرفي ككل}} \times 100\%$$

ثانياً: المتغير المستقل (التقارير المتكاملة)

تم قياس التقارير المتكاملة من خلال قياس المحتوى المعلوماتي للتقارير السنوية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة (2010 – 2020)، وبالاعتماد على (5) عنصر، تم تحديدها استناداً إلى عناصر محتوى تقارير الأعمال المتكاملة وفقاً لإطار للأعمال المتكاملة (IIRF, 2015; IIRF, 2013) الصادر عن المجلس الدولي لإعداد تقارير الأعمال المتكاملة IIIRC، حيث يحتوي كل عنصر على مؤشرات فردية لقياسه.

وتم استخدام أسلوب تحليل المحتوى في قياس درجة ومستوى الإفصاح عن هذه العناصر والمؤشرات التي تتضمنها، من خلال تطبيق الخطوات الآتية:

– فحص محتوى التقارير السنوية للمصارف الإسلامية الأردنية عينة الدراسة، ومنح الرقم (1) لكل مؤشر من المؤشرات التي تم الإفصاح عنها، والرقم (0) لكل بند مؤشر من المؤشرات التي لم يتم الإفصاح عنها.

– تم تجميع قيم مؤشرات الإفصاح لكل مصرف ولكل سنة من سنوات الدراسة، ومن ثم تقسيم المجموع على إجمالي مؤشرات الإفصاح، وذلك للوصول إلى مستوى الإفصاح لكل مصرف ولكل سنة، على النحو الآتي:

$$VDISC_{it} = \frac{NoID_{it}}{TID}$$

حيث:

$VDISC_{it}$: مستوى الإفصاح (i) عن الفترة (t).

$NoID_{it}$: عدد المؤشرات المفصّح عنها (i) عن الفترة (t).

TID: العدد الكلي لمؤشرات الإفصاح الواردة في عناصر الإفصاح لهذه الدراسة.

والجدول الآتي يبين مؤشرات التقارير المتكاملة، وبنود كل منها.

المطلب الرابع: مصادر جمع البيانات

تمثلت مصادر بيانات الدراسة في المصادر الثانوية، حيث تم الاعتماد على الدراسات السابقة، والدوريات، والكتب، والمراجع التي تناولت موضوع ومتغيرات الدراسة والمتوفرة في المكتبات والمواقع الإلكترونية والمجلات العلمية ومراكز الدراسات لإعداد الجانب النظري للدراسة الحالية.

كما تم الاعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالمصارف الإسلامية عينة الدراسة والإفصاحات والإيضاحات، وأي تقرير ينشره المصرف لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتقارير المتكاملة والحصة السوقية خلال الفترة (2010 – 2020).

المطلب الخامس: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم استخدام برمجية E-Views لمعالجة البيانات الأولية وتحليلها واختبار الفرضيات، حيث تم استخدام المقاييس والاختبارات الإحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوسيط والقيم القصوى والرتبة، وذلك بهدف وصف متغيرات الدراسة.

1. معامل الارتباط الخطي لاختبار ظاهرة الارتباط المتعدد Multicollinearity.

2. اختبار جذر الوحدة Unit Root، لتحديد استقرار السلاسل الزمنية.

3. تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار مدى وجود أثر للمتغيرات المستقلة على

المتغير التابع.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي

يناقش هذا الجزء من البحث نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، حيث يعرض نتائج الإحصاء الوصفي للتقارير المتكاملة ومؤشراته والحصة السوقية في البنوك الإسلامية الأردنية، ويعرض علاقات الارتباط بين المتغيرات ونتائج استقرارية البيانات، كما يكشف عن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع من خلال اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: الإحصاء الوصفي لمتغيرات نموذج الدراسة

أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغير التقارير المتكاملة

يمثل متغير التقارير المتكاملة المتغير المستقل في الدراسة، وتم قياسه من خلال (5) عناصر، وهي: الإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، والأداء الفعلي. وفيما يأتي وصفاً لهذا المتغير ولعناصره في المصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2010-2020)، وكما يأتي:

جدول (1): الإحصاء الوصفي لمتغير التقارير المتكاملة وعناصره للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2010-2020)

الترتيب	المقياس					العنصر
	أقل قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	الوسيط	الوسط الحسابي	
4	0.000	0.846	0.149	0.769	0.758	الإفصاحات العامة
2	0.000	1.000	0.190	0.818	0.790	تقارير الحاكمية
5	0.000	0.800	0.156	0.800	0.745	الإستراتيجية
1	0.000	1.000	0.328	1.000	0.797	المخاطر والفرص
3	0.000	0.909	0.161	0.800	0.770	الأداء الفعلي
-	0.000	0.909	0.178	0.871	0.790	التقارير المتكاملة

يتبين من الجدول (1) أن عنصر (المخاطر والفرص) جاء في المرتبة الأولى، حيث بلغ متوسطه الحسابي خلال الفترة (2010-2020) (0.797)، وبلغ الوسيط (1.000)، وبلغ الانحراف المعياري (0.328) مما يشير إلى تدني مستوى التباین في الإفصاح عن المخاطر والفرص في التقارير المتكاملة للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة، كما تبين أن أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة قد بلغت (1.000)، في حين بلغت أقل نسبة تم تسجيلها خلال الفترة (0.0). وتشير القيم إلى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بدرجة كبيرة بالإفصاح عن المخاطر والفرص في تقاريرها السنوية، وهذا يدل على اهتمام إدارة المصارف الإسلامية بتحليل بيئتها الداخلية والخارجية، وتحديد المخاطر المحيطة ومصادرها بهدف إدارتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهتها، واستكشاف الفرص المتاحة لديها لضمان استغلالها بالشكل الأمثل في التوسع في أنشطتها وعملياتها التمويلية والاستثمارية وتحسين عملياتها الإنتاجية لما لهما من تأثير في نجاح المصرف وتحقيق أهدافه، بالإضافة إلى تحديد مواطن القوة لديها والاستفادة منها والوقوف على نقاط الضعف لديها وخطط معالجتها.

وجاء في المرتبة الثانية عنصر (تقارير الحاكمية)، حيث بلغ متوسطه الحسابي خلال الفترة (2010-2020) (0.790)، وبلغ الوسيط (0.818)، وبلغ الانحراف المعياري (0.190) مما يشير

إلى تدني مستوى التباين في الإفصاح عن تقارير الحاكمية في التقارير المتكاملة للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة، كما تبين أن أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة قد بلغت (1.000)، في حين بلغت أقل نسبة تم تسجيلها خلال الفترة (0.0). وتشير القيم إلى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بدرجة كبيرة بالإفصاح عن تقارير الحاكمية في تقاريرها السنوية، وهذا يدل على اهتمام إدارة المصارف الإسلامية بتوفير المعلومات المتعلقة بمجلس إدارتها وقياداتها الإدارية والتنفيذية ولجانها، وآليات الرقابة لديها، ومدى التزامها بالقواعد والتشريعات القانونية، ودورها في إعداد القرارات الإستراتيجية وإدارة المخاطر وتوليد القيمة ودعم الإبداع والابتكار

وجاء في المرتبة الثالثة عنصر (الأداء الفعلي)، حيث بلغ متوسطه الحسابي خلال الفترة (2020-2010) (0.770)، وبلغ الوسيط (0.800)، وبلغ الانحراف المعياري (0.161) مما يشير إلى تدني مستوى التباين في الإفصاح عن الأداء الفعلي في التقارير المتكاملة للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة، كما تبين أن أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة قد بلغت (0.909)، في حين بلغت أقل نسبة تم تسجيلها خلال الفترة (0.0). وتشير القيم إلى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بدرجة كبيرة بالإفصاح عن أدائها الفعلي في تقاريرها السنوية، وهذا يدل على اهتمام إدارة المصارف الإسلامية في توفير المعلومات المالية وغير المالية التي توضح أدائها الفعلي، ومقارنة أدائها لسنوات سابقة، ونسب إنجازها لأهدافها وخططها المحددة.

وجاء في المرتبة الرابعة عنصر (الإفصاحات العامة)، حيث بلغ متوسطه الحسابي خلال الفترة (2020-2010) (0.758)، وبلغ الوسيط (0.769)، وبلغ الانحراف المعياري (0.149) مما يشير إلى تدني مستوى التباين في الإفصاحات العامة في التقارير المتكاملة للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة، كما تبين أن أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة قد بلغت (0.846)، في حين بلغت أقل نسبة تم تسجيلها خلال الفترة (0.0). وتشير القيم إلى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بدرجة كبيرة بالإفصاح عن معلوماتها العامة في تقاريرها السنوية، وهذا يدل على اهتمام إدارة المصارف الإسلامية في توفير المعلومات العامة المتعلقة برؤيتها ورسالتها وقيمها المنظمية وهيكل ملكيتها وأنشطتها وعملياتها الأساسية وأسواقها الرئيسية، ووضعها التنافسي، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمواردها البشرية ومسؤوليتها الاجتماعية

والبيئية ودورها الاقتصادي، لما لهذه المعلومات من دور في تعزيز قيمتها السوقية وبناء الصورة الإيجابية عنها وتحسين سمعتها، وتوفير الدعم والمساعدة في عملية صنع القرارات. في حين جاء عنصر (الإستراتيجية) في المرتبة الخامسة والأخيرة، حيث بلغ متوسطه الحسابي خلال الفترة (2010-2020) (0.745)، وبلغ الوسيط (0.800)، وبلغ الانحراف المعياري (0.156) مما يشير إلى تدني مستوى التباين في الإفصاح عن الإستراتيجية في التقارير المتكاملة للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة، كما تبين أن أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة قد بلغت (0.800)، في حين بلغت أقل نسبة تم تسجيلها خلال الفترة (0.0). وتشير القيم إلى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بدرجة كبيرة بالإفصاح عن إستراتيجيتها في تقاريرها السنوية، وهذا يدل على اهتمام إدارة المصارف الإسلامية في توفير المعلومات التي توضح أهدافها وتوجهاتها الإستراتيجية وقدرتها على تحقيقها من خلال تقاريرها السنوية، والخطط التي تنتهجها في الوصول إلى غاياتها وأهدافها العامة والإستراتيجية.

كما يتبين من الجدول (1-4) أن المتوسط الحسابي العام للتقارير المتكاملة للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2010-2020) قد بلغ (0.790)، وبلغ الوسيط (0.871)، وبلغ الانحراف المعياري (0.178) مما يشير إلى تدني مستوى التباين في التقارير المتكاملة للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة، كما تبين أن أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة قد بلغت (0.909)، في حين بلغت أقل نسبة تم تسجيلها خلال الفترة (0.0). وتشير القيم إلى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بدرجة كبيرة بإعداد وإصدار التقارير المتكاملة، وهذا يدل على اهتمام إدارة المصارف الإسلامية في توفير المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بشكل متكامل، لما لها من دور في تعزيز الثقة والشفافية في تقاريرها السنوية وقوائمها المالية، وتحسين سمعتها، وتعظيم مكانتها السوقية، وتحقيق الجودة في القرارات المتخذة، حيث تساهم هذه التقارير في توفير احتياجات أصحاب العلاقة من المعلومات التي تساعد في بناء صورة متكاملة عن المصرف وتحقيق الفاعلية في القرارات المتخذة، وتوفير الفرص لاستغلالها في تقييم أداء المصرف وكفاءته وقدرته على تحقيق أهدافه وتوجهاتها الإستراتيجية واستثمار موارده وإمكاناته المتاحة بالشكل الأمثل.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لمتغير الحصة السوقية

يمثل متغير الحصة السوقية المتغير التابع في الدراسة. وفيما يأتي وصف لهذا المتغير في المصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2010-2020)، وكما يأتي:

جدول (2): الإحصاء الوصفي لمتغير الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2010-2020)

المقياس	الحصة السوقية
الوسط الحسابي	3.205
الوسيط	2.443
الانحراف المعياري	2.127
أعلى قيمة	7.330
أقل قيمة	0.290

يتبين من الجدول (2) أن المتوسط الحسابي العام للحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2010-2020) قد بلغ (3.205)، وبلغ الوسيط (2.443)، وبلغ الانحراف المعياري (2.127) مما يشير إلى ارتفاع مستوى التباين في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة، كما تبين أن أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة قد بلغت (7.330)، في حين بلغت أقل نسبة تم تسجيلها خلال الفترة (0.290). وتشير القيم إلى وجود اختلاف بين المصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة على تحقيق الإيرادات المصرفية نتيجة لاختلاف حجم ونوع وجودة المنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها، ومدى كفاءة ومهارة مواردها البشرية، وقدرتها على الاحتفاظ بالعملاء واستقطاب شرائح مختلفة منهم، واختلاف عدد فروعها، ومقدار التطور في أنشطتها وأعمالها، بالإضافة إلى اختلاف قدرتها في استغلال الفرص واستثمار مواردها وإمكاناتها للاستحواذ على الأسواق، ومدى تأثرها بمتغيراتها ومعطياتها.

المطلب الثاني: مصفوفة الارتباط Correlation Matrix

تعتبر مصفوفة الارتباط أحد أهم الاختبارات المستخدمة في التحقق من استقلالية الأبعاد والمتغيرات المستقلة، وذلك من خلال التأكد من عدم وجود علاقة ارتباطية تامة أو علاقة ارتباطية شبه تامة فيما بينها، ذلك أن وجود مثل هذه العلاقة يدل على وجود ظاهرة "الامتداد الخطي" (الارتباط الخطي المتعدد) Multicollinearity، والتي ينتج عنها ظهور تضخم غير حقيقي في قيمة معامل التفسير R^2 لتجعلها تبدو أكبر من قيمتها الفعلية. وللتأكد من عدم وجود هذه الظاهرة تم احتساب قيم معامل الارتباط بين أبعاد التقارير المتكاملة، والتي تمثل المتغير المستقل في الدراسة الحالية، حيث تعتبر القيمة التي تقل عن (±0.80) مؤشراً على

عدم وجود أي من هذين النوعين من العلاقة الارتباطية بين الأبعاد، وبالتالي استقلاليتها (Guajarati, 2004, 355). والجدول التالي يوضح مصفوفة الارتباط الخاص بأبعاد المتغير المستقل للدراسة.

جدول (3): مصفوفة الارتباط لأبعاد التقارير المتكاملة

البعد	الإفصاحات العامة	تقارير الحاكمية	الإستراتيجية	المخاطر والفرص	الأداء الفعلي
الإفصاحات العامة	1.0000				
تقارير الحاكمية	0.829*	1.000			
الإستراتيجية	0.858*	0.758*	1.000		
المخاطر والفرص	0.579*	0.585*	0.618*	1.000	
الأداء الفعلي	0.817*	0.800*	0.851*	0.660*	1.000

(*) دال عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05

يتبين من الجدول (3) تجاوز قيمة معامل الارتباط لبعض الأبعاد القيمة المحددة وهي (± 0.80) ، وهذا قد يدل على وجود علاقة ارتباطية شبه تامة بين الأبعاد، أي وجود ظاهرة "الامتداد الخطي (الارتباط الخطي المتعدد) بين الأبعاد.

وللتأكد من هذه النتيجة تم احتساب معامل تضخم التباين (Variance Inflation factor (VIF))، وذلك لأبعاد متغير التقارير المتكاملة، حيث إن وقوع القيم بين العدد 1 والعدد 10 يعد دليلاً على عدم وجود ظاهرة "الامتداد الخطي (الارتباط الخطي المتعدد) (Gujarati, 2004)، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (4): معامل تضخم التباين لأبعاد التقارير المتكاملة

البعد	معامل تضخم التباين VIF
الإفصاحات العامة	5.353
تقارير الحاكمية	3.778
الإستراتيجية	5.170
المخاطر والفرص	1.827
الأداء الفعلي	4.951

تبين من الجدول (4) أن قيم معامل تضخم التباين جميعها وقعت بين العدد 1 والعدد 10، وهذا يدل على أن أقل من العدد 10 وأكبر من الرقم 1، وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباطية تامة أو شبه تامة بين الأبعاد، أي خلو الأبعاد من ظاهرة "الامتداد الخطي (الارتباط الخطي المتعدد) بين الأبعاد، وهذا يدل على اتصاف أبعاد المتغير المستقل بالاستقلالية.

المطلب الثالث: اختبار استقرارية البيانات (السكون) لمتغيرات الدراسة (Stationary Test)

يدل استقرار السلاسل الزمنية على قيمة ثابتة لكل متوسط واختلاف القيم في السلسلة عبر الزمن، وأن يكون التغير Covariance بين فترتين زمنييتين معتمداً في الأساس على الفجوة الزمنية Lag، وليس على الفترة الزمنية الفعلية التي تم قياس التغير فيها، وللتأكد من استقرارية المتغيرات تم إجراء اختبار جذر الوحدة Unit Root، كما تم إجراء اختبار (Augmented Dickey-Fuller test (ADF)) للتحقق من عدم احتواء المتغيرات على جذر الوحدة (Unit root)، وفي حال احتواء هذه المتغيرات على جذر الوحدة يتوجب أخذ الفروق لها لجعلها ساكنة، حيث إن الكثير من السلاسل الزمنية قد تكون غير ساكنة لكنها تعطي قيمة مرتفعة لـ (R^2, F, t) وهذا يؤدي إلى تفسير خاطئ ونتائج مضللة، لذا يجب إجراء اختبار جذر الوحدة لفحص مدى سكون السلاسل الزمنية (Greene, 2003). وتكون قاعدة القرار لاختبار (ADF) بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية) إذا كان مستوى الدلالة لقيمة الاختبار المحسوبة أكبر من 0.05، وقد ظهرت النتائج كما يأتي:

جدول (5): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة المحسوبة عند المستوى	الاحتمالية P-Value	النتيجة
الإفصاحات العامة	-5.546	0.000	ساكن عند المستوى
تقارير الحاكمية	-4.184	0.003	ساكن عند المستوى
الإستراتيجية	-5.513	0.000	ساكن عند المستوى
المخاطر والفرص	-2.899	0.057	غير ساكن عند المستوى
المخاطر والفرص (بعد أخذ الفرق الأول)	-6.213	0.000	ساكن عند المستوى
الأداء الفعلي	-4.286	0.002	ساكن عند المستوى
التقارير المتكاملة	-4.367	0.002	ساكن عند المستوى
الحصة السوقية	-1.843	0.354	غير ساكن عند المستوى
الحصة السوقية (بعد أخذ الفرق الأول)	-6.396	0.000	ساكن عند المستوى

يتبين من الجدول (5) أن غالبية متغيرات الدراسة مستقرة مع مرور الزمن، حيث لم تتجاوز القيم الاحتمالية (P- Value) مستوى الدلالة 0.05، باستثناء متغيري (المخاطر والفرص، والحصة السوقية)، واللذين بلغت قيمتهما الاحتمالية أكبر من 0.05، ولهذا تم أخذ الفرق

الأول لكل منهما. وبالتالي فإن جميع بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة مستقرة مع مرور الزمن لأن جميع القيم الاحتمالية (P- Value) للمتغيرات لم تتجاوز مستوى 5%، ولذلك نرفض فرضية وجود جذر الوحدة وتكون السلاسل الزمنية مستقرة.

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات

تتكون عينة الدراسة من المصارف الإسلامية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2010-2020)، وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه المصارف للفترة المذكورة من تقاريرها السنوية، لذا فإن بيانات الدراسة تعتبر بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية (Cross-Sectional Time Series)، وبعد التأكد من ملائمة البيانات لنماذج الدراسة، ووصف متغيرات الدراسة، يعرض هذا الجزء من الدراسة اختبار الفرضيات، حيث تم إخضاع الفرضية الرئيسة لتحليل الانحدار المتعدد، في حين تم إخضاع الفرضيات المتفرعة لتحليل الانحدار البسيط.

الفرضية الرئيسة H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتقارير المتكاملة (الإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، والأداء الفعلي) في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.

جدول (6): ملخص النموذج وتحليل التباين للفرضية الرئيسة

المتغير التابع	ملخص النموذج				تحليل التباين ANOVA	
	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	الخطأ المعياري للنموذج	قيمة F المحسوبة	Sig (F)	
الحصة السوقية	0.714	0.661	0.979	13.505	0.000	

يظهر الجدول (6) معنوية النموذج، حيث كانت قيمة ($F=13.505$) وبمستوى دلالة ($SigF=0.000$) وهو أقل من 0.05، كما وأشارت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.714$) إلى أن ما نسبته (71.4%) من التباين في (الحصة السوقية) يمكن تفسيره من خلال التباين في متغير التقارير المتكاملة، مع بقاء أي عوامل أخرى ثابتة. وبناءً على ما سبق، يتم رفض الفرضية العدمية الرئيسة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتقارير المتكاملة (الإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، والأداء الفعلي) في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية".

والجدول الآتي يعرض نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة
جدول (7): معاملات الانحدار للفرضية الرئيسية

معاملات الانحدار				
المتغير المستقل	المعاملات (B)	الخطأ المعياري	قيمة T المحسوبة	Sig (T)
الإفصاحات العامة	0.283	0.096	2.946	0.007
تقارير الحاكمية	0.497	0.070	7.132	0.000
الإستراتيجية	0.154	0.138	1.116	0.274
المخاطر والفرص	0.213	0.030	7.133	0.000
الأداء الفعلي	0.420	0.135	3.111	0.004
ثابت الانحدار	3.219	0.163	19.803	0.000

يشير جدول المعاملات (7) إلى أن قيمة B عند (الإفصاحات العامة) قد بلغت (283.0) وهي تشير إلى أن الزيادة في الإفصاحات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية بمقدار (28.3%) وحدة، وأن قيمة t عنده هي (2.946)، وبمستوى دلالة (Sig=0.007)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبناءً على هذا، يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاحات العامة في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية".

وبلغت قيمة B عند (تقارير الحاكمية) (497.0) وهي تشير إلى أن الزيادة في تقارير الحاكمية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية بمقدار (49.7%) وحدة، وأن قيمة t عنده هي (7.132)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبناءً على هذا، يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتقارير الحاكمية في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية".

وبلغت قيمة B عند (الإستراتيجية) (154.0) وهي تشير إلى أن الزيادة في الإستراتيجية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية بمقدار (15.4%) وحدة، وأن قيمة t عنده هي (1.116)، وبمستوى دلالة (Sig=0.274)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وبناءً على هذا، يتم قبول الفرضية العدمية الفرعية الثالثة التي

تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجية في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية".

كما بلغت قيمة B عند (المخاطر والفرص) (213.0) وهي تشير إلى أن الزيادة في المخاطر والفرص بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية بمقدار (21.3%) وحدة، وأن قيمة t عنده هي (7.133)، وبمستوى دلالة ($\text{Sig}=0.000$)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبناءً على هذا، يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الرابعة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر والفرص في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية".

في حين بلغت قيمة B عند (الأداء الفعلي) (420.0) وهي تشير إلى أن الزيادة في الأداء الفعلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية بمقدار (4.0%) وحدة، وأن قيمة t عنده هي (3.111)، وبمستوى دلالة ($\text{Sig}=0.004$)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبناءً على هذا، يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الخامسة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأداء الفعلي في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية".

رابعاً: النتائج والتوصيات

المبحث الأول: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- 1- التزام المصارف الإسلامية الأردنية بدرجة كبيرة بإعداد وإصدار التقارير المتكاملة، مما يدل على اهتمام إدارة المصارف الإسلامية في توفير المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بشكل متكامل، لما لها من دور في تعزيز الثقة والشفافية في تقاريرها السنوية وقوائمها المالية، وتحسين سمعتها، وتعظيم مكانتها السوقية، وتحقيق الجودة في القرارات المتخذة.
- 2- وجود اختلاف بين المصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة على تحقيق الإيرادات المصرفية نتيجة لاختلاف حجم ونوع وجودة المنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها، ومدى كفاءة ومهارة مواردها البشرية، وقدرتها على الاحتفاظ بالعملاء واستقطاب شرائح مختلفة منهم، واختلاف عدد فروعها، ومقدار التطور في أنشطتها وأعمالها، بالإضافة إلى اختلاف قدرتها في

استغلال الفرص واستثمار مواردها وإمكاناتها للاستحواذ على الأسواق، ومدى تأثيرها بمتغيراتها ومعطياتها.

3- وجود أثر دال إحصائيا للتقارير المتكاملة بدلالة أبعادها (الإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، والأداء الفعلي) في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، وهذا قد يعود للدور الهام الذي تلعبه هذه التقارير في توفير المعلومات التي تدعم الأطراف الداخلية والخارجية للمصرف في اتخاذ القرارات التي تصب في صالح تحقيق الأهداف العامة والإستراتيجية للمصرف، وتوفير صورة شاملة متكاملة عن أدائها والمخاطر المحيطة بها وآليات مواجهتها وخططها وتوجهاتها المستقبلية مما يؤدي إلى تعزيز الثقة في المصرف وبالتالي تحسين مكانتها وحصتها السوقية. وقد توافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (عبد الرحيم، 2020؛ إبراهيم، 2020؛ مسعود، 2020؛ وهدان وعيد، 2020)، كما توافقت مع نتيجة دراسة (Moloi & Iredele, 2020; Melegy & Alain, 2020; Pavlopoulos et al., 2019). في حين اختلفت مع نتيجة دراسة (Nurkumalasari et al., 2019).

4- وجود أثر دال إحصائيا للإفصاحات العامة في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، وهذا يدل على أن الإفصاح عن المعلومات العامة والجوهرية وتزويد كافة الأطراف بها يسهم في زيادة مداركهم ومعرفتهم بإمكانات المصرف، وقدرته على توليد الأرباح وتعظيمها، الأمر الذي يدفعها نحو تحسين سمعتها والحفاظ على حصتها السوقية لتحقيق أهداف كافة الأطراف المرتبطة بها. وقد توافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (إبراهيم، 2020؛ وهدان وعيد، 2020)، كما توافقت مع نتيجة دراسة (Albetairi et al., 2018).

5- وجود أثر دال إحصائيا لتقارير الحاكمية في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، وهذا يدل على أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإدارة المصرف والمهارات والعمليات المتبعة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية وإدارة المخاطر ومعالجة القضايا والمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تسهم في تعزيز قدرة المصرف على توليد القيمة على المدى الطويل وتحقيق أهدافها المالية والإستراتيجية. وقد توافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (وهدان وعيد، 2020)، في حين اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (إبراهيم، 2020).

6- عدم وجود أثر دال إحصائياً للإستراتيجية في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، وهذا قد يرتبط بكمية المعلومات الإستراتيجية التي يفصح عنها المصرف ومدى أهميتها للمستثمرين وخاصةً في المدى القصير، حيث إن المعلومات المتعلقة بالإستراتيجية عادةً ما ترتبط بالخطط والتوجهات المستقبلية للمصرف، في حين يبحث المستثمرون على المعلومات التي تلي غاياتهم وتطلعاتهم في إيجاد القيمة وتحقيقها على المدى القصير والمتوسط. وقد اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (وهدان وعيد، 2020)، كما اختلفت مع نتيجة دراسة (Albetairi et al., 2018).

7- وجود أثر دال إحصائياً للمخاطر والفرص في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، وهذا قد يعود لدور التقارير المتكاملة في توفير نظرة كاملة عن مصادر الفرص والمخاطر الداخلية والخارجية، ونتائج تقييم احتمالية تحقق الفرص ووقوع المخاطر وحجمها ومدى تأثيرها، وخطوات توليد القيمة من الفرص المتاحة والتقليل من المخاطر التي تواجهها، إضافة إلى تحديد الأهداف الإستراتيجية ذات العلاقة ومؤشرات الأداء. وقد توافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (وهدان وعيد، 2020)، في حين اختلفت مع نتيجة دراسة (Albetairi et al., 2018).

8- وجود أثر دال إحصائياً للأداء الفعلي في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، وهذا قد يعود لدور التقارير المتكاملة في توفير المعلومات المالية وغير المالية عن الأنشطة التي قام بها المصرف لتحقيق أهدافه الإستراتيجية، والنتائج المحققة لهذه الأنشطة ومُخرجاتها، ووصف التأثيرات الإيجابية أو السلبية لأدائه على رؤوس الأموال، والعلاقات مع كافة الأطراف والجهات وكيفية استجابتها لاحتياجاتهم، والربط بين الأداء الحالي والماضي وبين الأداء الحالي والتوقعات المستقبلية. وقد توافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (وهدان وعيد، 2020)، كما توافقت مع نتيجة دراسة (Albetairi et al., 2018). في حين اختلفت مع نتيجة دراسة (إبراهيم، 2020).

المبحث الثاني: التوصيات

- 1- توجيه إدارة المصارف الإسلامية الأردنية نحو زيادة تبني التقارير المتكاملة في الإفصاح عن معلوماتها العامة والجوهرية، وذلك لما لها من دور في تحسين وتعظيم حصتها السوقية وبالتالي ضمان بقائها واستمرارها.
- 2- زيادة مستوى اهتمام إدارة المصارف الإسلامية الأردنية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإستراتيجياتها والتي تهتم المستثمرين وتلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم، حيث إن هذه المعلومات لها الأثر الكبير على تعزيز وتنمية الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.
- 3- قيام الجهات المعنية بمهنة المحاسبة بإصدار معايير محاسبية خاصة بالتقارير المتكاملة، تساعد في إعدادها بالشكل الذي يضمن جودة محتواها المعلوماتي لتحقيق أهداف وغايات أصحاب العلاقة في اتخاذ القرارات.
- 4- اهتمام إدارة المصارف الإسلامية الأردنية بشكل أكبر بتنمية حصتها السوقية وتعظيمها، من خلال تحسين وتطوير أنشطتها وعملياتها التشغيلية وتحقيق الجودة في خدماتها ومنتجاتها المصرفية، واستهداف نوعية من العملاء والأسواق التي تخدم غاياتها وأهدافها، وتبني المصادر التي تسهم في توليد المزايا التنافسية لها.
- 5- إجراء دراسات مستقبلية للتعرف على مدى التزام المنظمات بتبني التقارير المتكاملة ودورها في تحقيق الجودة في الأداء والوصول لأهدافها الإستراتيجية وبناء المزايا التنافسية.

المراجع العربية:

- القرآن الكريم.
- إبراهيم، رشا، العوام، عاطف وعبد البر، عمرو (2021). إطار مقترح لقياس تأثير تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على تعظيم القيمة: دراسة تجريبية مقارنة. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (1)، 517 – 530.
- إبراهيم، طارق وفيق (2020). أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي والتشغيلي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية- دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، (1)، 604-670.
- أبو طالب، يحيى محمد (2016). لعبة الأرقام في إطار نظرية المحاسبة. مجلة الفكر المحاسبي، 20(4)، 9-21.

- أبو يوسف، محمد (2020). دور تقارير الأعمال المتكاملة في جذب الاستثمارات المالية الأجنبية المباشرة في الأسواق المالية. مجلة جامعة الأسراء للعلوم الإنسانية، (8)، 143-173.
- إسماعيل، عصام عبد المنعم (2016). أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيّدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية. مجلة الفكر المحاسبي، 20(4)، 1-21.
- باقر، وفاء جاسم (2019). أثر إستراتيجيات التسويق الإسلامي على الحصة السوقية للمشروعات الصغيرة. المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، (12)، 1-23.
- البيسوني، هيثم محمد عبد الفتاح (2014). الإفصاح السري كأحد أدوات تقارير الأعمال المتكاملة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة نظرية وتحليلية). مجلة البحوث المالية والتجارية، (3)، 260-286.
- البشير، زيدي (2016). جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 9(2)، 86-100.
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن سُوْرَة (1962). الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي. (ط1)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، بيروت، لبنان.
- جرادات، محمد (2017). أثر عائد عمليات الخدمات المصرفية على أداء البنوك الإسلامية الأردنية للفترة من 2006 – 2015. أطروحة دكتوراة منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- جرادات، محمد والطالب، غسان (2018). أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية على أداء البنوك الإسلامية الأردنية للفترة من 2006-2015. مجلة جامعة عمان العربية للبحوث – سلسلة البحوث الإدارية، 2(1)، 195-220.
- الجودي، صاطوري (2016). الإستراتيجية التنافسية وأثرها على الحصة السوقية للمؤسسة الاقتصادية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، (12)، 12-33.
- الرازي، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني (1986). معجم اللغة لابن فارس. (ط2)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان (2018). أثر إعداد التقارير المتكاملة على تعزيز الإفصاح والحوكمة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية، (4)، 239-267.

- السعدي، آلاء (2020). قياس مستوى الإفصاح المستدام في ظل التقارير المتكاملة لتعزيز قيمة الشركة: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق.
- شالور، وسام (2020). أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية: دراسة مقارنة بين مجموعة من المؤسسات في الأردن والسودان. أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف 1 -، الجزائر.
- شاهين، عبد الحميد (2018). التقرير المتكامل كمدخل لتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار وخلق القيمة: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 4 (2)، 77 – 108.
- صلاح، عبد الرحمن (2022). أثر الحصة السوقية للودائع المقرضة على ربحية البنوك المدرجة في سوق عمان المالي من 2016 إلى 2020. المجلة العربية للنشر العلمي، 5 (46)، 148-179.
- صهيو، علي موات وستار، رشا عبد الخالق (2017). دور ولاء العاملين في تعزيز الحصة السوقية بتوسيط إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية: بحث ميداني في شركات الاتصالات الخلوية في بغداد. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 23 (97)، 244-266.
- عبد الرحيم، أسماء (2020). أثر ثنائية العلاقة بين مستويات الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة والأداء المالي للشركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية: دراسة اختيارية. مجلة الفكر المحاسبي، 24 (3)، 1 – 38.
- عبد العال، محمود موسى (2017). محددات الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة وأثر ذلك على نشاط سوق الأوراق المالية دراسة تجريبية على الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسؤولية الشركات. مجلة الفكر المحاسبي، 21 (8)، 1110-1148.
- عريقات، أحمد ودباغية، محمد (2016). أثر التزام شركات تدقق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على خططها الإستراتيجية التسويقية. مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، 19 (1)، 1339-1359.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (1379هـ). فتح الباري بشرح صحيح البخاري. تصحيح وتحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- العقاب، كمال ومداخ، مراد (2017). مساهمة إستراتيجية التنوع في تعزيز الحصة السوقية للمؤسسة، دراسة حالة ملبنة سيدي خالد بتيارت. مجلة التنمية الاقتصادية، 2 (2)، 341-365.
- الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (1987). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. (ط4)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

- محمد، محمد خليل حامد وعبد الجليل، محمد حسن محمد (2018). أثر توفير المعلومات بتقارير الأعمال بنجاح الإستراتيجية التنافسية: دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 2(3)، 105-122.
- مسعود، سناء (2020). محددات الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة وأثره على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، (1)، 574 – 622.
- مشكور، سعود جايد وعبد، حيدر عباس (2016). علاقة نظام الحوكمة بجودة التدقيق وأثرها في ممارسة الفساد المالي والإداري. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 1(24)، 253-263.
- ميلاد، صالح (2016). أثر العوامل المصرفية في الحصة السوقية بالمصارف الليبية (1999 – 2010). أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة أم درمان، الخرطوم، السودان.
- النووي، محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري (1392هـ). المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج. (ط2)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- هيمه، نادية (2015). ضرورة تفعيل أداء مؤشر الحصة السوقية في ظل الأساليب الحديثة للتسويق. مجلة الاقتصاد الصناعي، 5(2)، 462-477.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2008). معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية. المنامة، البحرين.
- وهدان، محمد وعيد، السيد عيد (2020). تقييم تأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، 40(4)، 363 – 392.
- يونس، نجاه محمد مرعي (2018). أثر الإفصاح عن التقارير المكاملة على ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة الأوراق المالية المصرية: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 48(4)، 153-242.

المراجع الأجنبية:

- Abdel Salam, M. (2021). Determinants of the Capital Adequacy Ratio in Islamic Banks in Kingdom of Saudi Arabia. El – Acil Journal for Economic and Administrative Research, 5(1), 499–516.
- Adams, C. A., Potter, B., Singh, P. J. & York, J. (2016). Exploring the implications of integrated Reporting for Social Investment (disclosures). The British Accounting Review, 48(3), 283-296.

- Albetairi, H., Kukreja, G. & Hamdan, A. (2018). Integrated Reporting and Financial Performance: Empirical Evidence from Bahraini Listed Insurance Companies. *Accounting and Finance Research*, 7(3), 102–110.
- Almagtome, A. H., Al-Yasiri, A. J., Ali, R. S., Kadhim, H. L. & Heider, N. B. (2020). Circular Economy Initiatives through Energy Accounting and Sustainable Energy Performance under Integrated Reporting Framework. *International Journal of Mathematical, Engineering and Management Sciences*, 5(6), 1032-1045.
- Argento, D., Classo, F. & Truant, E. (2019). From Sustainability to Integrated Reporting: The Legitimizing Role of the CSR Manager. *Organization and Environment*, 32(4), 484-507.
- Arora, M. P., Lodhia, S. & Stone, G. (2021). Enablers and Barriers to the Involvement of Accountants in Integrated Reporting. *Meditari Accountancy Research*, 30(3), 676-709.
- Azeem, M., Ahmed, M., Haider, S. & Sajjad, M. (2021). Expanding Competitive Advantage through Organizational Culture, Knowledge Sharing and Organizational Innovation. *Technology in Society*, 66.
- Barth, M., Cahan, S., Chen, L. & Venter, E. (2017). The Economic Consequences Associated with Integrated Report Quality: Capital Market and Real Effects. *Accounting, Organizations and Society*, 62, 43 – 64.
- Bhattacharya, A., Morgan, N. A. & Rego, L. L. (2022). Examining Why and When Market Share Drives Firm Profit. *Journal of Marketing*, 86(4), 73-94.
- De Villiers, C. & Sharma, U. (2020). A Critical Reflection on the Future of Financial, Intellectual Capital, Sustainability and Integrated Reporting. *Critical Perspectives on Accounting*, 70.
- Domurath, A., Coviello, N., Patzelt, H. & Ganai, B. (2020). New Venture Adaptation in International Markets: A Goal Orientation Theory Perspective. *Journal of World Business*, 55(1).
- Dumay, J., Bernardi, C., Guthri, J. & Demartini, P. (2016). Integrated Reporting: A Structured Literature Review. *Accounting Forum*, 11(40), 1-22.

- Erlangga, H. (2022). Micro Financial Sharia Non-Bank Strategic Analysis: A Study at BMT Beringharjo, Yogyakarta. *Budapest International Research and Critics Institute-Journal (BIRCI-Journal)*, 4(2), 1677-1686.
- Hoque, M. E. (2017). Why Company Should Adopt Integrated Reporting? *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(1), 241-248.
- Hsiao, Pei – Chi (2015). *Usefulness of Integrated Reporting Concepts to Investment Decision – Making: Empirical Evidence from Taiwan*. Unpublished Master Thesis, Waikato University, New Zealand.
- Hydock, C., Paharia, N. & Blair, S. (2020). Should Your Brand Pick a Side? How Market Share Determines the Impact of Corporate Political Advocacy. *Journal of Marketing Research*, 57(6), 1135-1151.
- International Federation of Accountants IFAC. (2014). *Assurance on (IR), an Introduction to the discussion*. Retrieve from: www.ifac.org.
- International Integrated Report Council IIRC (2015). *Welcome to the international Integrated Reporting Councils (IIRCs) new website, the home of integrated reporting*. Available at: [Http://integratedreporting.org](http://integratedreporting.org).
- International Integrated Reporting Council (IIRC) (2013). *International Integrated Reporting Framework*. Available at: [www.Theiirc.org](http://www.theiirc.org).
- Iredele, O. (2019). Examining the Association between Quality of Integrated Reports and Corporate Characteristics. *Heliyon*, 5(7), 1–8.
- Kalogiannidis, S. I. (2021). The Effects of Total Quality Management Practices and Marketing on Performance of SMES. A Case of Selected Manufacturing Industries, Greece. *Business Management and Strategy*, 12(1), 48-62.
- Kim, S., Maas, K., & Perego, P. (2017). The Effect of Publication, Format, and Content of Integrated Reports on Analysts, Earnings Forecasts. In *Research Handbook of Finance and Sustainability* Edward Elgar Publishing. www.ssin.com.
- Lakshan, A. M. I., Low, M., & de Villiers, C. (2021). Management of Risks Associated with the Disclosure of Future-Oriented Information in Integrated Reports. *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, 12(2), 241-266.

- Lateckova, A., Bigasova, Z. & Bolek, V. (2017). Specific Characteristics of Accounting Information for Business Management. *Journal of Eastern Europe Research in Business and Economics*, 1–10.
- Lueg, K. & Lueg, R. (2021). Deconstructing Corporate Sustainability Narratives: A Taxonomy for Critical Assessment of Integrated Reporting Types. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 28(6), 1785-1800.
- Mähönen, J. (2020). Integrated Reporting and Sustainable Corporate Governance from European Perspective. *Accounting, Economics, and Law: A Convivium*, 10(2).
- Mauro, S. G., Cinquini, L., Simonini, E. & Tenucci, A. (2020). Moving from Social and Sustainability Reporting to Integrated Reporting: Exploring the Potential of Italian Public-Funded Universities Reports. *Journal of Sustainability*, 12(8).
- Melegy, M. & Alain, A. (2020). Measuring the Effect of Disclosure Quality of Integrated Business Reporting on the Predictive Power of Accounting Information and Firm Value. *Management Science Letters*, 10(6), 1377–1388.
- Mihalciuc, C. C. (2021). The Contribution of Integrated Reporting in Determining the Performance and Value of a Sustainable Organization. *Journal of Social Sciences*, 1(4), 29-40.
- Moloi, T. & Iredele, O. (2020). Firm Value and Integrated Reporting Quality of South African Listed Firms. *Academy of Strategic Management Journal*, 19(1), 1–12.
- Moolman, J. Oberholzer, M. & Steyn, M. (2016). The Effect of Integrated Reporting on Integrated Thinking Between Risk, Opportunity and Strategy and the Disclosure of Risk and Opportunities. *Southern African Business Review*, 20(1), 600-627.
- Nazaritehrani, A. & Mashali, B. (2020). Development of E-Banking Channels and Market Share in Developing Countries. *Financial Innovation*, 6(1), 1-19.
- Nurkumalasari, I., Restuningdiah, N. & Sidharta, E. (2019). Integrated Reporting Disclosure and its Impact on Firm Value: Evidence in Asia. *International Journal of Business, Economics and Law*, 18(5), 99–108.

- Pairoa, I. & Rachruk, S. (2022). The Effects of Integrated Marketing Communication on Organizational Performance for One Tambon One Product: Case Study for Nakhon Pathom Province, Thailand. *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (Turcomat)*, 13(03), 33-41.
- Paley, N. (2021). *The Manager's Guide to Competitive Marketing Strategies*. Routledge.
- Pavlopoulos, A., Magnis, C. & Iatridis, G. (2019). Integrated Reporting: An Accounting Disclosure Tool for High Quality Financial Reporting. *Research in International Business and Finance*, 49, 13–40.
- Raimo, N. (2021). Integrated Reporting: State of Play, Theoretical Underpinnings and Empirical Insights: The Role of Corporate Governance Mechanisms. *Integrated reporting*, 1-133.
- Sherly, S., Halim, F., & Sudirman, A. (2020). The Role of Social Media in Increasing Market Share of Msme Products in Pematangsiantar City. *Jurnal Manajemen Dan Bisnis*, 9(2), 61-72.
- Veltri, S. & Silvestri, A. (2020). The Value Relevance of Corporate Financial and Nonfinancial Information Provided by the Integrated Report: A Systematic Review. *Business Strategy and the Environment*, 29(8), 3038-3054.
- Villiers, C. & Sharma, U. (2017). A Critical Reflection on the Future of Financial, Intellectual Capital, Sustainability, And Integrated Reporting. *Critical Perspectives on Accounting*, 70(13).
- Vitolla, F., Raimo, N., Rubino, M. & Garzoni, A. (2020). The Determinants of Integrated Reporting Quality in Financial Institutions. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 20(3), 429-444.
- Wang, R., Zhou, S. & Wang, T. (2020). Corporate Governance, Integrated Reporting and the Use of Credibility-Enhancing Mechanisms on Integrated Reports. *European Accounting Review*, 29(4), 631-663.
- Zeng, Q., Lu, T., Lin, K. C., Yuen, K. F. & Li, K. X. (2020). The Competitiveness of Arctic Shipping Over S

أثر ممارسات التفكير الرشيق في الأداء المستدام للجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال

أسامة عبد الله الهاشم*

تاريخ وصول البحث: 2023/1/8م

تاريخ قبول البحث: 2023/2/20م

الملخص

هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر ممارسات التفكير الرشيق في الأداء المستدام للجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال، اشتمل مجتمع الدراسة الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال، أما العينة فتكونت من (85) مستجيباً من الأكاديميين المعيّنين بوظيفة إدارية والإداريين العاملين فيها. تعتبر الدراسة من الدراسات الميدانية التي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لممارسات التفكير الرشيق المتمثلة بـ (منهجية حل المشاكل، تصميم العمل، إدارة التغيير) في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال، إذ تبين أن التفكير الرشيق يساعد إدارة الجامعة على امتلاك القدرة على تحقيق الأداء العالي والشامل دون التضحية بحقوق أصحاب المصالح على الأمد الطويل، وأوصت الدراسة بالتأكيد على أهمية الاستفادة من الفرص المتاحة والتي تؤدي لإيجاد العمليات الإدارية والطرق والأساليب والأفكار الأكثر كفاءة وفعالية في تحقيق أهداف الجامعة.

الكلمات المفتاحية: التفكير الرشيق، الأداء المستدام، الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال.

The Impact of Agile Thinking Practices on the Sustainable Performance of Jordanian Private Universities

The aim of this research is to identify the impact of agile thinking practices on the sustainable performance of Jordanian private universities. The study community included Jordanian private universities, and the sample consisted of (85) respondents from academics appointed to administrative job and the administrators working in them. The study is one of the field studies in which the researcher followed the descriptive analytical method, and the study concluded that there is a statistically significant effect of the practices of lean thinking represented by (problem solving methodology, work design, change management) on the sustainable performance in Jordanian private universities, as it was found that agile thinking helps the university administration to have the ability to achieve high and comprehensive performance without sacrificing the rights of stakeholders in the long term. The study recommended stressing the importance of taking advantage of the available opportunities that lead to finding administrative processes, methods, and ideas as the most efficient and effective in achieving the university's goals.

Keywords: Agile thinking, Sustainable performance, Jordanian private universities.

*باحث.

المقدمة:

لقد أسهمت التوجهات الإدارية الحديثة بإحداث نقلة نوعية لتطوير الأداء التنظيمي في بيئة عمل المنظمات، ومن أهم هذه التوجهات المفاهيم الإدارية الرشيقة والنهج المستدام التي عززت من قدرات المنظمات الإستراتيجية على مواجهة التحديات التي تفرضها متطلبات العصر، إذ باتت هذه المفاهيم تمثل الإطار العام الذي يعزز من قيمة المنظمة وتمنحها الحل الأمثل. ويمثل التفكير الرشيق فلسفة إدارية تتعلق بالتركيز وتقلل من نسبة الهدر، وإزالة الفاقد، وإضافة قيمة أو خلق قيمة للمستفيد والإدارة من خلال جعل تفكير الإدارة والعاملين منصّباً على خدمة العميل وإضافة قيمة له، فتساعد على اختراق السوق وتتمتع بالمرونة وسرعة الاستجابة لما يحصل في البيئة من تغييرات على اعتبار أنها تساعد على امتلاك الميزة التنافسية (زروخي وآخرون، 2020).

ومن منطلق أن الأداء المستدام يتصف بالديناميكية نظراً لتكيفه مع البيئة المحيطة وظروف العمل السائدة، فإنه يتعين على المنظمات الاهتمام بمتابعة هذا الأداء بشكل مستمر ومحاولة التحكم فيه من خلال التقييم حتى يتم التعرف على أوجه القوة فيه ومن ثم تطويرها وتنميتها، وأوجه القصور فيه ومن ثم تصحيحها في الوقت المناسب. كما أن نظام المتابعة والتقييم يعتبر المؤشر الحقيقي لمدى التزام إدارات المنظمة وفروعها بالارتقاء بمستوى الأداء وإحداث التحسين المستمر على جميع نشاطاتها وعملياتها لتحقيق رؤيتها وأهدافها الإستراتيجية (المسعودي، 2016). تعيش الجامعات بوصفها إحدى أشكال المنظمات بيئة تتسم بالغموض وسرعة التغيرات وزيادة نسبة التلوث البيئي، والمنافسة الشديدة، لذلك وجب عليها لضمان البقاء وتحقيق التميز ومجاراة المنافسة أن تستخدم أساليب وطرقاً جديدة من أجل تحقيق الأداء المستدام الذي يركز على الاستمرار في تحقيق متطلبات أصحاب المصالح كافة (المساهمين، والعاملين، والزبائن، والإدارة، والمجتمع المحلي) من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

لذلك فإن هذه الجوانب وغيرها تستدعي الوقوف على الكثير من الحقائق حول الموضوع لمعرفة مدى التأثير المفترض للتفكير الرشيق في الأداء المستدام، وذلك من خلال دراسة ميدانية في الجامعات الخاصة في الأردن التي بدأت تهتم بالتفكير الرشيق والأداء المستدام كإستراتيجيات إدارية شاملة بما ينسجم مع التحولات الإيجابية في تطبيق الفكر الإداري الحديث.

مشكلة الدراسة:

لقد اتضح للباحث من خلال متابعاته الميدانية لشؤون بعض الجامعات الأردنية الخاصة، ومطالعة النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة مثل (دراسة الكردي، 2021)، فقد تبين أن هذه الجامعات تضع خططاً إستراتيجية طويلة الأجل، وخططاً تنفيذية (سنوية) قصيرة الأجل، وقد تكون صياغة هذه الخطط على مستوى عالٍ من الكفاءة والفاعلية، إلا أن المشكلة تكمن في تنفيذ هذه الخطط وترجمتها إلى واقع، إما بسبب عدم توفر الإمكانيات، أو الإهمال، أو القصور في التركيز على قضايا حرجية في غاية الأهمية، وأن الجزء الأكبر منها قضايا غير ملموسة، ومن أهمها: الأداء المستدام، إذ لا زالت هذه الجامعات تركز اهتمامها وتفكيرها وممارستها على الأداء المالي والتشغيلي والتنافسي المرتبط بالأهداف قصيرة الأمد، مع ممارسات محدودة جداً للأداء المستدام بسبب فقدان الثقافة والوعي بهذا النوع من الأداء، وغياب واضح في خطط التعامل معه، علماً أن الأداء المستدام يمثل قدرة الجامعة على الاستقرار في الأمد البعيد، مع العلم أن الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال تواجه العديد من التهديدات والضغوطات البيئية والتشريعية والتنافسية (الكردي، 2021).

إن بقاء هذه الحلقة بهذا الشكل سيؤدي إلى اتساعها، وفقدان العديد من المبادرات، وتذبذب في المراكز التنافسية، وفقدان الميزة التنافسية، وهذه هي مشكلة الدراسة الحالية، لذا وجب على الجامعات الخاصة تبني ممارسات التفكير الرشيق بوصفه منهجية معاصرة في تطوير الأداء المستدام وزيادة الاستثمار فيه. ونظراً لعدم إدراك الباحث لكيفية تحقيق الأداء المستدام بالاعتماد على التفكير الرشيق، لذا ستركز الدراسة الحالية على كشف هذا الغموض. وعليه، يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- 1- ما مستوى توافر التفكير الرشيق في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال؟
- 2- ما مستوى الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال؟
- 3- هل هناك أثراً معنوي ذو دلالة إحصائية لممارسات التفكير الرشيق المتمثلة بـ (منهجية حل المشاكل، تصميم العمل، إدارة التغيير) في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية من أهمية الجامعات باعتبارها مؤسسات أكاديمية تحتاج إلى بيئة إدارية تساعد على التفكير الإستراتيجي وتحديد الرؤية الواضحة لتحسين خدماتها التعليمية ومخرجاتها والارتقاء بمستوى الأداء الإداري والأكاديمي للجامعة. ويمكن أن تقدم هذه الدراسة للقائمين على إدارة الجامعة تصوراً واضحاً عن مدى توافر التفكير الرشيق وأثره في الأداء المستدام في الجامعة ليتمكنوا من اتخاذ الإجراءات المناسبة وذلك من أجل تحسين مستويات الأداء وتقويمه في ضوء التفكير الرشيق.

أهداف الدراسة:

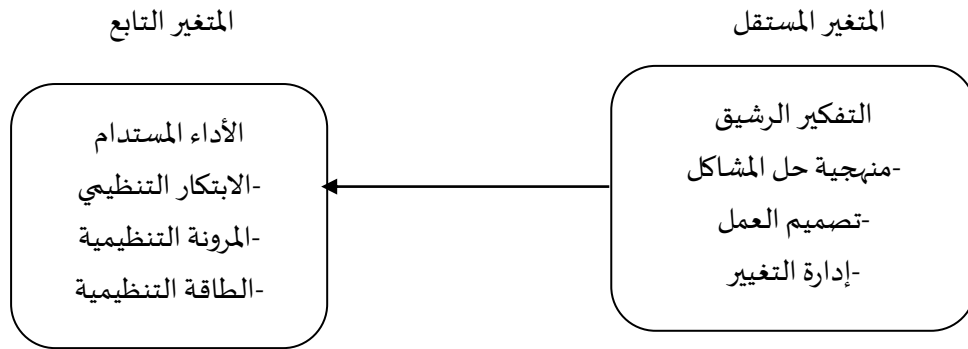
يمكن تحديد أهداف هذه الدراسة بالآتي:

- 1- معرفة مستوى توافر التفكير الرشيق في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال.
- 2- معرفة مستوى الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال.
- 3- التعرف على أثر ممارسات التفكير الرشيق المتمثلة بـ (منهجية حل المشاكل، تصميم العمل، إدارة التغيير) في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال.

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات التفكير الرشيق المتمثلة بـ (منهجية حل المشاكل، تصميم العمل، إدارة التغيير) في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال. وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الآتية:
- الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمنهجية حل المشاكل في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال.
- الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتصميم العمل في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال.
- الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة التغيير في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال.

نموذج الدراسة



الشكل (1)

نموذج الدراسة

مصطلحات الدراسة:

التفكير الرشيق: هو مجموعة من الممارسات التي تتبعها الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال وتهدف إلى تقليل الجهود والوقت والمساحات المكانية وتم قياسها من خلال الأبعاد الآتية: تحديد وتحليل المشكلات، وتنظيم وتصميم العمل، وإدارة التغيير. وتتكون من الممارسات الآتية:

- **منهجية حل المشكلات:** قدرة الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال على وصف وتحليل وتحديد المشكلات الأساسية التي بدورها ستسهم في إضافة قيمة لمخرجاتها التعليمية.
- **تصميم العمل:** قدرة الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال على استثمار مدخلاتها بشكل سليم في العمليات وتحقيق أعلى عائد منها كخدمات تعليمية نهائية.
- **إدارة التغيير:** قدرة الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال على تغيير اتجاهات وسلوكيات وأداء الموارد البشرية العاملة فيها بما يخدم تحقيق التميز والاستدامة في الأداء ويحقق لها النتائج المرغوبة، وتحدد مستواها في ضوء استجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبانة.
- **الأداء المستدام:** هو قدرة الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال على تحقيق نتائج من عملياتها تكون متميزة وشاملة لكل الظروف البيئية بما يحقق الاستدامة في هذه النتائج، من خلال الابتكار التنظيمي، والمرونة التنظيمية، والطاقة التنظيمية. وتحدد مستواها في ضوء استجابات أفراد العينة على أسئلة المتغير التابع في الاستبانة. وتتكون من المؤشرات الآتية:
- **الابتكار التنظيمي:** قدرة الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال على توليد أفكار ومساهمات جديدة تضيف قيمة لخدماتها التعليمية.

-المرونة التنظيمية: قدرة الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال على التكيف والتعامل مع الظروف البيئية المتغيرة بشكل فعال ويسهم في استدامة التميز في نتائجها.

-الطاقة التنظيمية: قدرة الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال على استثمار طاقات مواردها البشرية بشكل مستمر بما يعني استدامة التميز في نتائجها.

منهجية الدراسة:

تعتبر الدراسة من الدراسات الميدانية التي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف الكشف عن أثر ممارسات التفكير الرشيق في الأداء المستدام للجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال.

مجتمع الدراسة والعينة:

يتكون مجتمع الدراسة من الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال، وعددها (4) جامعات، حسب بيانات هيئة اعتماد التعليم العالي الأردنية (2021)، وهي (جامعة جدارا، جامعة جرش، جامعة عجلون الوطنية، وجامعة إربد الأهلية)، أما وحدة التحليل للدراسة فتتكون من الأكاديميين المعيّنين بوظيفة إدارية وعددهم (109) أكاديميين.

وقد تم الاعتماد على العينة العشوائية لغاية تمثيل مجتمع الدراسة بحسب جدول العينات الوارد في (Sekaran & Bougie, 2016) مع الاعتماد على حجم المجتمع الكلي، بحيث يكون عند مستوى ثقة (95%) وهامش الخطأ المسموح به (5%)، وقد بلغ حجم عينة الدراسة الممثل للمجتمع (109) مفردات بحسب جدول العينات يقابله حجم عينة (85) مفردة. كذلك فقد أشار (النجار، 2017) إلى أن المجتمع الذي يتشكل من هذا العدد يكفي لتمثيله (85) مفردة. وبناء على ذلك فقد قام الباحث بتوزيع (109) استبانات على عينة الدراسة وتم استرداد (85) استبانة بنسبة (78%) من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة تم اعتمادها جميعا في التحليل الإحصائي.

أسلوب جمع البيانات:

أولا: البيانات الأولية: وهي تلك البيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام الاستبانة التي تم تطويرها لغرض الدراسة الحالية.

ثانيا: البيانات الثانوية: وهي البيانات التي استخدمت لتكوين الإطار النظري للدراسة، وتم الاستعانة بالكتب العلمية والدوريات العالمية المتخصصة والرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه) والمراجع والمصادر المتعلقة بدراسة التفكير الرشيق والأداء المستدام.

أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

تمت الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتم استخدام الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري وتحليل الانحدار الخطي المتعدد والبسيط.

أداة جمع البيانات:

طور الباحث استبانة خاصة بالدراسة الحالية بالاعتماد على الدراسات ذات الصلة، وعلى النحو الآتي:

أولاً: المتغير المستقل: التفكير الرشيق: دراسة أحمد وآخرون (2021)، دراسة زروخي وآخرون (2020)

ثانياً: المتغير التابع: الأداء المستدام: دراسة الكردي، (2021)، دراسة المسعودي والمسعودي (2018)، دراسة المسعودي (2016).

الصدق والثبات:

تم عرض الاستبانة على بعض الأساتذة للحكم على مدى صدقها الظاهري والمنطقي وعلى مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات وتم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة، والتأكد من ثباتها تم إجراء اختبار كرونباخ ألفا وبلغ (93.8%) وهي نسبة عالية.

التفكير الرشيق:

يستند مفهوم الرشاقة بالأعمال على تنسيق الجهود الهادفة إلى التحسين من خلال التخلص من المراحل عديمة الفائدة عند ممارسة الأنشطة والأعمال التي من الممكن أن تدعم بجهود تعتمد على كفاءات المنظمة وقدراتها، من خلال تقليل وقت إنجاز المهام وتبسيط إجراءات عملياتها والتخلص من الممارسات التي لا تضيف قيمة إلى الأعمال المقدمة إلى العميل النهائي. ومنهج التفكير الرشيق يقوم على تحديد الاحتياجات بأسلوب مرن وتفاعلي يربط كافة الأعمال الجماعية المتكونة للأنشطة والأعمال ضمن نهج رشيق يساعد على فهم احتياجات العملاء ومتطلباتهم بشكل أفضل والأخذ بنظر الاعتبار المدخلات من الموردين ومن العملاء، ويتطلب التفكير الرشيق وجود أفراد لديهم تأهيل كافٍ وخبرة جيدة بعمل منظماتهم، وعندها يفضل التعامل مع النهج الرشيق (Stevenson, 2020, 217).

عرف (Bonavia & Marin, 2006) التفكير الرشيق بأنه عملية من العمليات العقلية التي تركز على تحديد المهام حسب أولوياتها بهدف تقليل الفاقد والهدر بالموارد وزيادة قدرة المنظمة على إضافة قيمة.

يعرف التفكير الرشيق على أنه فلسفة متكاملة لضمان التدفق والتنفيذ للأنشطة والعمليات وفقا خطوات محددة مسبقاً لتحقيق الاستجابة السريعة وتوليد الميزة التنافسية (Bamber, 2014).

ويعرف التفكير الرشيق بأنه الأنشطة العقلية أو الوظائف القائمة على تنسيق المهام والمواد والمنتجات التي تسهل من العمليات الإنتاجية والمخزون وتخصيص التسهيلات والنقل، مما يحقق الكفاءة بتلبية طلبات الزبون وتقليل المهودر من المواد المستخدمة في العمليات الإنتاجية (Salhie, 2011, 126).

ويعتبر التفكير الرشيق حلقة مترابطة تبدأ وتنتهي مع الزبون، وهي بمثابة تسهيلات وعمليات، فهي مزيج من العلم والفن بالتحسين ووصف كافة العناصر المتداخلة واللازمة لضمان كمية مناسبة من المنتج في الوقت والمكان المناسبين وبأقل التكاليف الممكنة. وقد استندت الدراسة إلى ثلاثة أبعاد للتفكير الرشيق هي (منهجية حل المشكلات، تصميم العمل، إدارة التغيير)، وفيما توضيح لهذه الأبعاد:

أولاً: منهجية حل المشكلات: وهي تشير إلى قدرة منظمات الأعمال على تحديد وتحليل المشكلات التي تواجهها من أجل خلق وإيجاد الأشياء الجديدة والمختلفة، والتي تكون على شكل أفكار أو تقديم الحلول المبتكرة، أو القيام بتقديم منتجات، أو أي أسلوب عمل قد يفيد المنظمة، ويسهم في نجاحها ويحسن من عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشكلة ويشجع العصف الذهني كأحد الأساليب المستخدمة لدى أعضاء التنظيم لتطوير الأفكار الجديدة بعفوية وحرية (Michael & Mark, 2015, 3).

ثانياً: تصميم العمل: هو التجميع المنظم للبيانات والمعلومات الأساسية التي تتعلق بالواجبات المطلوبة في كل وظيفة بغرض التعرف على كل ما يتعلق بها من حيث متطلباتها وخصائصها وطبيعتها، وذلك عن طريق الدراسة والملاحظة واستخدام الطرق العلمية الحديثة المتوفرة في هذا المجال الذي يتطلب مجموعة من المهارات، مثل مهارة إجراء المقابلات الشخصية، والقدرة

التحليلية والمهارة في الكتابة الواقعية والدقيقة والموجزة، الأمر الذي تطلب تدريباً خاصاً (عيشي، 2020، 72).

ثالثاً: إدارة التغيير: هي عملية إدارية مقصودة يتم من خلالها تحويل وضع منظمة الأعمال بكاملها من شكل إلى شكل آخر، ومن واقع حاضري إلى واقع تسعى للوصول إليه في المستقبل، عن طريق تطبيق منهج شمولي عملي يستند على تطوير الأعمال والسلوكيات الإدارية وإتباع أساليب عملية لتحقيق جميع أهدافها، وذلك بتطبيق منهج شمولي واضح يستند على تطوير الأعمال الإدارية والسلوكيات المرتبطة بها (Fred, 2020, 116).

ويرى الباحث أن التفكير الرشيق يعني إزالة الهدر في الموارد أو المكونات غير المرغوب في أدائها من قبل الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال، وأن يتم اتخاذ القرارات وتحديد المهام حسب أولوياتها بشأن كيفية تركيز الأعمال والأنشطة التي لها قيمة فقط وإزالة الأعمال والأنشطة غير المضيئة للقيمة وتقليل التكلفة وجعلها عند الحد الأدنى.

الأداء المستدام:

تقوم فكرة الأداء المستدام بالأساس على مدى الإدراك الفعلي للموارد البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتوافرة في أي محيط؛ حيث يشكل كل عنصر منها منفعة تعود بمنفعة متبادلة، والمنفعة هي عبارة عن تكلفة حقيقية يتم احتسابها ضمن بيانات وقياس جدواها ضمن دراسات إحصائية، وقد تكون هذه المنفعة اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية. لذلك من هذا المنطلق، فإن الاداء المستدام هو عملية شاملة وكاملة وفنية تمكن فيها أصحاب المصالح من التعرف على النشاطات الاقتصادية والبيئية التي يقومون بها، وبالتالي اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنافع والمكتسبات والتكاليف التي تؤثر في دخل المنظمة ومخرجاتها لاحقاً (أبو زنت، 2015، 66).

ويعرف الأداء المستدام بأنه قدرة المنظمة على تحقيق الأداء العالي والشامل دون التضحية بحقوق أصحاب المصالح على الأمد الطويل من خلال التركيز على القضايا البيئية والاجتماعية والمالية، والتي تعتبر الركائز الأساسية للأداء المستدام الذي يعبر عن الأداء المتواصل للمنظمة (مزهر وياسر، 2018).

ويعرف الأداء المستدام أيضاً على أنه بيان مختصر يصف النتيجة النهائية التي من المتوقع الوصول إليها، وهو يشمل الأسس التي يقارن بها كأساس للحكم على الأداء الشامل للمنظمة، ومن دونها لا يمكن معرفة ما إذا استطعنا التكيف مع الضغوط والتحديات الخارجية والوصول إلى الأهداف بوضوح ودقة (Hitchcock & Willard, 2019, 127).

ويرى الباحث أن الأداء المستدام هو قدرة الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال على الابتكار التنظيمي والاهتمام بتنمية الجوانب البشرية والمجتمعية والاقتصادية دون تمييز، كذلك تمتعها بالمرونة التنظيمية والقدرة على التكيف مع الضغوط والتحديات الخارجية لجعل الأمور تسير بشكل أفضل، كذلك الاهتمام بإنجازاتها وسياساتها سواء كانت داخلية أم خارجية والأهداف المستقبلية التي تتعلق بالقضايا المعنية باستدامة طاقاتها التنظيمية لتحقيق مكاسب طويلة الأمد.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة أحمد وآخرون (2021) إلى التعرف على أثر التفكير الرشيق على أداء المنشآت الصناعية، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على الشركة الدولية لتنمية الصناعات الغذائية كحالة دراسية، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى تطبيق التفكير الرشيق في الشركة كان بدرجة كبيرة، كذلك جاء مستوى أداء المنشآت الصناعية مرتفعاً من وجهة نظر عينة الدراسة، وتبين أنه توجد علاقة ارتباط بين متغيري الدراسة التفكير الرشيق وأداء المنشآت الصناعية.

وهدف دراسة الكردي، (2021)، إلى التعرف على أثر الريادة الإستراتيجية في الأداء المستدام للجامعات الخاصة في الأردن من خلال التفكير الرشيق متغيراً وسيطاً، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى تطبيق الريادة الإستراتيجية كان بدرجة متوسطة، كذلك جاء مستوى الأداء المستدام منخفضاً، وتبين أنه وجود أثر للريادة الإستراتيجية في الأداء المستدام من خلال التفكير الرشيق. وتناولت دراسة (McMackin and Heffernan 2020) مفهوم الموارد البشرية الرشيقة كاستراتيجية تشغيلية للموارد البشرية، وبينت الدراسة أن الموارد البشرية الرشيقة تعد من المواضيع التي نالت اهتماماً متزايداً بين المتخصصين في الموارد البشرية، وهذا يعكس مدى الاهتمام بزيادة المرونة التنظيمية كاستجابة لحالة عدم التأكد البيئي، وتبين أن الموارد البشرية الرشيقة لم تحظَ بأي اهتمام في أدبيات الموارد البشرية الأكاديمية، مما يمثل اختلافاً بين اهتمامات ممارسي الموارد البشرية وأبحاث إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية.

وهدف دراسة زروخي وآخرون (2020) إلى إبراز دور ممارسات التفكير الرشيق لإدارة الموارد البشرية في تحقيق الإبداع الإداري لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة برج بوعريج، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى ممارسات التفكير الرشيق لإدارة الموارد البشرية

كان منخفضاً، فيما جاء مستوى الإبداع الإداري بدرجة مرتفعة وذلك من وجهة نظر العينة، وتبين أنه توجد علاقة ارتباط بين التفكير الرشيق لإدارة الموارد البشرية والإبداع الإداري.

هدفت دراسة المسعودي والمسعودي (2018) إلى التعرف على تطبيق أنموذج (Triple Bottom Line) (خط الأساس الثلاثي) للإفصاح عن الأداء المستدام في الوحدات الاقتصادية بهدف المساعدة في الوصول إلى أداء مستدام والإفصاح عنه، وتوصلت الدراسة إلى أهمية تبني الشركات للتقارير التي تُعنى بالاستدامة لتوفير معلومات تتعلق بالمحافظة على الموارد الاقتصادية للأجيال القادمة.

هدفت دراسة المسعودي (2016) إلى التعرف على أهمية تبني الأداء المستدام من الوحدات الاقتصادية العراقية وإمكانية تقييم أدائها المستدام باستخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم الفوائد المتحققة من تبني الأداء المستدام وتطبيق بطاقة الأداء الإستراتيجي المتوازن المستدامة تحقيق الفهم الواضح لإستراتيجية الوحدة الاقتصادية من العاملين وأصحاب المصالح.

مميزات الدراسة الحالية:

من خلال استعراض الباحث للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة الحالية يتبين من خلفية الدراسة والدراسات السابقة أهمية الكشف عن مفهوم التفكير الرشيق وأهميته في الأداء المستدام، والحاجة إلى البحث فيه، كما يتبين أن الدراسات تختلف في اهتماماتها مع أنها تدور جميعاً حول موضوع التفكير الرشيق والأداء المستدام، كما يتضح أن الدراسات انصبّت موضوعاتها على تحديد مستوى التفكير الرشيق لدى العينة المبحوثة، مثل دراسة أحمد وآخرون (2021) التي توصلت إلى أن مستوى تطبيق التفكير الرشيق في الشركة كان بدرجة كبيرة، ودراسة زروخي وآخرون (2020) التي توصلت إلى أن مستوى ممارسات التفكير الرشيق لإدارة الموارد البشرية كان منخفضاً. والبعض منها عكست في نوعيتها اهتماماً مباشراً بالتفكير الرشيق الذي تشتمل عليها متغيرات الدراسة ومحاولة تحديد وجهات نظر العينة المبحوثة حول ذلك. مثل دراسة (McMackin and Heffernan 2020) التي تناولت مفهوم الموارد البشرية الرشيقة كاستراتيجية تشغيلية للموارد البشرية، وبينت أن الموارد البشرية الرشيقة تعد من المواضيع التي نالت اهتماماً متزايداً بين المتخصصين في الموارد البشرية. أما دراسة الكردي، (2021)، فقد تناولت ثلاثة متغيرات هي الريادة الإستراتيجية والأداء المستدام المنخفض والتفكير الرشيق.

وقد استفاد الباحث من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، بإثراء الأدب النظري وتطوير أداة الدراسة ومناقشة النتائج وتفسيرها. وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تناولت أثر التفكير الرشيق في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال. نتائج الدراسة الميدانية:

أولاً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير منهجية حل المشاكل

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة الأهمية
1 يتوافر في الجامعة قيادات إدارية مبدعة قادرة على حل المشكلات بأسلوب إبداعي وإحداث تكيف مع المتغيرات التي تحدث	3.782	0.7754	1	مرتفع
2 يوجد بالجامعة فرق عمل صغيرة ومتنوعة بالاختصاصات ومؤهلة لممارسة الأنشطة الإبداعية	3.734	0.7744	3	مرتفع
3 تستفيد الجامعة من الفرص المتاحة والتي تؤدي لإيجاد العمليات الإدارية والطرق والأساليب والأفكار الأكثر كفاءة وفاعلية في تحقيق أهدافها	3.724	0.7962	4	مرتفع
4 تمتلك الجامعة المقدرة على جمع المعلومات أو المشاركة بها واستخدام طرق مختلفة لتطوير الأفكار الجديدة والابتكارية التي تستجيب للفرص في السوق	3.743	0.7858	2	مرتفع
5 تقوم إدارة الجامعة بتدوين جميع الإجراءات التي تمت لحل المشكلة للاستفادة منها مستقبلاً	3.527	0.8465	5	متوسط
منهجية حل المشاكل	3.702		مرتفع	

تم معالجة هذا المتغير من خلال خمس عبارات حققت وسطاً حسابياً عاماً (3.702) وبمستوى مرتفع من الأهمية. ويلاحظ أن العبارة التي تنص على " يتوافر في الجامعة قيادات إدارية مبدعة قادرة على حل المشكلات بأسلوب إبداعي وإحداث تكيف مع المتغيرات التي تحدث" هي الأعلى، إذ حققت وسطاً حسابياً قدره (3.782) تلاها في المرتبة الثانية العبارة التي تنص على أن " الجامعة تمتلك المقدرة على جمع المعلومات أو المشاركة بها واستخدام طرق مختلفة لتطوير الأفكار الجديدة والابتكارية التي تستجيب للفرص في السوق " بمتوسط حسابي (3.743)، أما فيما يتعلق بوجود فرق عمل صغيرة ومتنوعة بالاختصاصات ومؤهلة لممارسة الأنشطة الإبداعية في الجامعة فقد جاءت بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.734)، تلاها العبارة التي تنص على أن " الجامعة تستفيد من الفرص المتاحة والتي تؤدي لإيجاد العمليات الإدارية والطرق والأساليب

والأفكار الأكثر كفاءة وفاعلية في تحقيق أهدافها"، وبمتوسط حسابي (3.724)، وقد جاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة الفقرة التي تنص على أن "إدارة الجامعة تقوم بتدوين جميع الإجراءات التي تمت لحل المشكلة للاستفادة منها مستقبلاً"، بمتوسط حسابي (3.527).

جدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير تصميم العمل

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة الأهمية	ت
تسعى إدارة الجامعة إلى تحقيق الانسجام بشكل أفضل بين الفرد ومتطلبات الوظيفة	3.848	0.7408	2	مرتفعة	6
تحدد إدارة الجامعة معالم كل وظيفة من الوظائف الموجودة فيها وفق نظام سليم لتحديد احتياجاتها الدقيقة من الموارد البشرية الحالية والمتوقعة	3.772	0.7636	3	مرتفعة	7
توازن الجامعة عند تصميم العمل بين اعتبارات الكفاءة والمهارات والقابليات والقدرات الفردية والجماعية المتاحة لديها أو الممكن تهيئتها لأداء أعمالها	3.927	0.7381	1	مرتفعة	8
تسعى الجامعة لتحقيق أفضل موائمة بين الهيكل التنظيمي وهيكل الوظائف والفرد والوظيفة لأداء العمل	3.634	0.7551	5	متوسطة	9
تقوم إدارة الجامعة باختبار أنظمة جودة قادرة على الاستجابة لاحتياجات الطلبة	3.696	0.8056	4	مرتفعة	10
تصميم العمل	3.755			مرتفع	

تم معالجة هذا المتغير من خلال خمس عبارات حققت وسطاً حسابياً عاماً (3.755) وبمستوى مرتفع من الأهمية. ويلاحظ من الجدول أن العبارة التي تنص على "الجامعة عند تصميم العمل توازن بين اعتبارات الكفاءة والمهارات والقابليات والقدرات الفردية والجماعية المتاحة لديها أو الممكن تهيئتها لأداء أعمالها" هي الأعلى، إذ حققت وسطاً حسابياً قدره (3.927) تلاها في المرتبة الثانية العبارة التي تنص على أن "إدارة الجامعة تسعى إلى تحقيق الانسجام بشكل أفضل بين الفرد ومتطلبات الوظيفة" بمتوسط حسابي (3.848)، أما فيما يتعلق بقدرة إدارة الجامعة على تحديد معالم كل وظيفة من الوظائف الموجودة فيها وفق نظام سليم لتحديد احتياجاتها الدقيقة من الموارد البشرية الحالية والمتوقعة فقد جاءت بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.772)، تلاها العبارة التي تنص على أن "إدارة الجامعة تقوم باختبار أنظمة جودة قادرة على الاستجابة لاحتياجات الطلبة"، وبمتوسط حسابي (3.696)، وقد جاءت في المرتبة الخامسة

والأخيرة الفقرة التي تنص على أن " الجامعة تسعى لتحقيق أفضل مواءمة بين الهيكل التنظيمي وهيكل الوظائف والفرد والوظيفة لأداء العمل"، بمتوسط حسابي (3.634).

جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير إدارة التغيير

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة الأهمية
11 يتوفر في الجامعة إطار يحدد الإجراءات التي تضمن التنسيق بين الإدارات والأقسام التنظيمية والإدارية الداخلية بهدف الوصول إلى الأهداف المرسومة	3.579	0.7858	5	متوسط
12 تضع الجامعة الخطوات والمسارات المستقبلية للعمل لتحسين مستويات أداء العاملين وجعلها أكثر كفاءة وفعالية	3.720	0.8010	3	مرتفع
13 تهتم الجامعة في إحداث التغيير بالقيم والعادات والمعايير والمعتقدات والافتراضات المشتركة التي تحكم الطريقة التي يفكر بها الأفراد العاملون فيها	3.593	0.7986	4	متوسط
14 تسعى إدارة الجامعة إلى امتلاك المعارف التقنية والمهارات العلمية لحل المشكلات والخبرات اللازمة لتطوير مجالات أداء العنصر البشري	3.786	0.7852	1	مرتفع
15 تتضمن خطة العمل الإستراتيجية في الجامعة البدائل والخيارات التي تناسب ظروفها المتوقعة والمحتملة لتحقيق أهدافها	3.775	0.7204	2	مرتفع
إدارة التغيير	3.690			مرتفع

تم معالجة هذا المتغير من خلال خمس عبارات حققت وسطاً حسابياً عاماً (3.690) وبمستوى مرتفع من الأهمية. ويلاحظ من الجدول أن العبارة التي تنص على أن " إدارة الجامعة تسعى إلى امتلاك المعارف التقنية والمهارات العلمية لحل المشكلات والخبرات اللازمة لتطوير مجالات أداء العنصر البشري " هي الأعلى، إذ حققت وسطاً حسابياً قدره (3.786) تلاها في المرتبة الثانية العبارة التي تنص على أن " خطة العمل الإستراتيجية في الجامعة تتضمن البدائل والخيارات التي تناسب ظروفها المتوقعة والمحتملة لتحقيق أهدافها " بمتوسط حسابي (3.775)، وجاءت بالمرتبة الثالثة العبارة التي تنص على أن " الجامعة تضع الخطوات والمسارات المستقبلية للعمل لتحسين مستويات أداء العاملين وجعلها أكثر كفاءة وفعالية " بمتوسط حسابي (3.720)، تلاها العبارة التي تنص على أن " الجامعة تهتم في إحداث التغيير بالقيم والعادات والمعايير والمعتقدات والافتراضات المشتركة التي تحكم الطريقة التي يفكر بها الأفراد العاملون فيها "، وبمتوسط حسابي (3.593)، وقد جاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة الفقرة التي تنص على أنه " يتوفر في

الجامعة إطار يحدد الإجراءات التي تضمن التنسيق بين الإدارات والأقسام التنظيمية والإدارية الداخلية بهدف الوصول إلى الأهداف المرسومة"، بمتوسط حسابي (2.279).

جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: الأداء المستدام

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة الأهمية
تمتلك إدارة الجامعة القدرة على تحقيق الأداء العالي والشامل دون التضحية بحقوق أصحاب المصالح على الأمد الطويل	4.062	.7206	1	مرتفع
لدى الجامعة القدرة على التكيف مع الضغوط والتحديات الخارجية لجعل الأمور أفضل	3.493	.9816	10	متوسط
تستطيع الجامعة تقديم طرق مختلفة لتطوير الأفكار الجديدة التي تنصف بالجدائة وتضيف قيمة لها	3.686	.9346	8	مرتفع
تستطيع الجامعة تحديد التغيرات الرئيسية في البيئة الخارجية والاستجابة السريعة لها	3.496	.9851	9	متوسط
لدى الجامعة القدرة على مواجهة المخاطر والأحداث غير المتوقعة وحالات عدم التأكد البيئي	3.907	.7836	6	مرتفع
تستطيع الجامعة إعادة تقييم جهودها التسويقية خلال فترة قصيرة من الوقت	3.755	.7927	7	مرتفع
تضع الجامعة الخطط الإستراتيجية لمخرجات تقارير الأداء المستدام لاستقطاب مستثمرين جدد	4.049	.8249	2	مرتفع
تمتلك الجامعة القدرة على العمل بكفاءة وتنكيف وتنطور وتنمو بشكل ملائم من خلال نظام وظيفي متكامل وفعال لتحقيق أهدافها المرغوبة	3.918	.8240	5	مرتفع
تلتزم الجامعة بالأنظمة والقوانين ومعايير السلوك المؤسسي في الخدمات التعليمية التي تقدمها	3.931	.7410	4	مرتفع
تحرص الجامعة على تنسيق جهود العاملين لتحقيق التكامل بين أقسامها واستخدام مواردها المتاحة بشكل أمثل	4.041	.8988	3	مرتفع
الأداء المستدام	3.836			مرتفع

تم معالجة هذا المتغير من خلال عشر عبارات حققت وسطاً حسابياً عاماً (3.836) وبمستوى مرتفع من الأهمية. ويلاحظ من الجدول أن العبارة التي تنص على أن "تمتلك إدارة الجامعة القدرة على تحقيق الأداء العالي والشامل دون التضحية بحقوق أصحاب المصالح على الأمد الطويل" هي الأعلى، إذ حققت وسطاً حسابياً قدره (4.062) تلاها في المرتبة الثانية العبارة التي تنص على أن "تضع الجامعة الخطط الإستراتيجية لمخرجات تقارير الأداء المستدام لاستقطاب مستثمرين جدد" بمتوسط حسابي (4.049)، وجاءت بالمرتبة الثالثة العبارة التي تنص على أن

تحرص الجامعة على تنسيق جهود العاملين لتحقيق التكامل بين أقسامها واستخدام مواردها المتاحة بشكل أمثل " وبمتوسط حسابي (4.041)، تلاها العبارة التي تنص على أن " الجامعة تلتزم بالأنظمة والقوانين ومعايير السلوك المؤسسي في الخدمات التعليمية التي تقدمها"، وبمتوسط حسابي (3.931)، وقد جاءت في المرتبة الخامسة الفقرة التي تنص على أن " الجامعة تمتلك القدرة على العمل بكفاءة وتتكيف وتتطور وتنمو بشكل ملائم من خلال نظام وظيفي متكامل وفعال لتحقيق أهدافها المرغوبة"، بمتوسط حسابي (3.918). ويظهر الجدول بقية النتائج وترتيب الفقرات التي تم التوصل إليها.

ثانياً: اختبار الفرضيات

قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة قام الباحث بإجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، إذ تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) باستخدام تضخم التباين (VIF) واختبار التباين المسموح به (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين المسموح به (VIF) للقيمة (10). وأن تكون قيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (0.05).

وتم التأكد أيضاً من اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باحتساب معامل الالتواء (Skewness)، إذ إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تساوي صفر، والجدول رقم (5) يبين نتائج هذه الاختبارات:

الجدول (5)

نتائج اختبار (VIF) والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

ت	المتغيرات المستقلة الفرعية	VIF	Tolerance	Skewness
1	منهجية حل المشاكل	3.37	0.387	0.321
2	تصميم العمل	2.89	0.349	0.384
3	إدارة التغيير	2.85	0.379	0.234

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (5) عدم وجود تداخل خطي متعدد (Multicollinearity) بين أبعاد المتغير المستقل (التفكير الرشيق)، وإن ما يؤكد ذلك قيم معيار الاختبار (VIF) للأبعاد المتمثلة بـ (منهجية حل المشاكل، تصميم العمل، إدارة التغيير) وبالغة

(3.37، 2.89، 2.85) على التوالي. ويتضح أن جميع هذه القيم أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة (5) وأن قيم اختبار التباين المسموح به (Tolerance) كانت (0.387، 0.349، 0.379) وهي أعلى من (0.05)، أما معاملات الالتواء (Skewness) فكانت (0.321، 0.384، 0.234)، وتعد هذه مؤشرات على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة. وتأسيساً على ما تقدم وبعد التأكد من عدم وجود تداخل خطي متعدد بين أبعاد المتغير المستقل، وأن بيانات متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي فقد أصبح بالإمكان اختبار أثر المتغير المستقل والمتمثل التفكير الرشيق في المتغير التابع والمتمثل في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال. وقد بينت نتائج تطبيق تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) ما يلي:

جدول (6): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

النموذج	المتغيرات الداخلة	المتغيرات الخارجة
1	منهجية حل المشاكل، تصميم العمل، إدارة التغيير	-

يبين الجدول السابق (6) أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في التفكير الرشيق التي تم استخدامها في التنبؤ بقيمة الأداء تؤثر في الأداء المستدام.

جدول (7): نتائج معاملات الارتباط لنموذج الانحدار المتعدد

النموذج Model	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square معامل التحديد المعدل	R Square معامل التحديد	R معامل الارتباط
1	.15387	.719	.736	.858

يبين الجدول (7) أن قيمة العلاقة بين التفكير الرشيق والأداء المستدام (R) قد بلغت (0.858) وهي قيمة مرتفعة وتشير إلى علاقة إيجابية طردية. ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.736) وهي تشير إلى أن التفكير الرشيق يفسر من التغير أو التباين الحاصل في الأداء المستدام بقيمة النسبة المذكورة، كما يمكن استخدام قيمة (R^2) المعدلة والتي تأخذ بالحسبان عدد المتغيرات المستقلة لتصبح نسبة معامل التحديد المعدل (0.719) وتعتبر القيمة المتبقية من أي من النسبتين تعود أو ترتبط بعوامل أخرى قد تؤثر في الأداء المستدام. أما فيما يتعلق بنتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار دلالة نموذج الانحدار بين الجدول التالي (8) النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الاختبار:

جدول (8): اختبار دلالة نموذج الانحدار

مصدر التباين Model	مجموع المربعات Sum of Squares	درجات الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	قيمة F	مستوى الدلالة Sig.
الانحدار Regression	5.037	3	1.679	42.548	.000
البواقي Residual	1.799	81	0.022		
الكلية Total	6.837	84			

كما يبين الجدول التالي (9) نتائج اختبار معاملات الانحدار الخطي المتعدد والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي يمكن التوصل إليه من خلال التفكير الرشيق:

جدول (9): اختبار تحليل معاملات (Coefficients) معادلة الانحدار

مستوى الدلالة Sig. t	قيمة t المحسوبة	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	المتغيرات المستقلة / المعاملات
		B	الخطأ المعياري Std. Error	المعاملات المعيارية (Beta)	
.000	27.072	3.278	.121		الحد الثابت (3.278)
.004	2.820	.123	.044	.213	منهجية حل المشاكل
.000	3.775	.184	.049	.311	تصميم العمل
.008	4.003	.000	.053	.291	إدارة التغيير

تشير بيانات الجدول السابق (9) إلى اختبار t المستخدم في اختبار فرضية تقاطع خط الانحدار (الحد الثابت) والتي تشير إلى أن خط الانحدار يمر بنقطة الأصل أم يقطع محور الصادات عند نقطة معينة (الحد الثابت)، إذ يتبين من خلال قيمة مستوى الدلالة البالغة (0.000) رفض الفرضية الصفرية والتي تشير إلى أن قيمة الحد الثابت لا تساوي صفراً، وعليه فإن خط الانحدار لا يمر بنقطة الأصل، ولذلك فإن التفكير الرشيق يؤثر في المتغير التابع وهو الأداء المستدام ومن هنا يتم الاستنتاج بأهمية التفكير الرشيق في إيجاد نموذج (معادلة للتنبؤ بقيمة الأداء المستدام) وعليه يمكن اختبار الفرضيات المرتبطة بموضوع الدراسة على النحو الآتي:

1- اختبار الفرضية الرئيسية: وتنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات التفكير الرشيق المتمثلة بـ (منهجية حل المشاكل، تصميم العمل، إدارة التغيير) في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال. وقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لإيجاد هذا الأثر، وبين الجدول (9) أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (42.548) وهي قيمة دالة إحصائية لأن قيمة مستوى الدلالة المرافقة قد بلغت (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يعني رفض فرضية الدراسة الصفرية الرئيسة وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى أنه يوجد أثر للتفكير الرشيق في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال.

2- اختبار الفرضية الأولى: وتنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمنهجية حل المشاكل في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال. وقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ((Simple Regression لإيجاد هذا الأثر، وبين الجدول (9) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (2.820) بمستوى دلالة (0.004) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة 0.05 يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من 0.05 مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الصفرية الأولى وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر لمنهجية حل المشاكل في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (213). وهي قيمة دالة إحصائية.

3- اختبار الفرضية الثانية: وتنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتصميم العمل في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال. وقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ((Simple Regression لإيجاد هذا الأثر، وبين الجدول (9) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (3.775) بمستوى دلالة (0.000) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة 0.05 يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من 0.05 مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الصفرية الثانية، وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر لتصميم العمل في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (311). وهي دالة إحصائية.

4- اختبار الفرضية الثالثة: وتنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة التغيير في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال. وقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ((Simple Regression لإيجاد هذا الأثر، وبين الجدول (9) أن قيمة t

المحسوبة قد بلغت (4.003) بمستوى دلالة (0.008). وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة 0.05 يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من 0.05 مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الصفرية الثالثة، وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر لإدارة التغيير في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (0.291). وهي دالة إحصائياً.

النتائج:

أولاً: أظهرت المتوسطات الحسابية ما يلي:

- 1-وجود مستوى مرتفع من الأهمية لتغيير منهجية حل المشاكل، وتبين أنه يتوافر في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال قيادات إدارية مبدعة قادرة على حل المشكلات بأسلوب إبداعي وإحداث تكيف مع المتغيرات التي تحدث.
 - 2-وجود مستوى مرتفع من الأهمية لتغيير لتصميم العمل، وتبين أن الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال عند تصميم العمل تحاول إحداث توازن بين اعتبارات الكفاءة والمهارات والقابليات والقدرات الفردية والجماعية المتاحة لديها.
 - 3-وجود مستوى مرتفع من الأهمية لتغيير إدارة التغيير، وتبين أن إدارة الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال تسعى إلى امتلاك المعارف التكنولوجية والمهارات العلمية لحل المشكلات والخبرات اللازمة لتطوير مجالات أداء العنصر البشري.
 - 4-وجود وجود مستوى مرتفع من الأهمية لتغيير الأداء المستدام، وتبين أن التفكير الرشيق يساعد إدارة الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال على امتلاك القدرة على تحقيق الأداء العالي والشامل دون التضحية بحقوق أصحاب المصالح على الأمد الطويل.
- ويرى الباحث أن هذه النتائج تؤكد أهمية تركيز الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال على الأداء المستدام واستغلال الفرص المتاحة والطاقات المتوافرة، من أجل تقديم الخدمات التعليمية بسرعة وجودة عاليتين، حتى تتمكن من الاستجابة لاحتياجات وتوقعات المستفيدين من خدماتها التعليمية، بصورة تضمن لها الوصول إلى أهدافها من خلال رفع مستوى الأداء الاجتماعي والمالي والبيئي لتضمن لها الاستمرارية في تقديم أفضل الخدمات التعليمية.

ثانياً: أشارت النتائج إلى أنه يوجد تأثير لممارسات التفكير الرشيق مجتمعة في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال. وفيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية تبين ما يلي:

1-وجود أثر لمنهجية حل المشاكل في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال.

2-وجود أثر لتصميم العمل في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال.

3-وجود أثر لإدارة التغيير في الأداء المستدام في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال.

ويرى الباحث أن نتائج اختبار الفرضيات تؤكد على أهمية قيام الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال بتبني النظم الإدارية الحديثة لإدارة عملياتها وأنشطتها المختلفة، ومن هذه النظم التفكير الرشيق الذي يلعب دوراً كبيراً في نجاحها بالأعمال التي تقوم بها أو تمارسها، إذ إن توظيف مفاهيم وتقنيات وأدوات التفكير الرشيق ضرورية لبقائها ونموها، لكونه فلسفة متكاملة لضمان التدفق والتنفيذ للأنشطة والعمليات وفقاً لخطوات محددة مسبقاً لتحقيق الاستجابة السريعة وتوليد الميزة التنافسية.

التوصيات:

يقدم الباحث عدداً من التوصيات للجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال، وهي منبثقة من العبارات التي حصلت على أقل وسط حسابي من وجهة نظر العينة، وعلى النحو:

1-التأكيد على أهمية الاستفادة من الفرص المتاحة والتي تؤدي لإيجاد العمليات الإدارية والطرق والأساليب والأفكار الأكثر كفاءة وفعالية في تحقيق أهداف الجامعة.

2-زيادة الحرص على تدوين جميع الإجراءات التي تتم في الجامعة لحل أية مشكلة تواجهها للاستفادة منها مستقبلاً.

3-وضع إستراتيجية مدروسة بعناية لتحقيق أفضل مواءمة بين الهيكل التنظيمي وهيكل الوظائف والفرد والوظيفة لأداء العمل.

4-إعادة النظر في توفير واختبار أنظمة جودة قادرة على الاستجابة لاحتياجات الطلبة.

5-اعتماد الجامعة على أطر تحدد الإجراءات التي تضمن التنسيق بين الإدارات والأقسام التنظيمية والإدارية الداخلية بهدف الوصول إلى الأهداف المرسومة.

6- توجيه الاهتمام نحو إحداث التغيير بالقيم والعادات والمعايير والمعتقدات والافتراضات المشتركة التي تحكم الطريقة التي يفكر بها الأفراد العاملون فيها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو زنت، ماجدة، (2005) " قياس التنمية المستدامة ومعاييرها"، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، 02 (1)، 66-87.
- أحمد، عبد الهادي، والمهاوي، عبد الحكيم، وإسماعيل، محمد، (2021) أثر التفكير الرشيق على أداء المنشآت الصناعية: دراسة تطبيقية على الشركة الدولية لتنمية الصناعات الغذائية، المجلة العربية للعلوم، 5 (30)، 492-504.
- زروخي، فيروز، بن عابد، جيجق، زكية، (2020). دور ممارسات التفكير الرشيق لإدارة الموارد البشرية في تحقيق الإبداع الإداري -دراسة ميدانية، مجلة إستراتيجية والتنمية. 9 (5)، 573-592.
- عيشي، عمار. (2020). اتجاهات التدريب المعاصرة وتقييم أداء الأفراد العاملين. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الكردي، عمر، (2021)، أثر الريادة الإستراتيجية في الأداء المستدام للجامعات الخاصة في الأردن: التفكير الرشيق متغيراً وسيطاً، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- مزهر، أسيل علي، وياسر، ياسر شاكر (2018). تأثير الرشاقة الإستراتيجية في الأداء المؤسسي المستدام: دراسة حالة في مديرية توزيع كهرباء محافظة كربلاء المقدسة مع استطلاع عينة من المدراء، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 14 (55)، 210-239.
- المسعودي، حيدر علي جراد (2016). استعمال بطاقة الأداء المتوازن المستدامة لتقويم الأداء الإستراتيجي المستدام، مجلة الإدارة والاقتصاد، 39 (1)، 106-122.
- المسعودي، حيدر علي جراد، والمسعودي، هبة نبيل حميد، (2018). تطبيق نموذج TBL للإفصاح عن الأداء المستدام في الوحدات الاقتصادية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 14 (55)، 57-81.
- النجار، فايز، (2017). أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

- Bamber, J. (2014). Human Resource management lean processes and outcomes for employees: towards a research agenda, International Journal of Human Resource management, 25 (21), 2881-2891.

- Bonavia, T., & Marin, J. (2006). An empirical study of lean production in the ceramic tile Industry in Spain, *International Journal of operations and production management*, 26 (5), 505-531.
- Fred, N. (2020). *Change Management*. Prentice Hall, Upper Saddle River NJ. USA.
- Hitchcock, D. & Willard, M. (2019). *The business guide for sustainability, practical strategies and tools for organization*, Sterling, London.
- McMackin, J., & Heffernan, M. (2020), Agile for HR: Fine in practice, but will it work in theory?, *Human Resource Management Review*, 1 (15), 1-14.
- Salhieh, L. (2011). An Exploratory Study of the Relationship Between Supply Chain Management Practices and Technical Efficiency of Jordanian Manufacturing Companies. *International Journal of Business and Management*, 6 (12), 126-134.6-
- Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). *Research methods for business: A skill-building approach*. Haddington: John Wiley & Sons.
- Stevenson, W. J. (2020). *Operations Management*, McGraw-Hill, Irwin, NY.7

واقع الابتكار المفتوح لدى مديري شركات الأعمال الأردنية المساهمة

أ.د. وليد العواودة*

أ.د. مرعي بني خالد**

تاريخ وصول البحث: 2022/10/18م

تاريخ قبول البحث: 2022/11/30م

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وضوح مفهوم الابتكار المفتوح لدى مديري شركات الأعمال الأردنية المساهمة، وتناولت أثر بعض العوامل التنظيمية كحجم الشركة، وعمرها، وطبيعة عملها. كما تناولت بعض ممارسات الابتكار المفتوح، والعوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع الخطط الابتكارية، واتجاهات المديرين نحو هذا النوع من الابتكار.

تكون مجتمع الدراسة من شركات الأعمال الأردنية المساهمة والمدرجة في بورصة عمان المالي، وعددها (231) شركة، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب العينة العشوائية البسيطة لدراسة مجتمع الدراسة وتحليله، وقد استخدمت الاستبانة وسيلة للحصول على البيانات.

تم توزيع الاستبانة على الشركات بواقع استبانة واحدة لمدير ابتكار في كل شركة أو من يقوم بمهامه أبدوا استعدادهم بالمشاركة في الدراسة، وبلغ عدد الاستبانات الموزعة (231) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (120) استبانة، وقد استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها: يمتلك نسبة هامة من مديري شركات الأعمال الأردنية المساهمة غموض أو عدم وضوح في مفهوم الابتكار المفتوح بنسبة (40%)، وهذا قد يؤثر سلباً على كيفية استخدام هذه الشركات لخطط الابتكار المفتوح.

كما أظهرت النتائج بأن مديري شركات الأعمال الأردنية المساهمة الحديثة أكثر فهماً للابتكار المفتوح من نظرائهم في الشركات القديمة، ويميل مديرو شركات الأعمال الأردنية المساهمة إلى المركزية في وضع الخطط الابتكارية. بالإضافة إلى أنه يوجد اتجاهات إيجابية لدى مديري شركات الأعمال الأردنية المساهمة نحو الابتكار المفتوح. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات، للشركات المبحوثة، ومؤسسات الدولة، ولأبحاث مستقبلية وذلك في ضوء نتائجها.

الكلمات الدالة :

حجم الشركة، طبيعة عمل الشركة، تاريخ تأسيس الشركة، الابتكار المفتوح، شركات الأعمال الأردنية المساهمة، بورصة عمان، الأردن

* أستاذ دكتور، قسم إدارة الأعمال والإدارة العامة، جامعة آل البيت.

** أستاذ دكتور، قسم إدارة الأعمال والإدارة العامة، جامعة آل البيت.

Reality of Open Innovation among Managers of Jordanian Shareholders Companies

Abstract

The aim of this study was to identify the extent of the clarity of the concept of open innovation among the managers of Jordanian business companies. It discussed the impact of some organizational factors such as size, age, and the company work nature.

It also addressed some open innovation practices and the factors that are taken into consideration when developing innovative plans and managers' attitudes towards this type of innovation.

A field study was conducted to cover the population of (231) industrial business companies registered at the Amman Stock Exchange. The study relied on the random sample method to study and analyze the study population. A questionnaire was conducted to obtain data.

The researcher distributed the questionnaire to each company. (120) questionnaires were distributed, and from them, (120) were valid for analysis. Descriptive methods were used in this study.

The findings of the study indicated that a significant percentage of Jordanian business company managers have ambiguity or lack of clarity in the concept of open innovation (40%), and this may negatively affect how these companies use open innovation plans.

Research also showed that managers of modern Jordanian business companies are more understanding of open innovation than their counterparts in old companies, and managers of Jordanian business companies tend to centralize the development of innovative plans.

Moreover, the study showed that there are positive attitudes among the managers of Jordanian business companies towards open innovation. Based on the study outcomes, the researcher presents some recommendations for the companies studied, governmental and private institutions, and future research.

Keywords

Amman stock exchange, Company business nature, Company establishment date, Company size, Centralization, Jordan, Shareholders' companies, Open innovation.

المقدمة:

تعود جذور الابتكار المفتوح (OI) بمفهومه الحديث وخصائصه المميزة بداية القرن الواحد والعشرين، وذلك عندما بدأت الشركات التأكيد على أهمية استخدام المصادر الخارجية لتحفيز النمو الداخلي للشركة، إذ إنه لم يُعد من الضروري تطوير البحث داخلياً لتوليد القيمة؛ وإنما يجب على الشركات أن تركز على نموذج عمل قادر على استغلال الابتكار في السوق والإفادة منه على أفضل وجه (Chesbrough, 2003). ومنذ ذلك الحين بدأ هذا المفهوم بوسائله وأدواته بالتطور، مما أدى إلى اعتماده في سنوات لاحقة من قبل أغلب الشركات الكبيرة، وأعداد متزايدة من الشركات المتوسطة والصغيرة في العديد من دول العالم، وأصبح موضوع الابتكار المفتوح من المواضيع الهامة والمتجددة في علمي الاقتصاد والإدارة.

لعل أحد أهم أسباب انتشار الابتكار المفتوح، الدلائل التي تشير إلى أن الابتكار أصبح أحد المؤشرات الهامة التي تساعد في الاستدلال على مدى تقدم المنظمات، وبصفة عامة فإن ما يلاحظ اليوم على ما تبدله المنظمات المعاصرة من جهود على أنشطة البحث والتطوير، ويكلفها مبالغ كبيرة قد تدوم لسنوات طويلة، وبالرغم مما يكتنفها من مخاطر عالية بسبب ارتفاع معدلات فشل عمليات الابتكار خاصة من الناحية التجارية داخل السوق. ومن الدلائل أيضاً على إدراك أهمية الابتكار من قبل المنظمات، وجد أن (25%) من المنظمات الأمريكية تقدم لأكثر من (100) عامل تدريباً في مجال الابتكار، لتحقيق أرباح كبيرة ومعدلات نمو عالية، فعلى سبيل المثال: نجد عوائد الابتكار في شركة (M3) الأمريكية (شركة مساهمة عامة أمريكية، وتنتج أكثر من 55,000 من المنتجات، بما في ذلك: المواد اللاصقة، والصفائح، وشرائح ساحج المعدنية، ومنتجات طب الأسنان، والمواد الإلكترونية والمنتجات الطبية، ومنتجات العناية بالسيارات) تساوي حوالي (32%) من جملة مبيعاتها، والبالغة عشرة مليارات دولار سنوياً نتيجة لابتكارها سلع وخدمات جديدة (مصطفى، 2002).

تنبع أهمية الأخذ بإستراتيجية الابتكار من حقيقة أن النظرة إلى هذا الإستراتيجية قد تغيرت كثيراً في وقتنا الحاضر على مستوى المنظمات، وأيضاً على مستوى الدول عما كانت عليه سابقاً، فقد أصبح الابتكار معياراً يحدد على ضوئه درجة تقدم الدول والأمم ورفقها، بل أكثر من ذلك أصبح ينظر إليه على أنه مصدر لتحقيق الثروة وعامل مهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن البيئة التي تعمل بها المنظمات في هذه الأيام قد تغيرت أكثر من أي وقت مضى، وذلك يتطلب تحليل البيئة بشكل مستمر، فعلى المنظمة التعامل مع هذه المتغيرات البيئية

ومحاولة الاستفادة من الفرص المتاحة وتجنب التهديدات قدر الإمكان. وقد لخص (مصطفى، 2002) أهمية الابتكار في أنه ينمي المهارات الشخصية ويراقبها في التفكير الجماعي من خلال فرق العصف الذهني؛ ويزيد من جودة القرارات التي تصنع لمعالجة المشكلات على مستوى المنظمة ووظائفها ووحدات عملها؛ ويحسن من جودة المنتجات؛ ويساعد على تقليل الفترة بين تقديم منتج جديد وآخر، وإيجاد سبل لتفعيل وزيادة حجم المبيعات؛ وعلى تعزيز القدرة التنافسية للمنظمة وصورتها الذهنية؛ وقد يسمح لها باحتكار جزئي ومؤقت للسوق وذلك حسب درجة كثافة الابتكار.

وإذا ما سلمنا بحيوية إستراتيجية الابتكار المفتوح للمنظمات بشكل عام، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو: فيما إذا كان لإستراتيجية الابتكار المفتوح أهمية مماثلة في دول العالم النامي أم لا؟ وبالرغم من أن بعض الدراسات تشير إلى أن إستراتيجية الابتكار المفتوح تمارس في بعض المنظمات في دول العالم النامي، إلا أن هذه الدراسات لا تبين فيما إذا كانت هذه الممارسة تجري بشكل صحيح أم لا. بمعنى آخر هل يوجد انسجام بين مفهوم الابتكار المفتوح كما يراه المدبرون في تلك المنظمات والمفهوم العلمي السليم له. حيث إن دقة المفهوم وسلامته ووضوحه لدى الإدارة العليا يُعد في غاية الأهمية، وإلا فإن المنظمات لن تستطيع الاستفادة من المزايا التي يمنحها استخدام هذا الأسلوب.

2- أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسة للدراسة بتحديد ما يلي:

أولاً: مدى وضوح مفهوم الابتكار المفتوح لدى مديري دوائر الابتكار في شركات الأعمال الأردنية المساهمة.

ثانياً: تأثير بعض العوامل التنظيمية (مثل حجم الشركة، وطبيعة عمل الشركة، وعمر الشركة) على مدى وضوح الابتكار المفتوح لدى مديري دوائر الابتكار في شركات الأعمال الأردنية المساهمة.

ثالثاً: درجة المركزية في عملية الابتكار المفتوح.

رابعاً: العوامل التي يأخذها مديرو دوائر الابتكار في شركات الأعمال الأردنية المساهمة بعين الاعتبار عند وضع إستراتيجية الابتكار المفتوح.

خامساً: اتجاهات مديرو دوائر الابتكار في شركات الأعمال الأردنية المساهمة نحو الابتكار المفتوح.

3- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تنبع مشكلة الدراسة من الحاجة إلى تحديد مدى وضوح المفهوم العلمي السليم للابتكار المفتوح لدى دوائر الابتكار في شركات الأعمال الأردنية المساهمة، حيث إن الافتراض الأساسي هو أن وضوح المفهوم يمثل الخطوة الأساسية، والأساس الصحيح لاستخدامه؛ فالمعنى الذي يعطى للابتكار المفتوح يؤثر في كيفية ممارسة هذه الإستراتيجية من قبل هؤلاء المديرين ولا بد من التأكيد هنا أن وضوح المفهوم فقط لا يمثل دليلاً قاطعاً على الاستخدام السليم لتقنيات هذا المفهوم في الواقع العملي.

إن المدير الذي يعتقد بأنه يستخدم الابتكار المفتوح بينما يستخدم عملية الابتكار المغلق قد يفقد المنظمة التي يديرها ميزة التفكير والتعامل مع المستقبل، ومحاولة الاستفادة من الفرص وتجنب التهديدات، وربما يضع منظّمته في موقف حرج. وبالتالي فإن الغرض من الدراسة، هو قياس مدى وضوح مفهوم الابتكار المفتوح لدى مديري دوائر الابتكار في شركات الأعمال الأردنية المساهمة، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية :

- 1- ما هي الأهمية النسبية لوضوح مفهوم الابتكار المفتوح لدى مديري الشركات الأردنية؟
- 2- ما هي الأهمية النسبية لدرجة ممارسة المركزية في وضع الخطط الابتكارية؟
- 3- ما هي الأهمية النسبية للعوامل التي تأخذها إدارات الشركات الأردنية بعين الاعتبار عند وضع إستراتيجية الابتكار المفتوح؟
- 4- ما هي الأهمية النسبية لاتجاهات إدارات الشركات الأردنية نحو إستراتيجية الابتكار المفتوح؟

4- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من النقص الكبير للدراسات في مجال الابتكار المفتوح، وذلك على مستوى الوطن العربي بشكل عام، والأردن بشكل خاص، ومن مراجعة أدبيات الموضوع تبين أنه يوجد ندرة في الدراسات المتعلقة به، وعليه يمكن اعتبارها الدراسة التجريبية (Empirical) الأولى التي تعالج هذا الموضوع في الأردن. وبذلك فإنها ولا شك ستسد جزءاً من النقص في أدبيات الابتكار المفتوح وبشكل خاص المتوفر منها في المكتبة الإدارية العربية.

ويمكن أن تكون هذه الدراسة ذات فائدة لشركات الأعمال الأردنية المساهمة، حيث تستطيع هذه الشركات أن تتعرف عما إذا كان المديرون بشكل عام ومديرو التخطيط بشكل خاص لديهم الفهم الكافي للابتكار المفتوح والذي سيؤثر إيجابياً (إن وجد) على الاستفادة من هذه الإستراتيجية وتحضير الخطط اللازمة للتعامل مع المستقبل بشكل أوضح. ولعل الحاجة لهذا الفهم الآن أكثر

الحاحاً من أي وقت مضى في عالم يتسم بالديناميكية الشديدة، فقد أصبح من غير الممكن لهذه الشركات أن تنظر للمستقبل على أنه استمرار لما كان عليه الوضع في الماضي وتقوم بوضع الخطط بناء على ذلك.

5- منهجية الدراسة:

يعتبر التصميم الوصفي (Descriptive Design) من أفضل التصاميم لهذه الدراسة، وذلك في ضوء أهدافها. (Emory and Cooper, 1991) فالدراسة تحاول أن تصف الظاهرة موضوع البحث، وفيما إذا كان هناك علاقات بين المتغيرات وبين الظاهرة، دون الحاجة لاختبار فرضيات محددة في هذا المجال.

1-5 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة والمدرجة في بورصة عمان (2017-2018)، وتم تحديد هذه الفترة الزمنية لأنها هي الفترة التي استطاع الباحثان الحصول من خلالها على البيانات الخاصة بالشركات عن الشركات كما تم اختيار الشركات الأردنية المساهمة التي يزيد رأسمالها عن (100) ألف دينار أردني والبالغ عددها (231) شركة. قام الباحثان بتوزيع الاستبانة على جميع الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان وبواقع استبانة واحدة لمدير إدارة الابتكار في كل شركة أو من يقوم بمهامه أبدو استعدادهم بالمشاركة في الدراسة. وقد استرجع (120) استبانة صالحة للتحليل الاحصائي بنسبة (52%) من مجتمع الدراسة.

وفيما يلي أهم سمات العينة، بالإضافة إلى عدد أفراد العينة المتحقق، وهو: (120)، وهي: بالنسبة لمعيار رأس المال، فقد بلغ عدد الشركات الكبيرة في العينة التي يزيد رأسمالها عن (1000000) دينار أردني (41) شركة تمثل (34%) من العينة، أما بقية الشركات والبالغ عددها (79) شركة فتمثل (66%)، والتي يقل رأسمالها عن (1000000) دينار أردني. أما بالنسبة لمعيار عدد العاملين في الشركة، فبلغ عدد الشركات الكبيرة، التي يزيد عدد العاملين فيها عن (200) موظف، (55) شركة تمثل (45%) من عدد الشركات (العينة)، في حين بلغ عدد الشركات الصغيرة أو المتوسطة، والتي يقل فيها عدد العاملين عن (200) موظف، (65) شركة تمثل (54%) من مجموع الشركات. وأما بالنسبة لعمر الشركة (سنة التأسيس)، فقد تكونت العينة من (70) شركة (58%) تأسست عام (1980) وما قبله و (50) شركة (42%) تأسست بعد عام (1980).

2-5 أداة الدراسة وطبيعتها:

لتنفيذ الدراسة قام الباحثان بتصميم استبانة بالاستعانة ببعض المصادر المعروفة في هذا المجال، وعرضت محتوياتها على عدد من المحكمين المختصين في الموضوع. وبذلك يمكن القول أن أسلوب الصدق الظاهري (Face Validity) قد استخدم كطريقة لتقويم الأداة وصدقها، وهي طريقة معتمدة ومقبولة للحكم على صدق الأداة (Nachmias and Nachmias, 1987) كما تم توزيع على (10) مدير وذلك كاختبار أولي (Pilot-Test) للتأكد من صحة صياغة الأسئلة وعدم وجود غموض فيها. وتم الاستفادة من ملاحظات المحكمين ونتائج الاختبار الأولي للاستبانة قبل اعتمادها بشكلها النهائي (ملحق رقم 1).

فيما يتعلق بطبيعة الاستبانة فإنها تشتمل على جزأين أساسيين، هما: الأول معلومات عامة عن الشركات المشمولة بالدراسة، وهي: تاريخ التأسيس الشركة، وطبيعة عملها، وحجمها (عدد العاملين وحجم رأس المال). أما الجزء الثاني فقد تضمن إعطاء ثلاثة تعاريف للابتكار المفتوح، وطلب من المديرين اختيار المفهوم المستخدم في شركاتهم.

أما التعاريف الثلاث للابتكار المفتوح، فهي:

1- يفترض أن تكون فيه عمليات تطوير المنتج، والتسويق، والأعمال التجارية، تتم بشكل كامل داخل المنظمة (Bigliardi; Ferraro; Filippelli; and Galati, 2020). هذا التعريف ليس تعريف الابتكار المفتوح وإنما هو تعريف الابتكار المغلق، ولكن تم وضع هذا التعريف من ضمن التعاريف الثلاثة لمعرفة فيما إذا كان المستجيبون قادرين على التمييز بين الابتكار المفتوح وبين الابتكار المغلق أم لا ولإثراء نتائج الدراسة

2- يفترض تطوير المعرفة والتكنولوجيا داخلياً من قبل الشركات نفسها وتتم عمليات الابتكار بشكل حصري داخل حدود الشركة (Bigliardi; Ferraro; Filippelli; and Galati, 2020). هذا التعريف ليس تعريف الابتكار المفتوح وإنما هو تعريف الابتكار المغلق، ولكن تم وضع هذا التعريف من ضمن التعاريف الثلاثة لمعرفة فيما إذا كان المستجيبون قادرين على التمييز بين الابتكار المفتوح وبين الابتكار المغلق أم لا ولإثراء نتائج الدراسة

3- يفترض أن الشركات يمكنها بل ويجب عليها استخدام الأفكار الخارجية بالإضافة إلى الأفكار الداخلية، وكذلك المسارات الداخلية والخارجية للسوق، مثلما تتطلع إلى تطوير تقنياتها وهذا هو التعريف السليم للابتكار المفتوح (Bigliardi; Ferraro; Filippelli; and Galati, 2020).

إن التعريف رقم (3) هو الذي يمثل المفهوم السليم للابتكار المفتوح، لأنه يضم العناصر المهمة له. وقد اعتبر اختيار أي من التعاريف الأخرى (التي كانت بعيدة عن المفهوم الدقيق للابتكار المفتوح وإنما تُعبر عن الابتكار المغلقة) عدم وضوح في المفهوم. كما تضمن الجزء الثاني من الاستبانة العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع إستراتيجية الابتكار المفتوح واتجاهات المديرين نحو الابتكار المفتوح.

3-5 محددات الدراسة:

إن أهم المحددات الرئيسة للدراسة هو تركيزها على الجوانب التنظيمية والبيئة الداخلية للمنظمات في تشخيص مدى وضوح مفهوم الابتكار المفتوح في شركات الأعمال الأردنية المساهمة دون الدخول في المتغيرات المتعلقة بخلفية المديرين العاملين في هذه الشركات التي قد يكون لها أثر في ذلك. أضف إلى ما تقدم إن عينة الدراسة لم تشمل على الشركات العامة أو غير الهادفة للربح بل ركزت على مؤسسات الأعمال فقط، ولذلك فإنه يصعب تعميم نتائجها على جميع أنواع المؤسسات أو إجراء مقارنات بين هذين النوعين من المؤسسات.

6- الإطار النظري والدراسات السابقة

1-6 مفهوم الابتكار المفتوح وعناصره (Open innovation and its elements)

أشار كل من (Bigliardi; Ferraro; Filippelli and Galati, 2020) إلى أن علم الاقتصاد يستخدم، مصطلح "الابتكار" بانتظام، ولكن لا يتم تعريفه في كثير من الأحيان، على الرغم من أن هذا المفهوم، يشكل حجر الزاوية في نمو الأعمال التجارية وتطويرها، وطريقة للشركات لضمان قدرتها التنافسية الاستراتيجية. فحتى وقت قريب، كان من الشائع أن تنفذ الشركات عمليات التطوير الخاصة بها من خلال الاعتماد على دعم الموارد الداخلية حصريًا، وفقًا للنموذج القائم على فكرة "الابتكار المغلق"، ويعتبر هذا النموذج الشركة بكونها نظامًا متكاملًا يعتمد فيه نشاط الابتكار داخليًا على البحث والتطوير، وتعمل الشركة على هذا النحو، ككيان خاص بها، باتباعها خطوات تؤدي إلى إنتاج وتسويق منتجاتها. ويتم من خلال إستراتيجية الابتكار المغلق الحصول على المزايا عندما تكون موارد البحث والتطوير الداخلية متوفرة كضمان التطوير المستمر للمنتجات الجديدة أو العمليات التكنولوجية الجديدة؛ وعندما يفشل ذلك، يكون من الأنسب التركيز على إستراتيجية أخرى، هي: إستراتيجية الابتكار المفتوح من أجل إنشاء شبكة تضم عوامل خارجية مثل: معاهد البحث، والأكاديميين، والشركات الناشئة، وأصحاب المصلحة.

ويضيف كل من (Bigliardi; Ferraro; Filippelli and Galati, 2020) إلى أن الأدبيات العلمية حولت انتباهها في العقد الماضي من الابتكار المغلق الذي يتم من خلاله تطوير المعرفة والتكنولوجيا داخلياً من قبل الشركات نفسها وتتم عمليات الابتكار بشكل حصري داخل حدود الشركة، إلى الابتكار المفتوح الذي يتم من خلاله التعرف على الأفكار المبتكرة، وتتدفق المعرفة تلقائياً داخلياً وخارجياً إلى الشركة

تم تعريف مصطلح الابتكار المفتوح (OI) لأول مرة من قبل (Chesbrough 2003) للتأكيد على أهمية استخدام المصادر الخارجية لتحفيز النمو الداخلي للشركة على استخدام التدفقات المعرفية الداخلة والخارجة لتسريع الابتكار الداخلي، وتوسيع الأسواق للاستخدام الخارجي للابتكار، على التوالي، ويفترض الابتكار المفتوح أن الشركات يمكنها بل ويجب عليها استخدام الأفكار الخارجية بالإضافة إلى الأفكار الداخلية والمسارات الداخلية والخارجية للسوق، لتطوير تقنياتها، ويضيف (Chesbrough, 2003) أنه لم يُعد من الضروري تطوير البحث داخلياً لتوليد القيمة؛ وإنما يجب على الشركات أن تركز على نموذج عمل قادر على استغلال الابتكار في السوق والإفادة منه.

يمكن تعريف الابتكار المفتوح (OI)، على أنه استغلال المعرفة الخارجية ودمجها مع الأفكار الداخلية كوسيلة لتسخير التكنولوجيا واستخدامها وتحسينها، ومن خلال هذا المزيج من الأفكار الداخلية والمعرفة الخارجية، تكون الشركة قادرة على خلق قيمة للعملاء، والمنافسة داخل السوق. كما تتضمن أنشطة الابتكار المفتوح الداخلية، التعاون مع الشركات أو الجامعات الأخرى، ومشاركة مؤسسات البحث والتطوير لتطوير المنتجات، وإدراج العملاء أو المستخدمين النهائيين في الأنشطة المتعلقة بتطوير المنتجات، والحصول على حقوق الملكية الفكرية من المنظمات الخارجية (Parida; Westerberg and Frishammar, 2012).

في الواقع، أدى عدم اليقين في الأسواق وتعقيد الابتكار وإعادة توحيد المعرفة إلى مزيد من المرونة في الهياكل التنظيمية للشركات، والحاجة إلى التفاعل مع البيئة الخارجية، وأصحاب المصلحة بطريقة أكثر انفتاحاً. والسؤال الرئيس الذي يواجه إدارة المنظمة، ومختلف المستويات التنظيمية فيها، هو: ما هو الهدف من الابتكار المفتوح؟ وكيف يجب أن يكون؟ حيث إنها أصبحت تواجه في الوقت الحاضر، تحديات مستمرة داخلياً وخارجياً بسبب ممارسة أنشطتها في أسواق تنافسية ودائمة التغيير، وأن أنشطة الابتكار - بيع وشراء التراخيص، وبراءات الاختراع - أصبحت

أكثر تحدياً وبشكل متزايد، وهذا يقتضي ضرورة، استخدام كبار المديرين نماذج مختلفة من الابتكار المفتوح (OI) للاحتفاظ بالمزايا التنافسية لشركاتهم (Tsou and Hsu, 2011). حتى نهاية عام 2003 لم يكن هناك تمييز واضح بين مفهوم بين إستراتيجية الابتكار المغلق وإستراتيجية الابتكار المفتوح وغيره من المفاهيم ذات العلاقة، ولوضع حدود فاصلة بين هذين المفهومين فإن من المفيد أن نذكر أنه من الضروري عند تنفيذ إستراتيجية الابتكار المفتوح (OI)، أن تقوم الشركات بأنشطة الابتكار من أجل تحويل خلق القيمة إلى مزيج مثالي من المصادر الداخلية والمصادر الخارجية، ويتم تحقيق الابتكار المفتوح بشكل أساسي من خلال ثلاث طرق مختلفة، هي: اكتساب التكنولوجيا الخارجية في عمليات الاستكشاف المفتوحة (الابتكار الداخلي)؛ والنقل الخارجي للتكنولوجيا في عمليات الاستغلال المفتوحة (الابتكار الظاهري أو الخارجي)؛ والابتكار المرتبط (Martini; Aloini and Neirotti, 2012) وفيما يلي توضيح لهذه الطرق:

اكتساب التكنولوجيا الخارجية (الابتكار الداخلي) Acquisition of External Technology (Inbound Innovation)

يلعب اكتساب الموارد وآلية التفاعل دوراً محدوداً في التوسط بين إدارة معرفة العملاء وبين أداء الشركة، في حين أن تكامل الموارد له تأثير أكبر على أداء الشركة، ويفترض أنه في حالة مراكز البحث، فإن الزيادة في حدوث الابتكار المفتوح الخارجي يعتبر أمراً ضرورياً لتوليد الكفاءة والأداء العالي (Wang, 2018).

يقصد باكتساب التكنولوجيا الخارجية (الابتكار الداخلي)؛ الأفكار المبتكرة، والمعرفة التكنولوجية التي تدخل في نظام الابتكار للشركة القادرة على الوصول إلى المعرفة الخارجية الجديدة ومطابقتها مع أفكارها الداخلية (Martini; Aloini and Neirotti, 2012).

فقد حلل كل من Wang; Chang and Shen, (2015) كيفية تأثير اكتساب موارد المعرفة الخارجية على وضع الابتكار للشركة بالإضافة إلى أدائها، ويؤكد الباحثون على أهمية اكتشاف المعرفة كمقدمة لتحالفات محتملة تتميز باكتساب المعرفة الأفقية والعمودية. واستناداً إلى دراسة استقصائية واسعة النطاق لشركات فائقة التكنولوجيا، وجد الباحثون أن القدرات اللازمة لبناء علاقات خارجية تعزز فعالية الابتكار الداخلي (OI) الوارد في الوصول إلى نتائج أكبر.

الاستغلال الخارجي للتكنولوجيا (الابتكار الظاهري) technology (outbound innovation)

أشار كل من (Lichtenthaler (2009) وArora and Fosfuri (2003) إلى أن الابتكار الظاهري عبارة عن الأفكار والمعرفة التكنولوجية تنتقل من الشركة التي توجد فيها هذه الأفكار والمعرفة إلى الشركات الخارجية كوسيلة للحصول على عوائد اقتصادية. بمعنى آخر، يوجد استغلال للمعرفة الداخلية من قبل أصحاب المصلحة؛ وتتضمن هذه الأنشطة مشاركة الشركة في مبادرات جديدة مستمدة من المنتجات المطورة مسبقاً أو من تطوير التقنيات والمنتجات من خلال مساهمة خارجية. ومن الأمثلة على ذلك منح التراخيص وبيع براءات الاختراع أو مضاعفة التكنولوجيا من خلال توجيه الأفكار أو المعرفة إلى سوق التكنولوجيا الخارجية.

ويرى كل من (Bigliardi; Ferraro; Filippelli and Galati, (2020 أنه يمكن لإستراتيجية اكتساب التكنولوجيا الخارجية واستغلال التكنولوجيا الداخلية من أن تحسن أداء الابتكار للشركات بشكل كبير؛ وبالتالي، يمكن اعتبار الابتكار المفتوح وسيلة بحث تهدف إلى دمج المدخلات الداخلية والخارجية لتطوير منتجات جديدة.

يرى كل من (Vrontis; Thrassou; Santoro and Papa, (2017 أن تعزيز تأثير مصادر المعرفة الخارجية يتم بشكل إيجابي في حالات البراعة التنظيمية في الشركات كثيفة المعرفة. وتحليل التأثير المباشر والتفاعلي لاكتساب المعرفة الخارجية واستغلال التكنولوجيا الخارجية على أداء الشركة.

بينما أكد كل من (Hung and Chou, 2013) على أن اكتساب التكنولوجيا الخارجية يؤثر إيجاباً على أداء الشركة، في حين أن استغلال التكنولوجيا الخارجية لا يؤدي إلى تكثيف العلاقة بين استغلال التكنولوجيا الخارجية وأداء الشركة. ويرتبط كل من اكتساب المعرفة الخارجية واستغلال التكنولوجيا الخارجية ارتباطاً إيجابياً بأداء الشركة في حالات الاستثمار الداخلي في البحث والتطوير وبيئة السوق المضطربة، وذلك من خلال التركيز على (176) شركة تصنيع عالية التقنية في تايوان. كم أظهرت النتائج التجريبية فيما يتعلق بأنشطة البراءات، أن سلوكيات الابتكار المقاسة ببراءات الاختراع ترتبط ارتباطاً إيجابياً بأداء الشركات. (Kazuyuki, 2016)

الابتكار المرتبط Coupled Innovation

يرى كل من (Mazzola; Bruccoleri and Perrone, 2012) أن الابتكار المرتبط أو المزدوج على أنه التطبيق المشترك لأنشطة الابتكار المفتوح (OI) الداخلية والظاهرة. بمعنى آخر، من أجل تقديم أفكار جديدة إلى السوق، تقوم الشركات بتطوير وتسويق الابتكار في الوقت نفسه. بشكل عام، تتابع الشركات أنشطة الابتكار المفتوح المرتبطة أو المزدوجة عندما تتشارك في تفاعلات مختلفة مع شركات أخرى، ويمكن أن تشير هذه العلاقات إلى نموذج البحث والتطوير التعاوني الذي يهدف إلى اكتساب وتوفير المعرفة التكميلية؛ كما يمكن اعتبار كل واحدة من ممارسات الابتكار المفتوح نشاطاً مفتوحاً إلى حد ما. لذلك، عند إدارة ممارسات الابتكار المفتوح، من المهم إدراك أن هذه هيكل متعددة الأبعاد (Huizingh, 2011).

ولعل من المفيد في هذا المجال التمييز بين كل من الابتكار المغلق والابتكار المفتوح، فالأول: يفترض أن تتم عمليات تطوير المنتج، والتسويق، والأعمال التجارية، بشكل كامل داخل المنظمة لتطوير الابتكار والتقنية، أما في الابتكار المفتوح فلا يفترض أن تتم عمليات تطوير المنتج، والتسويق، والأعمال التجارية، بشكل كامل داخل المنظمة بل تستخدم المنظمة أيضاً الأفكار والمعارف الخارجية إلى جانب الأفكار والمعارف الداخلية لتطوير الابتكار والتقنية.

2-6 الدراسات السابقة:

تفتقر المكتبة العربية للدراسات، وبشكل خاص الميدانية منها، إلى الدراسات التي تتناول موضوع الابتكار المفتوح، فيحاول الباحثان من خلال هذا الجزء من الدراسة إلقاء الضوء على بعض الدراسات في هذا المجال والتطرق للدراسات التي أجريت في العالم.

أجرى كل من (Rehman, Tiwari, Turner and Williams, 2018) في المملكة المتحدة- جامعة كرانفيلد، دراسة نظرية، هدفت إلى اقتراح إطاراً لتسهيل القدرة التنظيمية على الاستعانة بمصادر خارجية للابتكار، وتمكين الشركات من الاستفادة من فوائدها العديدة، ومنها: تخفيض التكاليف، وزيادة المرونة، والوصول إلى أفضل خبرة، وزيادة التركيز على الأعمال، مع التخفيف من تهديداتها. حيث تم تطوير نموذج شامل عام لمساعدة الشركات على الاستعانة بمصادر خارجية للابتكار بنجاح. وتم تحقيق النموذج على مرحلتين باستخدام تصميم بحثي نوعي لبناء النظرية. تم في المرحلة الأولى تطوير نموذج أولي للتحقق من صحته وصقله لاحقاً خلال وفي المرحلة الثانية، تم استكشاف المقترحات التي تشكل النموذج الأولي بشكل استنتاجي لتحديد ما

إذا كانت موجودة أيضاً في مجموعة بيانات ثانية. كما تم إجراء مقابلة شبه مُنظمة بمساعدة أداة مسح لجمع البيانات لهذا الغرض. يصف النموذج الذي طوره هذه الدراسة الاستعانة بمصادر خارجية للابتكار كنظام مفتوح للأنشطة المترابطة التي تأخذ إستراتيجية الشركة الراسخة من حيث: الأفراد، والهيكل التنظيمية، والبيئة، والتكنولوجيا، وتحويلها إلى تحسين أداء الشركة من خلال الابتكار. وتوصلت الدراسة إلى أن النموذج تحقق من خلال عملية من ثلاث مراحل تمكن من مواءمة القدرة على نشاط الابتكار الاستعانة بمصادر خارجية، وجعل نتائج الأداء الفعلية، بدلاً من الفوائد المتوقعة، محور أهداف الاستعانة بمصادر خارجية للابتكار.

قام كل من (Zhang, Yang, Qiu, and Lid, 2018)، بدراسة على الشركات الصينية العاملة في قطاع الصناعات الميكانيكية، هدفت الدراسة إلى بيان كيف يمكن لرأس المال البشري أن يؤثر على العلاقة بين الابتكار المفتوح والأداء المالي للشركات. أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد علاقة عكسية على شكل حرف U بين الابتكار المفتوح وربحية الشركة. كما أشارت النتائج أيضاً إلى كيفية اعتدال رأس المال البشري (من حيث الجودة والهيكل) بشكل مختلف عن العلاقة أعلاه: بشكل عام، سيؤدي ارتفاع مستوى تعليم الموظفين إلى زيادة التأثير الإيجابي للابتكار المفتوح. بالنسبة للشركات الموجهة نحو الإنتاج، فإن هذه النتيجة غير واقعية؛ ففي الشركات ذات التوجه التكنولوجي، ومع زيادة نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الإنتاج، يتحسن الأداء المالي للشركات نتيجة لتنفيذ إستراتيجية الابتكار المفتوح. ومع ذلك، في الشركات الموجهة للإنتاج، يكون الدور الوسيط للموظفين الفنيين سلبياً.

قام كل من (Seyfettinoglu and Ümit 2016) تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقات بين إستراتيجيات الابتكار المفتوح، وبين مستويات التطبيق والأداء المبتكر والاقتصادي في صناعة الأغذية والمشروبات التركية، كما أكد على أن الأدبيات أشارت إلى أن الابتكار المفتوح الذي قد ينشأ على مستويات مختلفة من عملية الإنتاج مثل توليد الأفكار وتطويرها وتسويقها قد تتأثر بأصحاب المصلحة، وقد يؤثر بشكل كبير على إنتاجية الشركة التي يتم قياسها بالأداء المبتكر والاقتصادي. واستندت هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات المختلفة المتعلقة بآثار إستراتيجيات ومستويات الابتكار المفتوح. تم الحصول على مجموعة البيانات المستخدمة في التحليلات الاقتصادية القياسية من خلال المسح الميداني الذي تم إجراؤه في (146) شركة أغذية.

خلصت الدراسة إلى أن إستراتيجية الابتكار المفتوح للشركات ليست العامل المحدد الوحيد على مستوى الابتكار المفتوح. وأن الابتكار المفتوح الذي ينشأ أثناء توليد الفكرة له تأثير إيجابي على الأداء المبتكر للشركة.

وفي دراسة نفذت على صناعة وسائط الإعلام الذكية الكورية؛ من قبل Na; Kim and Shin, (2019) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إستراتيجية الاستغلال وإستراتيجية الاستكشاف على دور المستخدمين فيما يتعلق بأداء الشركة. واستندت هذه الدراسة إلى بيانات مسحية عن الفترة من عام 2012 إلى 2014 لشركات كورية ذات صلة بصناعة وسائط الإعلام الذكية، حيث تم اختيار العينة من قائمة شركات صناعة الأجهزة، والبرمجيات، وشركات خدمات الشبكة التي تديرها وكالة المحتوى الإبداعي الكورية. كما تم توزيع الاستبانة على 895 شركة مقدمة، استرد منها 118 استبانة - بنسبة استجابة 13.1٪. وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 107 استبانة. وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية كان لها علاقة إيجابية مع أنشطة البحث والتطوير والأداء. بالإضافة إلى ذلك، لما يتعين على الشركات تعزيز إستراتيجية الابتكار الخاصة بها من خلال مراعاة دور عملائها. وفيما يتعلق بسلوك الابتكار المفتوح، يجب على الشركات إنشاء شبكة علاقات مع الأكاديميين، والشركات الأخرى، والمستخدمين.

أجرى كل من Oltra-Mestre; Flor and Alfaro, (2018) دراسة هدفت إلى فحص العلاقة بين استخدام ممارسات الابتكار المفتوح وبين أداء الشركات، ودور الآليات التنظيمية في إضفاء الطابع الرسمي واللامركزية كمتغيرات وسيطة، حيث قاموا بتحليل (244) شركة إسبانية ذات تكنولوجيا منخفضة ومتوسطة، وكشفوا عن أن أنشطة الابتكار المفتوح الخارجي، والتي تتضمن التعاون مع الشركاء في بيئة البحث والتطوير لها تأثير مشجع على أداء الشركة. وحتى الأنشطة الخارجية، سواء من خلال عائدات مدفوعات الترخيص أم من خلال التسويق غير المباشر، لها تأثير إيجابي على أداء الشركة. وأن الأنشطة المزدوجة التي تتعلق بالمشاركة في مناطق الابتكار والشبكات، لها تأثير كبير على أداء الشركة. وفي البيئة الصناعية، تُولد اللامركزية تأثيرًا إيجابيًا يزيد من تأثير الأنشطة الخارجية، بينما تقلل ممارسات إضفاء الطابع الرسمي من تأثيرها الإيجابي.

قاموا Popa; Soto-Acosta and Martinez-Conesa, (2017) بدراسة هدفت إلى التقييم التجريبي لتأثيرات العوامل التنظيمية ومناخ الابتكار على الابتكار المفتوح بالإضافة إلى سلبياتها

على أداء الشركات في الشركات الصغيرة والمتوسطة الإسبانية، بالإضافة إلى ذلك، يتم تحليل الأدوار المعتدلة للديناميكيات البيئية والقدرة التنافسية في العلاقات بين مناخ الابتكار وبين الابتكار المفتوح الداخلي والخارجي. وتوصلوا إلى أن أكثر من (429) شركة صغيرة ومتوسطة إسبانية أن العوامل التنظيمية - مثل الالتزام من الموارد البشرية - لها تأثير إيجابي على مناخ الابتكار، مما يسهم بشكل كبير في الابتكار المفتوح الداخلي والخارجي. وقد وجدوا أيضاً أن العوامل العرضية مثل الديناميكية البيئية تعزز التأثير الإيجابي لمناخ الابتكار على الابتكار المفتوح الصادر.

أجرى عبد العزيز (2019)، دراسة هدفت إلى تحديد المتطلبات اللازمة للإفادة من تطبيق الابتكار المفتوح في تحسين نقل المعرفة بين الجامعات المصرية والمؤسسات الصناعية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحقيق هذا الهدف. وتضمنت المتطلبات التي حددتها الدراسة الحالية للإفادة من تطبيق الابتكار المفتوح في تحسين نقل المعرفة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية؛ أولاً: متطلبات بناء الثقة وتعزيز التعاون والفهم المتبادل، ثانياً: متطلبات تعزيز دور الشبكات والهياكل كوسيط لنقل المعرفة، ثالثاً: متطلبات تحسين القدرة الاستيعابية للمعرفة، رابعاً: متطلبات دعم مجتمعات الممارسة، خامساً: متطلبات التبادل والتشارك المستمر للمعرفة، سادساً: متطلبات التقييم المتوازن لنقل المعرفة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية.

من الواضح أن الدراسات التي تم الإشارة إليها أعلاه أجريت في دول العالم المتقدم. وذلك يعني أن هناك نقصاً واضحاً في مثل هذا النوع من الدراسات في الدول النامية. ولعل الاستثناء الوحيد هو تلك الدراسة التي جرت في جمهورية مصر العربية من قبل "عبد العزيز"، إلا أن هذه الدراسة ركزت فقط على تحديد المتطلبات اللازمة للإفادة من تطبيق الابتكار المفتوح في تحسين نقل المعرفة بين الجامعات المصرية والمؤسسات الصناعية.

8- تحليل نتائج الدراسة:

يعتبر التصميم الوصفي (Descriptive Design) من أفضل التصاميم لمثل هذه الدراسة وذلك في ضوء أغراضها (Emory and Cooper, 1991). فالدراسة تحاول أن تصف الظاهرة موضوع البحث فقط، وفيما إذا كان هناك علاقات بين بعض المتغيرات والظاهرة، دون اختبار فرضيات محددة في هذا المجال.

1-8 مدى وضوح مفهوم الابتكار المفتوح

تشير النتائج إلى أن نسبة مديري الابتكار في الشركات الذين يستخدمون المفهوم الدقيق للابتكار المفتوح بلغت (59%) من العينة المشمولة بالدراسة. وهذا يعني أن (41%) من مديري الابتكار في الشركات الأردنية ليس لديهم وضوح كافٍ لمفهوم الابتكار المفتوح مما قد يؤدي إلى استخدام غير دقيق لعمليات هذا النوع من الابتكار الذي قد تكون له انعكاسات سلبية على الشركة. ومما يعزز ذلك أن (39%) من العينة لا يعتقدون بوجود فرق بين الابتكار وبين الابتكار المفتوح. وهذا يمثل مؤشراً آخر على عدم الوضوح.

2-8 تأثير العوامل التنظيمية على وضوح المفهوم

حجم الشركة ممثلة بعدد العاملين وحجم رأس المال.

طبيعة عمل الشركة ممثلة بنوع النشاط الذي تمارسه.

تاريخ تأسيس الشركة، وتاريخ ممارسة الابتكار فيها.

وفيما يلي عرض لأهم نتائج تأثير كل من هذه العوامل على حدة.

2-8-1 حجم الشركة ممثلة بعدد العاملين وحجم رأس المال:

تم قياس حجم الشركة لأغراض الدراسة الحالية بمتغيرين، هما: عدد العاملين، ورأس مال الشركة. بالنسبة للمتغير الأول فقد اعتبرت الشركات التي يقل عدد العاملين فيها عن (200) موظف أو عامل من الشركات الصغيرة أو المتوسطة، والتي يبلغ عدد العاملين فيها (200) موظف أو أكثر من الشركات الكبيرة. أما فيما يتعلق برأس المال فتُعد الشركات التي رأسمالها أقل من مليون دينار من الشركات الصغيرة والمتوسطة، أما التي يزيد فيها رأس المال عن مليون دينار فقد اعتبرت من الشركات الكبيرة.

يشير الجدول رقم (1) إلى أن المديرين في الشركات الصغيرة والمتوسطة (قياساً بعدد العاملين) لديهم وضوح لمفهوم الابتكار المفتوح أكثر من المديرين في الشركات الكبيرة. إذ بلغت نسبة الوضوح في المجموعة الأولى (66%) مقارنة مع (34%) في المجموعة الثانية. وذلك ينطبق أيضاً على مدى وضوح المفهوم إذا استخدم مقياس رأس المال، إذ بلغت نسبة الوضوح لدى المديرين في الشركات الصغيرة والمتوسطة (69%) مقارنة مع (31%) لدى المديرين في الشركات الكبيرة. وقد تكون هذه النتائج عكس المتوقع، إذ إن المديرين في الشركات الكبيرة بحكم الخبرات الإدارية والإمكانات المتوفرة لديهم، يفترض أن يكون لديهم وضوح أكثر في المفهوم من المديرين في الشركات المتوسطة والصغيرة.

جدول رقم (1)

توزيع العينة حسب حجم الشركة ودرجة وضوح مفهوم الابتكار المفتوح

متغير حجم الشركة	القياس	وضوح مفهوم الابتكار المفتوح			
		واضح		غير واضح	
		العدد	(%)	العدد	(%)
عدد العاملين	صغيرة أو متوسطة (أقل من ٢٠٠ موظف)	47	66%	18	37%
	كبيرة (٢٠٠ موظف أو أكثر)	24	34%	31	63%
	المجموع*	71	60%	49	40%
رأس المال	صغيرة أو متوسطة (أقل من مليون دينار)	49	69%	30	61%
	كبيرة (مليون دينار أو أكثر)	22	31%	19	39%
	المجموع	71	60%	49	40%

2-2-8 طبيعة عمل الشركة ممثلة بنوع النشاط الذي تمارسه:

تم تصنيف الشركات إلى أربعة قطاعات رئيسية، هي: قطاع التأمين، والقطاع الصناعي، والقطاع الخدمي، وقطاع البنوك، أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (2) وجود اختلافات كبيرة في درجة وضوح مفهوم الابتكار المفتوح في تلك الشركات. إذ تراوحت نسبة المديرين في الشركات الذين لديهم وضوح في المفهوم ما بين (36%) في الشركات الخدمية و(10%) في الشركات المالية (البنوك)، أن عدم الوضوح في المفهوم لدى المديرين في الأخيرة (البنوك) قد يسبب للشركات العديد من المشكلات باعتبار أن إحدى أهم فوائد الابتكار المفتوح، هي: الحصول على قروض بفوائد منخفضة، لتخفيض تكاليف إجراء البحوث والتطوير، والأنشطة الأخرى للشركات.

جدول رقم (2)

توزيع العينة حسب القطاع ودرجة وضوح مفهوم الابتكار المفتوح

القطاع	وضوح مفهوم الابتكار المفتوح			
	واضح		غير واضح	
	العدد	(%)	العدد	(%)
التأمين	15	20%	5	11%
الصناعي	25	33%	15	33%

الخدمي	27	36%	18	39%
البنوك	7	10%	8	17%
المجموع	74	62%	46	38%

2-3- تاريخ تأسيس الشركة، وتاريخ ممارسة الابتكار فيها:

تم توزيع الشركات التي شملتها الدراسة إلى مجموعتين حسب تاريخ تأسيسها (عمر الشركة): المجموعة الأولى: هي الشركات التي تأسست ما قبل عام (1980). المجموعة الثانية: هي الشركات التي تأسست عام (1980)، وما بعده. يبين الجدول رقم (3) أن نسبة الشركات التي كان لدى إدارتها وضوح في مفهوم الابتكار المفتوح بلغ (48%) في شركات المجموعة الأولى بالمقارنة مع (52%) في شركات المجموعة الثانية. إن حداثة هذا المفهوم قد تفسر هذه النتيجة باعتبار أن إدارات المنظمات الجديدة أكثر معرفة بالمفاهيم الإدارية الحديثة (ومنها مفهوم الابتكار المفتوح) من الإدارات في المنظمات القديمة، ولا بد من التأكيد ثانية بأن الارتفاع في نسبة وضوح المفهوم لدى الشركات الحديثة لا يعني بالضرورة أنها فعلاً تمارس الابتكار المفتوح ولكنها خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

جدول رقم (3)

توزيع العينة حسب تاريخ تأسيس الشركة ومدى وضوح مفهوم الابتكار المفتوح لدى المديرين فيها

مدى وضوح مفهوم الابتكار المفتوح				عمر الشركة (تاريخ تأسيسها)
واضح		غير واضح		
العدد	(%)	العدد	(%)	
36	48%	33	73%	ما قبل عام (1980)
39	52%	12	27%	عام (1980)، وما بعده
75	62%	45	38%	المجموع

3-8 المركزية في وضع الخطط الابتكارية:

تسعى الشركات إلى تعيين موظفين موهوبين، فالموهوب له القدرة على الابتكار والتجديد مما يعني تقدم الشركة ونجاحها، ولا يقف دور الشركة على تعيين المبتكرين، فعلها أيضاً تشجع الموظفين ودفعهم إلى الابتكار من خلال توسيع آفاق معرفتهم الإبداعية.

<https://mawdoo3.com/%date:16/8/2022,time:3.40>

واحد من العوامل التنظيمية التي قد تؤثر في وضع الخطط الابتكارية هو القيادة وأسلوب الإدارة. فلا شك في أن القيادة تلعب دوراً فاعلاً في دفع أو إعاقه عجلة الابتكار داخل الشركة، حيث تعرف القيادة بكونها ممارسة التأثير على العاملين، بحيث يتعاونون فيما بينهم في سبيل تحقيق هدف مشترك، فالقيادة الابتكارية في الشركة هي التي تشجع جو الابتكار وتوجد الحوافز، في حين أن القيادة البيروقراطية، هي: المحافظة على الحالة القائمة، وتحد من التغيير الخطر الذي قد يشيع الفوضى، وإذا كان نمط القيادة الأول يتسم بالأسلوب الديمقراطي، والمرونة، والتحرر من الهرمية، وجمود الهياكل التنظيمية، والقواعد، والميل إلى فرق العمل، والوحدات المستقلة؛ فإن النمط الثاني (البيروقراطي) يتسم بالمركزية، وعدم المرونة، والهرمية، والروتين، والاتصالات من أعلى إلى أسفل <https://sustainability>, date:16/8/2022, time: 3.40.

تتأثر عملية الابتكار المفتوح بالأسلوب الإداري المتبع في الشركة، والذي من إحدى سماته إمكانية التضافر بين الابتكارات الداخلية وبين الابتكارات الخارجية، وعلى الرغم من أن وضع نموذج الابتكار هو مسؤولية إدارة الابتكار في أية شركة، إلا أن مشاركة المديرين والمهندسين والأفراد الموهوبين الآخرين في وضع هذا النوع من النماذج ضروري لضمان الوصول إلى فهم مشترك للأهداف والعمليات. (Kelly and Kranzburg, 1978)

بين الجدول رقم (4) أنه في (56%) من شركات الأعمال الأردنية المساهمة يقوم المدير العام لوحده بوضع نموذج/ خطة الابتكار، وتُعد هذه النسبة مرتفعة جداً بالمقارنة مع مثيلاتها في الشركات المتوسطة والكبيرة الحجم وهي (13% و 28%) على التوالي، بينما تنخفض نسبة مساهمة المدير العام لوحده إلى (27%) في شركات الأعمال الصغيرة بالمقارنة مع (42%) في الشركات المتوسطة و (11%) في الشركات الكبيرة.

كما يبين جدول رقم (4)، أن هناك درجة عالية من المركزية في إعداد نموذج / خطة الابتكار في شركات الأعمال الأردنية المساهمة، ومما يعزز هذا الاستنتاج هو مدى اطلاع الجهات الأخرى في الشركة على هذا النوع من الخطط. إذ تشير النتائج إلى أن المعرفة بوجود نموذج / خطة الابتكار تبقى محصورة بالمدير العام لوحده في (56%) من الشركات. وإذا ما علمنا أن غالبية أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الأردنية هم من الأشخاص الخارجيين (غير المديرين التنفيذيين في الشركة) فإن ذلك يعني أن هؤلاء المديرين في (56%) من الشركات لا علم لهم أساساً بوجود مثل هذا النوع من الخطط، والدليل الآخر على انخفاض درجة المشاركة في وضع نموذج / خطة الابتكار هو ما أشارت إليه النتائج بأن (27%) فقط من المديرين والمهندسين والأفراد الموهوبين في

الشركة يطلعون على هذه الخطط بعد وضعها، وهذا يشكل خلافاً واضحاً في ممارسة الابتكار المفتوح الذي قد يؤثر سلباً على نجاحه. وبشكل عام فإن تشير الدراسات في هذا المجال إلى أن مفتاح نجاح الابتكار المفتوح هو أنه يجب على الشركة الإجابة عن عدة أسئلة، هي: مع من يكون الابتكار المفتوح؟ حول ماذا؟ وكيف؟ وذلك لإحداث التوازن بين درجة الاتساع والعمق في الشراكة، أي بين التعامل مع عدد أكبر من الشركاء أو تركيز التعامل مع مجموعة محددة منهم. وفي هذا الإطار، فإن مفتاح نجاح الابتكار المفتوح ليس فقط في إحداث التوازن عند فتح حدود الشركة لتدفقات الأفكار والمعارف ولكن أيضاً تعزيز وتطوير المهارات الأساسية والتأكد من عدم اختراق ملكيتها الفكرية من قبل المنافسين. وبالتالي فإن الدور الأساسي لوظيفة البحوث والتطوير داخل الشركة هو تحديد واختيار المعارف الخارجية التي تحتاجها الشركة وتطوير ما ينقص هذه المعارف على المستوى الداخلي من جهة، وبيع المعارف الداخلية التي تحتاجها الشركة أو التي ال تمتلك قدرات وموارد لتطويرها والإفادة منها من جهة أخرى (عبد العزيز، 2019:22). وبناءً فإن ضمان التطبيق الصحيح للابتكار المفتوح ونجاحه هو المساهمة المبكرة لمديري دوائر البحث والتطوير في الشركة في وضع هذا النوع من الخطط.

جدول رقم (4)

مقارنة بين درجة المشاركة في وضع الخطط الابتكارية في شركات الأعمال الأردنية المساهمة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم

الجهات المشاركة	الشركات الصغيرة الحجم	الشركات المتوسطة الحجم	الشركات الكبيرة الحجم
المدير العام وحده	56%	13%	28%
لجنة من المديرين والمهندسين والأفراد الموهوبين في الشركة	27%	42%	11%
جهات أخرى	15%	45%	61%

4-8 المقياس الإحصائي:

لتحليل بيانات الدراسة تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة عن الأسئلة وذلك حسب الدرجة الآتية: درجة (1) تعبر عن الإجابة منخفضة جداً، درجة (2) تعبر عن الإجابة منخفضة، درجة (3) تعبر عن الإجابة متوسطة، درجة (4) تعبر عن الإجابة كبيرة، درجة (5) تعبر عن الإجابة كبيرة جداً، ولتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل

فقرة من فقرات الاستبانة وعلى كل مجال من مجالاتها؛ تم استخدام المعيار الإحصائي الآتي والمبين في الجدول (3):

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في نموذج الدراسة فهي ولتحديد درجة الموافقة فقد حدد الباحث ثلاثة مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) بناءً على المعادلة الآتية:
طول الفترة = (الحد الأعلى للبدل - الحد الأدنى للبدل) / عدد المستويات
 $1.33 = 3/4 = 3 / (1-5)$ وبذلك تكون المستويات كالتالي:

درجة موافقة منخفضة أقل من 2.33.

درجة موافقة متوسطة من 2.33- وأقل من 3.67.

درجة موافقة كبيرة يساوي أو أكبر من 3.67.

5-8 العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع نموذج خطة الابتكار:

أشار كل من زينادي؛ وعابدي؛ وزينادي (2021) إلى أن الوضع المالي لتنفيذ مشاريع دائرة البحث والتطوير؛ وطرق تنظيم العمل وصنع القرارات الشركة؛ وتشجيع الأفكار الإبداعية والدعم الكافي من الشركة؛ والاهتمام بالحلول الإبداعية التي يقترحها الأفراد المتميزون، وإجراء تحسينات على مواصفات واستعمالات المنتج خلال فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات؛ وتغيير الغلاف الخارجي للمنتج تقريبا كل ثلاث سنوات؛ ودراسة الأسواق للتعرف على أذواق الزبائن وحاجاتهم؛ وتقديم تشكيلة جديدة أو محسنة من منتج من وقت إلى آخر؛ والارتباط بعلاقات تعاون مع مؤسسات ومنظمات أخرى؛ التركيز على قدرات الأفراد المتميزين؛ وتوثيق اقتراحات الزبائن وتلبية متطلباتهم؛ والقدرة على ابتكار منتجات جديدة، تُعد من أهم العوامل الكامنة للابتكار المفتوح.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (5) أن العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عن وضع نموذج خطة الابتكار حيث جاء المتوسط العام بدرجة متوسطة.

وجاءت الفقرات الآتية بأن الوضع المالي لتنفيذ مشاريع دائرة البحث والتطوير ، وطرق تنظيم العمل وصنع القرارات الشركة وتشجيع الأفكار الإبداعية والدعم الكافي من الشركة وهذه الفقرات جميعها جاءت بدرجة مرتفعة في حين بقيمة المجالات الأخرى جاءت بدرجة متوسطة واحتلت الفقرة القدرة على ابتكار منتجات جديدة بالمرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة وهذا مؤشر

بأن عملية ابتكار منتجات جديدة لا يتم الاهتمام بها ويرى الباحثان بأن هذا مؤشر سلبي يساهم فيما بعد بانخفاض الحصة السوقية وضعف قدرتها التنافسية مقارنة مع الشركات المنافسة.

جدول رقم (5)

العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع الخطط الابتكارية

ت	العوامل	الوسط الحسابي	درجة الأهمية*
1.	الوضع المالي لتنفيذ مشاريع دائرة البحث والتطوير.	3.78	مرتفعة
2.	طرق تنظيم العمل وصنع القرارات الشركة.	3.76	مرتفعة
3.	تشجيع الأفكار الإبداعية والدعم الكافي من الشركة.	3.74	مرتفعة
4.	الاهتمام بالحلول الإبداعية التي يقترحها الأفراد المتميزون.	3.50	متوسطة
5.	إجراء تحسينات على مواصفات واستعمالات المنتج خلال فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات.	3.48	متوسطة
6.	تغيير الغلاف الخارجي للمنتج تقريبا كل ثلاث سنوات.	3.45	متوسطة
7.	دراسة الأسواق للتعرف على أذواق الزبائن وحاجاتهم.	3.42	متوسطة
8.	تقديم تشكيلة جديدة أو محسنة من منتج من وقت إلى آخر.	3.28	متوسطة
9.	الارتباط بعلاقات تعاون مع مؤسسات ومنظمات أخرى.	3.22	متوسطة
10.	التركيز على قدرات الأفراد المتميزين	3.02	متوسطة
11.	توثيق اقتراحات الزبائن وتلبية متطلباتهم.	2.99	متوسطة
12.	القدرة على ابتكار منتجات جديدة.	2.82	متوسطة
	الوسط الحسابي العام	3.37	متوسطة

6-8 اتجاهات المديرين نحو الابتكار المفتوح:

للتعرف على اتجاهات المديرين نحو الابتكار المفتوح تم تزويدهم بمجموعة من الفقرات لتحديد درجة موافقتهم عليها، وأظهرت نتائج الدراسة في جدول رقم (6) أن الاتجاهات كانت بدرجة متوسطة وترى عينة الدراسة بأن اتجاهات المديرين نحو الابتكار المفتوح تأتي أهميته من كونه يساهم في تحقيق الآتي:

(١) يساعد في نمو الشركة وتطورها.

(٢) يزيد من ثقة المدير بالعمل الذي يؤديه.

(٣) يساهم في صنع قرارات أفضل.

إضافة إلى ذلك فإن أفراد العينة ترى أن الابتكار المفتوح يساعد في تحسين أداء كل من الأفراد والأقسام. وقد يبرز تساؤل مهم هنا، هو: فيما إذا كان الابتكار المفتوح هو الذي يؤدي إلى تحسين

الأداء (للأفراد والأقسام) أو أن الأداء الجيد (للأفراد أو الأقسام) هو الذي أدى إلى استخدام مفهوم الابتكار المفتوح، ولذلك فإن دراسة الارتباط بين المتغيرين قد تكون أحد الموضوعات التي يجدر بحثها في المستقبل.

جدول رقم (6)

اتجاهات المدراء في شركات الأعمال الأردنية المساهمة نحو الابتكار المفتوح

التسلسل	الاتجاه	الوسط الحسابي	الأهمية
1.	يساعد في نمو الشركة وتطورها	3.53	متوسطة
2.	يزيد من الشعور المدير بالثقة في العمل	3.38	متوسطة
3.	يسهم في صنع قرارات أفضل	3.33	متوسطة
4.	يضع الشركة في موقع تنافسي أفضل	3.29	متوسطة
5.	يزيد من معرفة الدور في العمل	3.22	متوسطة
6.	يحسن من الانتماء للشركة	3.22	متوسطة
7.	يساعد في توجيه الجهد الجماعي نحو الأهداف المطلوبة	3.13	متوسطة
8.	يؤثر إيجابيا على الرغبة في العمل	3.10	متوسطة
9.	يحسن أداء الأفراد في الشركة	3.09	متوسطة
1.	يحسن أداء الأقسام في الشركة	3.07	متوسطة
1.	يساعد على إنتاج منتجات جديدة أو الدخول في أسواق جديدة	3.07	متوسطة
1.	يساعد في توفير الأموال اللازمة بشروط أفضل	3.04	متوسطة
1.	يُمكن الشركة من الاستفادة من الفرص الخارجية	2.97	متوسطة
1.	يساعد في توفير الاحتياجات البشرية في الوقت المناسب	2.89	متوسطة
الوسط العام		3.16	متوسطة

9- الاستنتاجات والتوصيات:

تسمح النتائج السابقة للدراسة بالتقدم بمجموعة الاستنتاجات والتوصيات التالية، بعضها للشركات نفسها، وبعضها بالجامعات الحكومية والخاصة، وأخرى للمجتمع البحثي.

1-9 الاستنتاجات:

١- بالرغم من أن غالبية مديري شركات الأعمال الأردنية المساهمة (62%) لديهم فهم صحيح للابتكار المفتوح إلا أن هناك نسبة مهمة منهم (38%) لا يعرفون المعنى الصحيح لهذا المفهوم. وما يهمنا من هذه النتيجة إن هذا النموذج (نموذج الابتكار المفتوح) لا يتم استخدامه بالشكل الذي يجب أن يكون ولدى نسبة مهمة من مديري الشركات، والذي قد يحرمها من اغتنام الفرص ويحول دون تجنبها لبعض التهديدات المستقبلية.

2- لا يوجد علاقة بين حجم الشركة ووضوح مفهوم الابتكار المفتوح لدى المديرين؛ بل على العكس بينت الدراسة أن المديرين في الشركات الصغيرة والمتوسطة (قياساً بحجم رأس المال وعدد العاملين) لديهم وضوح في معنى الابتكار المفتوح أكثر من المديرين في الشركات الكبيرة. كما بينت النتائج أن المديرين في الشركات الخدمية يأتون في المقدمة من حيث وضوح المفهوم بالمقارنة مع المديرين في الشركات الصناعية والمالية والتأمينية. أما المديرون في الشركات الحديثة (التي تأسست بعد عام 1980) فقد كانوا أكثر فهماً للابتكار المفتوح من زملائهم في الشركات القديمة (التي تأسست قبل ذلك العام).

3- هناك درجة عالية من المركزية في وضع الخطط الابتكارية في الشركات الصغيرة الحجم إذا ما قورنت بغيرها من بالشركات المتوسطة والكبيرة الحجم، وذلك بسبب أن عدد المستويات الإدارية قليلة إذا ما قورنت بالشركات المتوسطة والكبيرة الحجم، وإذا ما سلمنا بصحة الفرضية التي تقول بأن نجاح الخطة الابتكارية يعتمد بشكل كبير على المشاركة في وضعها فإن ذلك يعني أن الشركات الصغيرة الحجم يعوزها الإيمان بمبدأ المشاركة بشكل أفضل وإخراجه إلى حيز التطبيق.

4- إن الوضع المالي لتنفيذ مشاريع دائرة البحث والتطوير، هو من أكثر العوامل أهمية التي تأخذها الشركات بعين الاعتبار عند وضع الخطط الابتكارية، أما طرق تنظيم العمل وصنع القرارات الشركة، وتشجيع الأفكار الإبداعية والدعم الكافي من الشركة، والاهتمام بالحلول الإبداعية التي يقترحها الأفراد المتميزون؛ فتأتي بعد الوضع المالي لتنفيذ مشاريع دائرة البحث والتطوير من ناحية الأهمية، وهذا يعني أن الابتكار المفتوح في الشركات الأردنية لا يزال في مراحل نضوجه الأولية، حيث يركز بشكل رئيس على الوضع المالي لتنفيذ مشاريع دائرة البحث والتطوير، وطرق تنظيم العمل وصنع القرارات الشركة بينما لا يعطي لدراسة الأسواق للتعرف على أذواق الزبائن وحاجاتهم الارتباط، وعلاقات التعاون مع مؤسسات ومنظمات أخرى، والتركيز على قدرات الأفراد المتميزين، والقدرة على ابتكار منتجات جديدة نفس الأهمية في الوقت الذي تلعب فيه العوامل الأخيرة أهمية كبيرة في وضع الخطط الابتكارية في ظل المنافسة الشديدة والركود الاقتصادي الذي نعيشه هذه الأيام.

5- على الرغم من أن نسبة مهمة من المديرين في العينة ليس لديهم وضوح في مفهوم الابتكار المفتوح إلا أن الغالبية لديها اتجاهات ايجابية نحوه، حيث أشاروا إلى أنه يساعد على نمو

الشركة وتطويرها، ويزيد من شعور المدير بالثقة بالعمل الذي يقوم به، ويسهم في صنع قرارات أفضل.

2-9 التوصيات:

أ. التوصيات الخاصة بالشركات:

1- تشجيع المديرين في الشركات الأردنية، وبشكل خاص القديمة منها، على الاهتمام بموضوع الابتكار المفتوح واستخداماته وذلك من خلال حضور ورش العمل واللقاءات العلمية والمهنية التي تنظمها الجامعات والمراكز والمنظمات المهنية لهذه الغاية.

2- لضمان نجاح الخطط الابتكارية وتنفيذها، ينبغي على الشركات زيادة درجة مشاركة المستويات الإدارية المختلفة في عملية الابتكار المفتوح حيث تشير نتائج الدراسة إلى وجود درجة عالية من المركزية تتمثل بحصر مسؤولية إعداد الخطط بالمديرين العامين أنفسهم وعدم مشاركة نسبة عالية من الإدارية الأخرى وإطلاعهم على مضمون الخطط الابتكارية.

ب. التوصيات الخاصة بالجامعات الحكومية والخاصة:

قيام الجامعات الأردنية والمؤسسات العلمية المختلفة بالتركيز على إدخال مساقات متخصصة في إدارة الابتكار في مناهجها الدراسية لما لهذا الموضوع من أهمية حيوية في كليات العلوم الإدارية أو أقسام إدارة الأعمال والإدارة العامة؛ فعلى الجامعات أن تقوم باستشراف المستقبل بشكل أكثر دقة، وذلك لتطوير برامجها ومواكبة التطورات المستقبلية المتوقعة.

ج. مقترحات خاصة بأبحاث مستقبلية:

1. إجراء المزيد من الدراسات عن أنواع الابتكار وممارساتها (إن وجدت) والمفهوم الذي يعطى له في مؤسسات القطاع العام والخاص في الأردن والمؤسسات بمختلف أنواعها في الدول العربية الأخرى وذلك لعمل المقارنات ومعرفة مدى الإفادة من نموذج الابتكار المفتوح، فهذه المنطقة من العالم ستواجه الكثير من التغيرات المختلفة في المستقبل، ولا يمكن لهذه الدول ومؤسساتها أن تفترض أن الأيام القادمة ستكون صورة عن الأيام السابقة، كما أنه إذا كان الابتكار المفتوح قليل الاستخدام سابقاً أو غير معروف في هذه المنطقة، فإنه يوجد حاجة ماسة إليه في هذه الأيام أكثر من أي وقت مضى.

2- إجراء دراسة مستقبلية عن ما إذا كانت الاتجاهات الإيجابية التي يحملها المديرون نحو الابتكار المفتوح لها أثر في أداء منظماتهم.

3- إجراء الدراسات عما إذا كانت الاتجاهات الإيجابية التي يحملها المديرون نحو الابتكار المفتوح تؤثر على درجه أو مدى استخدامه أو لا.

المراجع باللغة العربية:

- زينادي، زينة؛ عابدي، محمد السعيد، وزينادي، ليليا، (2021). استكشاف ونمذجة العوامل الكامنة للابتكار المفتوح في عينة من المؤسسات الجزائرية، مجلة الباحث، المجلد 21 (01)، ص: 347-361.
- عبد العزيز، خميس فهد عبد الفتاح. انعكاسات تطبيق الابتكار المفتوح على نقل المعرفة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية: دراسة تحليلية، (2019). مجلة كلية التربية - جامعة الأزهر. مج. 38، ع. 184، ج. 2، ص: 267-328.
- مصطفى، أحمد سيد، (2002). إدارة البشر (الأصول والمهارات)، بدون ذكر دار النشر، مصر.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Arora Ashish and Fosfuri Andrea, (2003). Licensing the market for technology. **Journal of Economic Behavior & Organization**, 52(2): 277–295.
- Bigliardi, Barbarap; Ferraro, Giovanna; Filippelli, Serena; and Galati, Francesco, (2020). The influence of open innovation on firm performance, **International Journal of Engineering Business Management**, Volume 12: 1–14 <https://orcid.org/0000-0003-4053-7649>
- Bigliardi, Barbara; Ferraro, Giovanna; Filippelli, Serena and Galati, Francesco, (2020). The past, present and future of open innovation. **European Journal of Innovation Management**, Volume 24 Issue 4, 1130-1161
- Chesbrough H., (2003). Open innovation: the new imperative for creating and profiting from technology. Boston, MA: Harvard Business Press.
- Emory, C. and Cooper, D. (1991). Business Research Methods, 4th edition, Hoommewood, IL: Irwin.
- Huizingh, Eelko K.R.E., (2011). Open innovation: state of the art and future perspectives. **Technovation**. 2011; 31(1): 2–9.
- Hung, Kuang-Peng and Chou, Christine, (2013). The impact of open innovation on firm performance: the moderating effects of internal R&D and environmental turbulence. **Technovation**, 33(10-11): 368–380.
- Kazuyuki Motohashi, (2016). Innovation and entrepreneurship: a first look at the linkage data of Japanese patent and enterprise census. **Seoul Journal of Economics**, 29(11): 69–94.

- Lichtenthaler, Ulrich, (2009). Outbound open innovation and its effect on firm performance: examining environmental influences, *R&D Management*, 39(4): 317-330.
- Martini, Antonella; Aloini, Davide and Neirotti, Pado, (2012). Degree of openness and performance in the search for innovation. *International Journal of Engineering Business Management*, 4(37): 1–15.
- Mazzola, Erica; Bruccoleri, Manfredi and Perrone, Giovanni. (2012). The effect of inbound, outbound and coupled innovation on performance. *International Journal of Innovation Management*; 16(6): 1-27.
- Na, Cheongho; Kim, Eungdo and Shin, Kwangsoo, (2019). Can user innovation grow a firm? The case of the Korean smart media industry. *Electronics (Switzerland)*; 8(10), article number 1114.
- Nachmias, D. and Nachmias, C., (1987). *Research Methods in the Social Sciences*, 3rd edition, New York: St. Martin's Press.
- Oltra-Mestre, Maria J.; Flor, M. Luisa; and Alfaro, José A., (2018). Open innovation and firm performance: the role of organizational mechanism. *Business Process Management Journal*, 24(3): 814–836.
- Popa Simona; Soto-Acosta Pedro and Martinez-Conesa Isabel. (2017). Antecedents, moderators, and outcomes of innovation climate and open innovation: an empirical study in SMEs. *Technological Forecasting and Social Change*, 118(C): 134–142.
- Rehman, Shahwar; Tiwari, Ashutosh; Turner, Christopher, and Williams, Leon, (2018). A framework for innovation outsourcing. *International Journal of Business Innovation and Research*, 2018; 16(1): 79–111.
- Seyfettinoglu, U. and Ümit K., (2016). Analysis of relationships between firm performance and open innovation strategies and stages in the Turkish food and beverage industry. *New Medit* 2016; 15(1): 42–52.
- Tsou, Hung T., and Hsu, Hsuan Y., (2011). e-Service innovation within open innovation networks. *World Academy of Science, Engineering and Technology, International Journal of Economics and Management Engineering*, 5(1): 31–35.
- Vrontis Demetris, Thrassou Alkis, Santoro Gabriele, and Papa, Armando. (2017). Ambidexterity, external knowledge and performance in knowledge intensive firms. *The Journal of Technology Transfer*, 42(2): 374–388.

-Wang, Chun-Hsien, Chang, Ching-Hsing and Shen, George C., (2015). The effect of inbound open innovation on firm performance: evidence from high-tech industry. *Technological Forecasting and Social Change*, 99 October, 222–230.

-Wang, XUE, (2018). The effect of inbound open innovation on firm performance in Japanese manufacturing firms: comparative study between research center and business unit, *International Journal of Innovation Management (ijim)*, vol. 22(07): 1-35, October.

-Zhang Si; Yang; Delin; Qiu; Sumin and Lid, Jizhen, (2018). Open innovation and firm performance: evidence from the Chinese mechanical manufacturing industry. *Journal of Engineering and Technology Management*; 48: 76–86

المواقع الإلكترونية

-هيئة الأوراق المالية، (2018). الشركات المساهمة العامة، الأردن، هيئة الأوراق المالية

https://www.jsc.gov.jo/jsc_directory.aspx?type=mosahema

Technological Innovation: A Critical Review of Current Kelly, P. and Kranzburg M. (1978).

Knowledge, San Francisco: San Francisco Press

<https://ideadrop.co/innovation-management/innovation-management-why-is-it-needed/>



**The World Islamic Sciences and
Education University (W.I.S.E)**

Al-Mithqal

for Economic and Administrative Sciences and information technology

An International Research and Refereed Journal

Volume (10), Number (1), Shawwal 1445, April 2024

 The views and ideas expressed in the articles published in this journal are of their own authors and do not reflect the views of the editorial board or the World Islamic science and Education University or the policies of the Ministry of Higher Education and Scientific Research. 

Continues 2311-0988

ISSN 2957-7047

E-ISSN 2957-7055

Al- Mithqal

Al- Mithqal for Economic and Administrative Sciences and information technology

An International Research and Refereed Journal

Volume (10), Number (1), Shawwal 1445, April 2024

Editor in Chief

Prof. Ahmad Ghaleb Alkhresheh

Editorial Staff

Prof. Ibraheem AL-Arnaoot	The World Islamic Science & Education University
Prof. Alia ALoweidi	The World Islamic Science & Education University
Prof. Abdullah ALanbar	The University of Jordan
Prof. Rada ALmawadie	The Zarqa University
Prof. Shaker ALkshali	The World Islamic Science & Education University
Prof. Omar ALmomani	The World Islamic Science & Education University
Prof. Adnan Obeidat	The World Islamic Science & Education University
Prof. Mohammed ALnwihi	The World Islamic Science & Education University
Prof. Layla Farouq Abdeen	The World Islamic Science & Education University
Dr. Ibtehaj Ahmad	The World Islamic Science & Education University

Advisory Editorial Board

Professor Akram Ladin	Executive Director, International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance (ISRA)
Professor Hasan Ali Al-Zou'bi	Amman Arab University
Professor Lamyaa Al-Zubaidi	Al-Mustansiriyah University
Professor Mouhammd Sharari Alkasassbeh	Princess Sumaya University for Technology
Professor Abd al-khaliq al-rawi	Consultant, Islamic International Arab Bank
Professor Saleh khalil AL-aqda	The Isra University
Dr. Adel Ahmad Sharkas	Governor, Central Bank of Jordan

English Language Editor

Dr. Sana Jarrar



Arabic Language Editor

Dr. Ahmad Eneizat

Journal Secretary & Designer

Asma'a Tawfiq AL-Rahamnah

Al- Mithqal for Economic and Administrative Sciences and information technology

About the Journal

- Al Mithqal Journal for Economic and Administrative Sciences is a refereed scientific international journal issued by the Deanship of Scientific Research at the World Islamic Sciences and Education University.
- Location: the World Islamic Sciences and Education University, Amman, the Hashemite kingdom of Jordan.
- The journal publishes two issues per year.

Objectives of the Journal:

1. Contributing to the spread and progress of authentic knowledge in the field of economics and administrative sciences.
2. Contributing to preserve, enroot and cherish the identity and values of the Arabic and Islamic nation.
3. Contributing to the buildup of human civilization and spreading the Islamic Call based on moderation.
4. Approaching the current problems scientifically.

Area of Interest:

1. Al Mithqal Journal publishes original researches that add to the knowledge of economic and administrative sciences in Arabic and English received from both inside and outside the university.
2. The journal focuses on publishing theoretical studies and critical reviews that thoroughly cover any of the branches of knowledge in which the journal is concerned.
3. The journal publishes applied studies and / or the studies that cover the current situation of the Arab and / or Islamic countries individually or collectively provided that the submitted papers comply with the policy and methodology observed by the journal.
4. To publish duly made reviews of modern books published within the last two years maximum, being within the area of interest for the journal.
5. Publishing critical reviews and comments on academic activities like scientific conferences, seminars and research forums.
6. The journal publishes feedback and comments on the papers already published therein.

The journal welcomes publishing abstracts of postgraduate studies that cover the branches of knowledge in which the journal is specialized.

Documentation in the body of the manuscript:

The journal adopts the system of the American Psychological Association, which depends on documentation after the end of the quoted text by placing the author's family followed by a comma, then the year followed by a comma, then the page, and all in parentheses. All references are arranged alphabetically in the reference list. This system was developed by the American Psychological Association in (1930, 1940) and is constantly being renewed, the last renewal was in (2020).

Documentation method:

1. **Qur'anic verses:** The noble verse is transcribed in the Uthmani Qur'an script, and after the end of the verse, the verse number and the name of the surah are placed in parentheses. Example:

﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [5 :Al Alaq]

2. **The Noble Prophetic Hadiths:** they are documented by reference to the original Hadith book and by explaining the book, the chapter, the Hadith number, publisher, place of publication if possible. Example: It was narrated that Aishah said: The Messenger of Allah, may Allah's prayers and peace be upon him, said: "The most beloved deeds to Allah Almighty are those that are permanent, even if they are small." Muslim, Sahih Muslim, The Book of Travelers' Prayers and their Shortening, Chapter the Virtue of Constant Work from Night Prayers and others, Hadith no. (218).
- In the case of documenting the Hadiths of the Prophet that were mentioned in the authentic books: the reference is mentioned, then the chapter, then the part, then the page, then the information related to the edition, and in the event that there is a multiplicity of words, or there is more than one reference, this must be indicated, such as: Al-Bukhari included it in the Sahih Mosque... Book: Purification, Chapter: Ablution, No. 2531, Part 1, p. 45.
- In the case of documenting the Hadiths of the Prophet that were not mentioned in the Sahih: here the researcher should mention the degree of the hadith after he extracts it, such as: Al-Hakim authenticated it in Al-Mustadrak (3/33 No. 161), and Ibn Hajar in Al-Fath: (5/211) And Al-Albani in Al-Silsilah: (4/50) No. (550).

1. **Books:** the method of documentation in the list of references is generally in the case of reference to books as follows:

The name of the author or authors starting with the family followed by a comma, followed by the author's first name, followed by the year and placed in parentheses followed by a period. The title of the book is written in the same

script. The edition is directly placed in parentheses if there is more than one edition of the book followed by a period, but in the case of the first edition of the book there is no need to mention it. Then the publishing house followed by a period. It is noted in the documentation of books in the list of references, especially in the English language, that the first word of the title of the book begins with a capital letter, then we complete the title with small letters. As for the publishing house, all its words begin with capital letters.

In the case of documentation within the text and in general, a distinction must be made between two cases:

1. The documentation at the end of the sentence is in the following form: (Al-Najjar, 2010, 13), (Alter, 2002, 30), (Laudon & Laudon, 2004), (Dess et al., 2005, 132).
2. The documentation at the beginning of the sentence is as follows: Al-Najjar (2010, 13), Alter (2002, 30), Laudon and Laudon (2004), Dess et al. (2005, 132)
It is noted in documenting the beginning of the sentence in the case of authors that the word "and" is used instead of the symbol & and that the brackets are on the year and the page only. It is also noted that the number following the year indicates the page number that was referenced without the need to put the letter r in Arabic or P. in English.

A. One Author:

Al-Najjar, Fayez Jumaa (2005). Management information systems. Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.

Al-Najjar, Fayez Jumaa (2010). Management Information Systems (3rd Edition). Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.

Alter, Steven (2002). Information systems: The foundation of e-business (4th ed.). Prentice-Hall, Inc.

Documentation if there is no year of publication on the book. If there is no year of publication on the book.

In this case, the word (without) in Arabic, which means without a date, or (n.d.) in English, which means (no date) is placed in parentheses in the place of the year, for example:

Alyan, Ribhi Mustafa (without). Scientific research: its foundations. Its methods, methods, and procedures. International Ideas House.

B. Two authors of a book:

Al-Najjar, Nabil Juma'a, and Al-Najjar, Fayez Juma'a (2004). Computer skills. The modern world of books.

Laudon, Kenneth C., & Laudon, Jane P. (2004). Management information systems: Managing the digital firm (8th ed.). Prentice-Hall International, Inc.

C. Three or more authors of a book:

When documenting in the list of references, the names of up to (20) of the first authors from the total number of authors are placed in the reference list, and if the number exceeds twenty authors, we put in the list the families of the first (19) authors followed by a comma, then three consecutive points ... then the author's family Twenty and then the year in parentheses and we follow documentation as usual.

As for documenting in the text, we include the family of the first author and others in Arabic, and in English et al. The word goes back to Latin and its origin is (et alii-alia), meaning others.

Al-Hamidi, Najm Abdullah, Al-Samarrai, Salwa Amin, and Al-Obeid, Abdel-Rahman (2005). Management Information Systems: A Contemporary Introduction. Wael Publishing House.

Dess, Gregory G., Lumpkin, G. T., & Taylor, Marilyn L. (2005). Strategic management: Creating competitive advantage (2nd ed.). McGraw-Hill Companies, Inc.

D. Translated book:

Sikaran, Uma (1998). Research methods in management - an approach to building research skills. (Translated by: Ismail Ali Bassiouni and Abdullah bin Suleiman Al-Azzaz). Scientific publishing and printing presses. (original publication year 1992).

The documentation within the text is at the end of the sentence (Sekaran, 1992/1998, 293).

The documentation is within the text at the beginning of the sentence Sekaran (1992/1998, 293).

It is noted here that we prove the year of original authorship and the year of translation in the documentation within the text and in the following form: 1983/1989, and it is also installed in the reference list as follows: (original publication year 1983).

E. Book without author or editor (institution):

Merriam Webster's collegiate dictionary (10th ed.). (1993). Merriam-Webster.

The documentation is within the text at the end of the sentence (Merriam Webster's, 1993)

The documentation is within the text at the beginning of the sentence Merriam Webster's (1993)

F. Reference to the book (digital edition):

Schiraldi, G.R. (2001). The post-traumatic stress disorder sourcebook: A guide to healing, recovery, and growth [Adobe Digital Editions Version [doi: 10.1236/0071393722].

G. Edited book (undefined by chapters and authors):

We begin with the name of the book's editor in place of the author, followed by the word (Eds.) in English in parentheses, followed by a period. Then the year of editing the book in parentheses followed by a period. The title of the book is written in italics, then the edition is placed directly in parentheses if there is more than one edition of the book followed by a period. Finally, the publishing house is followed by a period.

Gibbs, T. T., & Huang, L. N. (Eds.). (1991). *Children of color: Psychological intervention with minority youth*. Jossey-Bass.

Dr.. A chapter in an edited book (the author of the chapter is known)

A chapter in an edited book (the author of the chapter is known)

- The name of the author of the chapter starting with the family followed by the year of publication in parentheses followed by a period. Chapter title followed by a period.

The word (in) is placed in Arabic, or (in) in English, followed by the name of the editor or editors as normal (without preceding the last name) followed by the word (Eds.) i.e. (editing) in parentheses followed by a comma. The title of the book is written in italics, then placed in parentheses. Edition If there is more than one edition of the book followed by a comma, the pages covered by the chapter are preceded by the letter PP. With a bow closing followed by a dot. Dar Al nasher.

Hale, Ron (2000). End - user computing control guidelines. In Carol V. Brown & Heikki Topi (Eds.), *IS management handbook* (7th ed., pp. 727-737). Auerbach Publications.

H. The use of secondary sources in documentation:

Documentation in the text includes the two references to indicate that you have read Rabbit (1982) as mentioned in Lyon et al. (2014)

The documentation within the text is at the end of the sentence (Rabbit, 1982, as cited in Lyon et al., 2014)

Documentation in the list is only for the reference of Lyon et al. (2014), which is the reference I read and looked at.

Example: If the researcher returns to the book of Al-Najjar and others (2020), but Al-Najjar and others took it from Al-Araji (1995), and the researcher could not access Al-Araji's book because it was not available, how can this be documented:

The documentation within the text is at the end of the sentence (Al-Araji, 1995, as mentioned in Al-Najjar et al., 2020)

As for the documentation in the list of references, it is for the book that I have seen and read by my agencies:

Al-Najjar, Fayez Jumaa, Al-Najjar, Nabil Jumaa, and Al-Zoubi, Majed Rady (2020). *Scientific Research Methods: An Applied Perspective* (5th Edition). Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.

1. Scientific Journals:

The method of documentation in the list of references is generally as follows:

- The name of the researcher, or the names of researchers starting with the last name followed by a comma, followed by the researcher's first name, followed by the year, and it is placed in parentheses followed by a period. We treat the names of researchers in the same way we treat the documentation of books.
- If the number of researchers exceeds twenty, we put in the list the families of the first (19) researchers, followed by a comma, then three consecutive dots ... then the family of the twenty researchers, then the year in parentheses, and we follow the documentation as usual.
- The article title is followed by a period, noting that the first word of the title begins only with a capital letter and then we complete the title words with small letters when the reference is in English.
- The name of the magazine is in italics. Noting that the words of the magazine's name begin with all capital letters when the reference is in English.
- The volume (Vol.) and the issue (No.), where the volume number (Vol.) is placed first in italics, followed immediately in parentheses by the issue or issue number followed by a comma, and there is no need to mention the word volume, number, or Issuance, as it is written directly in the following form when authenticating in Arabic 3(4), meaning volume 3 and number 4, with the emphasis that the volume number is written in italics.
- The pages occupied by the research in the journal, followed by a dot in the event of the end of the documentation.
- The digital document identifier and written in full without abbreviation, noting that a period is not placed at the end of it so as not to interfere with the digital document identifier and in the following format: <http://dx.doi.org//10.5539/ijbm.v11n6p70>.

A. A Research published in a scientific journal.

Al-Salem, Muayyad Saeed, and Al-Najjar, Fayez Juma'a (2002). The relationship between the clarity of the scientific concept of strategic planning and the level of its practice in small industrial organizations: a field study in Irbid Governorate. *Dirasat Journal of Administrative Sciences*, (2) 29, 347-371.

Ashill, N. J., & Jobber, D. (2001). Defining the information needs of senior marketing executive: An exploratory study. *Quantitative Market Research: An International Journal*, 4(1), 52- 61.

B. A research published in an electronic journal with DOI number:

When the search has a digital object identifier (doi) number, the digital document identifier must be installed and the identifier is complete and starts from <http://> in the documentation in the reference list.

Al-Hayaly, Mohammad, & Alnajjar, Fayez (2016). Knowledge management process and their impact on organization performance, the adoption-balanced

scorecard: The moderating role of quality assurance standards: An applied study on private Jordanian universities. *International Journal of Business and Management*, 11(6), 70-86. <http://dx.doi.org//10.5539/ijbm.v11n6p70>.

C. A research published in a scientific journal with DOI number, and has a mixture of individuals and authorship groups.

De Vries, R., Nieuwenhuijze, M., Buitendijk, S.E., & the members of Midwifery Science Work Group. (2013). What does it take to have a strong and independent profession of midwifery? Lessons from the Netherland. *Midwifery*, 29(10), 1122-1128. <https://doi.org/10.1016/j.midw.2013.07.007>.

It is noted here in the documentation of the list that we put the families as usual and before the authoring group we put & then put the word members in Arabic or the members in English, and we complete the documentation as usual.

D. A research published in an electronic journal without a number doi:

When the research is published in an electronic journal and there is no doi number for it, in this case, the website must be installed in the documentation in the list of references as follows:

Vicki, G. T., Thoma, M., Cullen, A., & Fernandez, H. (2007). The effect of sexist humor and type of rape on men's self-reported rape proclivity and victim blame. *Current Research in Social Psychology*, 13(10), 122-132. <http://www.uiowa.edu/~grpproc/crisp/crisp.html>.

1. Scientific Conferences:

It is noted in documenting the research paper presented in a scientific conference that we put the year followed by a comma, then we prove the day and month, all of which are in parentheses followed by a period, then we put the name of the conference in place of the name of the journal, then put the sponsor of the conference followed by a comma, the country is followed by a comma, the country is followed by a period. Noting that the title of the research paper is in italics. In documenting the conferences, we make the following observations:

- In documenting the conference session, [the conference session] is added after the title.
- In the presentation of the scientific paper, [presentation of a scientific paper] is added after the title.
- In the presentation of a paper in a workshop, the names of the session chairs are fixed, then the word (chairs), the title followed by [workshop].

A. Conference Session:

Zabalawi, Issam (2004, April 27). The knowledge society is the cornerstone of development and development [conference session].

Knowledge Management Conference in the Arab World. Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Zaytoonah University, Amman, Jordan.

Fistek, A., Jester, E. & Soonenberg, K. (2017, July 12-15). Everybody's got a little music in them: Using music therapy to connect, engage, and motivate [Conference session].

Austin Society National Conference, Milwaukee, WI, United State.
<https://asa.confex.com/asa/2017/webprogramarchives/Session9517.html>

B. Presentation of a scientific paper

Al-Najjar, Fayez Jumaa (2005, May 22). Entrepreneurship and development [presentation of a scientific paper]. Proceedings of the third scientific day conference. Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al al-Bayt University, Mafrq, Jordan.

Maddox, S., Hurling, J., Stewart, E., & Edwards, A. (2016, March 30- April 2). If mama ain happy, nobody's happy: The effect of parental depression on mood dysregulation in children [Paper presentation]. Southeastern Psychological Association 62nd Annual Meeting New Orleans, LA, United States.

C. Workshop:

Salah El-Din, Hassan (2013, April, 10-12). Behavior modification methods for children. In Iman Fawzy and Muhammad Ibrahim Abd (chairs), Behavior Modification [workshop]. The seventeenth annual conference of psychological counseling. Psychological Counseling Center, Faculty of Education, Ain Shams University, Cairo, Arab Republic of Egypt.

D. Virtual Conference

There is no specific geographical location for the virtual conference, so the sentence of a research paper presented in such a conference (the conference title) is placed, followed by the sentence of a virtual conference in Arabic or (Virtual conference) in English, followed by a period, with the referenced site installed.

Tan, G., & Lewandowsky, S. (1996). A comparison of operator trust in humans versus machines. [Paper presentation]. CybErg 96 Virtual conference. <http://www.curtin.edu.au/conference/cyberg/center/outline.cgi/frame?dir=tan>

1. Doctoral Dissertations and Master's Theses

A. Unpublished Doctoral Dissertations and Master's Theses

Al-Zoubi, Majid Rady (2004). Strategic Planning and Building Technologically Distinguished Organizations: An Applied Study on Jordanian Pharmaceutical Industry Organizations. [Unpublished doctoral thesis]. Amman Arab University for Graduate Studies.

Almeida, D. M. (1990). Fathers participation in family work: consequences for father's stress and father-child relation [Unpublished master's thesis]. University of Victoria.

B. Doctoral dissertations and master's theses published in a database.

Hollander, M. M. (2017). Resistance to authority: Methodological innovations and new lessons from the Milgram experiment (Publication No. 10289373) [Doctoral Dissertations, University of Wisconsin-Madison]. ProQuest Dissertations and Theses Global.

C.Doctoral dissertations and master's theses are published electronically and not in a database.

Hutcheson, V. H. (2012). Dealing with dual differences: Social coping strategies of gifted and lesbian, gay, bisexual, transgender, and queer adolescents [Master's thesis, The College of William & Mary]. William & Mary Digital Archive. <https://digitalarchive.wm.edu/bitstream/handle/10288/16594/HutchesonVirginia2012.pdf> Arrange the references in the reference list

References are arranged in the reference list as follows:

- The Holy Quran.
- The Sunnah of the Noble Prophet.
- The Bible / Injil.
- The rest of the references are arranged according to the alphabet, noting that (Al-Tarif, Abu, Bin, Bo, Ba, Son, Eyal) are not included in the alphabetical arrangement in the Arabic language when arranging the references in their final form.
- References are not given sequential numbers when arranged in the list of references, but the first line is ahead of the rest of the lines in each reference by a spa

Editorial Board

All Correspondence Concerning this Journal should be addressed to:

Editor in Chief
Deanship of Academic Research
The World Islamic Sciences and Education University (W.I.S.E)
Amman- Jordan
p.o. Box: (1101), Post Code (11947)

Tel: 00962 6 5600230, Ext. 2015, Fax: 00962 6 5600237

Email: al_mithqal.journal@wise.edu.jo
Website: www.wise.edu.jo